دراسات في علم الإجتماع



أ.م.د. بشير ناظر حميد

الجامعة المستنصرية - كلية الآداب





دار نيبور
للطباعة والنشر والتوزيع
العراق


منتدى إقراء الثقافي

دراســـات

فـــي علـــم الاجتمـــاع

أ.م.د.بشير ناظر الجحيشي

الجامعة المستنصرية - كلية الآداب



دار نيبـور للطباعـة والنشـر والتوزيـع - العراق

الطبعـــة الاولـــى

٢٠١٤

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق العراقية رقم ٢٧١١لسنة ٢٠١٣

دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع

الرئيسي / العراق – ديوانية – شارع الرياضة

الفرع/ بغداد – شارع المتنبي

هاتف ٠٠٩٦٤٧٧٠٢٤٦٦٠٢٧

موبايل العراق ٠٠٩٦٤٧٨٠٨٩٩٤٧٦٤

Dar_nippur@yahoo.com
Darnippur1@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤمنُون

صدق الله العظيم

المحتويات

المقدمة

أن اتصال علم الاجتماع الوثيق بالحياة الاجتماعية، وبالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولكونه أسس من أجل أصلاح المجتمع، وكذلك لكون الباحثين والدارسين فيه هم جزء من المجتمع يأتي إصدارنا هذا ليسلط الضوء على بعض الظواهر والمشاكل التي تسود في المجتمع العربي بشكل عام، والعراقي على وجه الخصوص. فقد تنوعت فصول هذا الكتاب بين عدة تخصصات دقيقة في علم الاجتماع ، حيث أن الفصل الأول هو في مجال علم الاجتماع البيئي، والفصل الثاني والثالث والرابع يكون في مجال علم الاجتماع السياسي، وبينما الفصل الخامس الذي قدم كورقة بحثية في مؤتمر الطف الدولي الرابع الذي تقيمه عمادة كلية الآداب في الجامعة المستنصرية بشكل سنوي، وهو يقع في مجال علم الاجتماع الديني.

أن النظام الاجتماعي السائد في المجتمعات العربية يعاني الكثير من التدهور والانحلال وفي الكثير من المجالات، ومازالت المجتمعات العربية تتصدر قوائم منظمة الشفافية الدولية من حيث درجة الفساد المنتشر فيها، مع العلم أن جميع مجتمعاتنا العربية هي مجتمعات أسلامية ويعتبر الفساد من المحرمات في الدين الإسلامي الحنيف. فضلاً عن بيئة تعاني من كل أشكال وأنواع التلوث البيئي، وما زال الفرد في الكثير من مجتمعاتنا العربية يعاني من قصور واضح في الوعي البيئي والثقافة البيئية وعلى المستويين الرسمي وغير الرسمي، فمازلت الكثير من القوانين التي تحد من التجاوز على البيئة هي مجرد حبر على ورق. كما أن موجة العنف التي انتشرت في بعض المجتمعات العربية التي خاضت مخاض الربيع العربي تؤثر على وجود خلل كبير في النظام العام في المجتمع وبالتحديد في النظام الاجتماعي، حيث انتشر العنف بأشكال وألوان مختلفة، فضلاً عن استبعاد اجتماعي غير مسبوق لبعض الفئات التي كانت تمثل مرحلة معينة في تاريخ ذلك المجتمع، وبغض النظر عن مدى صلاحية هذه الفئة من عدمه.

هـ- نحن بحاجة إلى أصلاح اجتماعي يكون منطلقة الأول قادتنا ورجال ديننا الحنيف الذي نسمو بثورتهم على الظلم والاستبداد الاجتماعي نظام اجتماعي يصلح لكل نظام وزمان.

هنا جاء هذا الكتاب الذي يتكون من خمسة فصول، وهي الفصل الأول الذي يحمل عنوان البيئة والوعي، وتناولنه من خلاله بعض المفاهيم وعلاقة البيئة بالتربية والتنمية، وقد ركزنا في نهاية هذا الفصل على الوعي البيئي لما له من اثر كبير في تنمية البيئة المحلية في المجتمعات العربية. وجاء الفصل الثاني بعنوان الفساد السياسي الذي تعاني منه اغلب مجتمعاتنا العربية والإسلامية، وبأشكاله المختلفة، كما أننا ركزنا على بيانات منظمة الشفافية الدولية في بيان مستوى الشفافية في البلدان العربية المختلفة وكذلك بيان مراكزها من الشفافية وعلى المستوى العالمي. وحمل الفصل الثالث عنوان الاستبعاد الاجتماعي، والذي بينه من خلاله مظاهر الاحتواء والاستبعاد الاجتماعي في المجتمع العراقي، والذي يتشابه معه الكثير من المجتمعات العربية في هذه المظاهر. بينما جاء الفصل الرابع بعنوان مظاهر العنف، والتي وردت في الكثير من الأدبيات وهي بنفس الوقت تكاد تكون سائدة في العديد من المجتمعات العربية وبيان مظاهرة وأسبابه وطرق علاجه. وأخيراً جاء الفصل الخامس ليحمل عنوان الإصلاح الاجتماعي في فكر الإمام الحسين والذي يعتبر بمثابة خارطة طريق لعلاج الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية

وبهذا يكون هدف هذا الكتاب هو التركيز على بعض الظواهر والمشاكل التي يعاني منها المجتمع العراقي والذي هو جزء من المجتمع العربي، وتقديم بعض الحلول التي يراها مؤلف هذا الكتاب قد تكون مناسبة في مراحل تاريخية معينة من عمر أي مجتمع. سائلين الله العلي القدير أن يعم الأمن والأمان في ربوع بلدي العراق وفي عموم وطننا العربي.

بشير ناظر الجحيشي

بغداد في ١٠/ ٧/ ٢٠١٣

الفصل الأول

البيئة والوعي

تمهيد

تعاني البيئة وعلى النطاق العالمي لأخطار حقيقية وكوارث بيئية من تلوث وازدياد في تسرب المواد السامة والحسار الرقعة الزراعية وتآكل الشواطئ والتصحر، مما أدى إلى الإخلال بمقومات التوازن الطبيعي وسوء التخطيط البيئي وغيرها من المشاكل البيئية،ويشير هذا إلى التدهور الذي يلاحق البيئة العربية عموما ولكونها، تسير من سيء إلى أسوأ وبخاصة في القضايا الجمالية والقضايا الاجتماعية المتعلقة بالسكان والإسكان والأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن الدور السلبي الذي يقوم به بعض أبناء المجتمع من خلال ممارساتهم وسلوكياتهم الخاطئة والجائرة تجاه البيئة، خصوصا في المدن، إننا اليوم أمام بيئة ملوثة بكافة أنواع التلوث، مقابل قصور كبير وواضح في ثقافة المواطن ووعيه البيئي، ومن هنا يبدأ الدور التربوي للمؤسسات الاجتماعية بكافة مستوياتها في نشر الثقافة والوعي بين الأفراد، بهدف تعديل السلوك والاتجاه نحو البيئة، والتربية هي القادرة على إحداث هذا التغيير لدى الفرد، وتعتمد التربية في تحقيق أهداف التربية البيئية على نتائج الدراسات البيئية في الاختصاصات الأخرى ومنها تنطلق التربية نحو تصحيح المفاهيم البيئية وتوجيه الأفراد لحو الاهتمام بالبيئة .

ويبدأ التغيير بالوعي فالسلوك الصائب لا يخرج إلا من وعي صائب أي أدراك ومعرفة بموضوع السلوك، ومن ثم يبدأ الفرد في الفعل الصحيح أي السلوك الصحيح، وبما أن موضوع السلوك يتصل بالبيئة يصبح الوعي وعياً بيئياً، بمعنى مساعدة الأفراد والجماعات على اكتساب الوعي بقضايا البيئة من جميع جوانبها والمشكلات المرتبطة بها، وان كان الاهتمام بالبيئة والوعي مهماً في حياة المجتمعات المتقدمة والنامية إلا أن الحاجة لهذا الوعي لدى المجتمعات النامية يكون اشد، لأن هناك علاقة قوية بين الوعي والتنمية الشاملة التي تسعى المجتمعات النامية إلى تحقيقها، وتنعكس آثار الوعي على صحة الإنسان الذي يمثل القوى البشرية التي تعتمد عليها التنمية الشاملة في تحقيقها وكذلك الحفاظ على الموارد

الطبيعية وترشيد استهلاكها والتي تؤثر بنحو مباشر في عملية التنمية، والتربية وهي تؤدي دورها نحو البيئة تستخدم مؤسساتها كافة في تحقيق الثقافة والوعي.

وتعاني المجتمعات العربية عموماً من تلوث بيئي خطير يقابله قصور كبير في ثقافة المواطن ووعيه البيئي، وتعاني من انتهاكات واعتداءات،فضلاً عن السلوكيات الخاطئة والتعامل غير الرشيد من قبل بعض أفراد المجتمع اتجاه البيئة. والآراء تكاد تجمع على أن العالم كله مقبل على أزمة بيئية قد تقلب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة الآن في المستقبل القريب أو البعيد.اذاً سوف يحاول الباحث عرض موضوع البيئة والوعي من الناحية السوسيولوجية، وكيف أسهم علماء الاجتماع في تفسير موضوع البيئة والوعي؟ فظلاً عن التعرف على دور المؤسسات الاجتماعية المختلفة في تنمية الوعي لدى أفراد المجتمع.

أولاً: مدخل مفاهيمي

١. التربية البيئية Environmental Education

يعود انبثاق مصطلح التربية البيئية إلى مؤتمر ستوكهولم عام 1972 حول البيئة البشرية الذي شكل نقطة تحول كبيرة في تاريخ الوعي البيئي مما أعطى دفعة قوية للاهتمام بالتربية البيئية على المستوى الدولي، ولقد اختلفت التعاريف التي تناولت التربية البيئية بيد إن الاختلافات ليست جوهرية ومنها تعريف وليم ستابWilliam أستاذ التربية ورئيس برنامج البيئة الذي تشرف علية اليونسكو حيث عرفها بأنها عملية انتمائية بمعنى إن التربية البيئية تهدف إلى حث المجموعة السكانية التي تسندها الحوافز وتملك المعرفة والإدراك والمهارات الفردية للعمل فردياً وجماعياً من اجل حلول للمشكلات البيئية الحالية المطروحة وللحد من حدوث مشكلات تضر بحياة الأفراد ورفاهيتهم ومستقبلهم[١]، وتُعرف التربية البيئية بأنها عملية تهدف إلى تهيئة الأفراد والمجتمعات البشرية لتحمل مسئولياتهم نحو المحافظة على البيئة وصيانة مواردها وتعديل سلوكهم ليصبح منسجماً مع كل ما من شأنه ضمان بيئة صحية ، وهذا الهدف يعني تطوير وعي سكان العالم فيما يخص البيئة ومشكلاتها وامتلاك المعلومات والمهارات والاتجاهات والقيم والدوافع والإقحام في العمل الفردي والجماعي لحل المشكلات البيئية القائمة أو الحد منها وضبطها وتجنب حدوث مشكلات بيئية جديدة[٢].

وقد يصعب تحديد مفهوم واحد جامع مانع للتربية البيئية، إلا انه من المؤكد أن التربية البيئية جاءت رداً على ناقوس الأخطار المتزايدة التي يواجهها الإنسان في بيئته والتي هي نتيجة ممارسات سلوكية خاطئة وغير واعية أحيانا للإنسان تجاه بيته، وقد أكد ميثاق بلغراد 1975 على أن التربية البيئية هي ذلك النمط من التربية الذي يعمل على تنمية وعي واهتمام سكان العالم بالبيئة المرتبطة بهم ولديهم من المعارف والقراءات والمهارات

والاتجاهات والالتزام والقدرة على حل المشكلات القائمة فردياً وجماعياً وبشكل لا تعود معه هذه المشكلات مرة أخرى(٣).

وتعرف التربية البيئية ايضاً بأنها عملية إعداد الإنسان للتفاعل الناجح في بيئته بما تشمله من موارد مختلفة ويتطلب هذا الإعداد إكسابه المعارف البيئية التي تساعده على فهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان وعناصر بيئته من جهة ، وبين هذه العناصر بعضها البعض من جهة أخرى ، كما يتطلب تنميه مهارات الإنسان للمساهمة في تطوير ظروف هذه البيئة على نحو افضل وتنمية الاتجاهات والقيم التي تحكم سلوك الإنسان إزاء بيئته وإثارة ميوله واهتماماته نحو أهمية هذه البيئة وأهمية العمل على صيانتها والمحافظة عليها وتنمية مواردها.

٢ . المواطنة البيئية Environmental Citizenship

لقد تعددت التعريفات لمفهوم المواطنة Citizenship حيث يستمد المفهوم معناه في اللغة من مفهوم الوطن محل الإقامة والحماية ، بينما نظر قاموس علم الاجتماع إلى المواطنة باعتبارها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)(٤).أما المواطنة البيئية فهي مفهوم تمت بلورته بشكل واضح في المنتدى التحضيري لقمة جوهانسبرغ 2002 للتنمية المستدامة للمنظمات غير الحكومية الذي عقد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة 2003 ، ويقصد بها السلوك الذي يتهجه الفرد لحماية البيئة المحلية والعالمية ومواردها الطبيعية ، وصونها من التلوث مما يعكس معرفة ووعياً بندرة الموارد الطبيعية أحيانا، ومحدودية قدرتها على التجدد أو إعادة التأهيل الذاتي أحيانا أخرى وأهمية المحافظة عليها وتنميتها باستدامة.

أن المواطنة البيئية ليست مفهوما فرديا فحسب بل هي مفهوم شامل يتجاوز البعد الفردي ليغطي المسؤولية العامة والمجتمعية التي تتطلب تضافر كل الجهود الأهلية والرسمية والفردية والاجتماعية لتحقيق الأهداف البيئية وغرس مفاهيم الوعي البيئي وتنمية السلوك البيئي المسئول نحو البيئة محليا وقوميا وعالميا. إن مؤشرات المواطنة البيئية لا بد أن تقيس

مدى إدراك المواطن لأهمية المحافظة على الموارد المائية وموارد الطاقة وتغيير نمط الاستهلاك مما يعني تقليل استهلاك الموارد وتقليل إنتاج المواد الملوثة للبيئة ، كذلك تقليل إنتاج النفايات بأنواعها بما يضمن صحة البيئة وسلامة كائناتها الحية(٥). وهنا يمكن إن نقول إن كل ما يؤدي إلى حماية وتحسين البيئة والمحافظة على جمالها ونقائها والحرص على عدم تلوثها، من خلال رمي النفايات بالأماكن المخصصة لها، يدخل في مفهوم المواطنة البيئية.

٣. الإبادة البيئيّة Ecocide

اليوم، هناك الكثير من الأصوات التي تطالب باعتبار الإبادة البيئية متساوية بجريمة الإبادة الجماعية Genocide، والجريمة ضد الإنسانية، وهي تعني هنا أي اعتداء أو تدمير يلحق بالبيئة سوا كانت طبيعية أو مشيدة أو اجتماعية. أو هي التدمير الشامل والواسع للأراضي الزراعية وتلوثها بالمخلفات الكيميائية والإشعاعية كما يحدث أثناء فترات الحرب، أبتداءً من تخريب وتجريف الأراضي الخصبة والمزروعة، واقتلاع الأشجار، وتدمير التنوع الحيوي، وتلوث المياه الجوفية، ونهب مصادر المياه، ومن أمثلة الإبادة البيئة ما حدث في البصرة جنوب العراق في عام ١٩٩١، وما حدث بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ من تدمير للبيئة المشيدة، وما يحدث في الأراضي الفلسطينية على أيدي القوات الإسرائيلية.

ثانياً: البيئة Environment

١ . البيئة والتربية

هناك الكثير من الكُتاب لا يهتمون بتعريف البيئة، بحجة أن المعنى العام، أو الظاهر واضح لديهم. ولكن البيئة هي مجموعة الظروف الخارجية التي تؤثر في حياة وتطور الكائنات[٦]. وتعرف البيئة في العلوم الاجتماعية بأنها العوامل الخارجية التي يستجيب لها الفرد أو المجتمع استجابة فعلية أو استجابة احتمالية كالعوامل الجغرافية والمناخية من سطح ونباتات وموجودات وحرارة ورطوبة[٧]، وفي لسان العرب تعني: بوأه منزلاً وبوأه إياه وبوأه له وبوأه فيه ، بمعنى هيأ له وأنزله ومكن له فيه . وتبوأ منزلاً أي نزلته ،قال تعالى(والذين تبوؤوا الدار والإيمان)(سورة الحشر ،آية ١٠)، والاسم من هذه الأفعال البيئة فأستباءه أي اتخذه مباءه بمعنى نزل وحل به[٨]. ويستخدم لفظ Environment في اللغة الإنكليزية للدلالة على مجموع كل الظروف الخارجية المحيطة والمؤثرة في نمو وتنمية حياة الكائن الحي أو مجموع الكائنات الحية . وتترادف كلمة البيئة بين كلمات الوسط والمحيط و المكان والظروف المحيطة والحالات المؤثرة وذلك في كل من اللغة الألمانية والإيطالية والفرنسية[٩]، وفي معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية عرفها احمد زكي بأنها كل ما يحيط بالإنسان من طبيعة ومجتمعات بشرية ونظم اجتماعية وعلاقات شخصية[١٠]، والبيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منة على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى يمارس فيها علاقاته مع أقرانه من بني البشر.

وبالنظر إلى تعاريف البيئة وأبعادها تبرز أهمية التربية وعلاقتها بالبيئة ، فالإنسان هو الذي يؤثر في البيئة ويتأثر بها ، والإنسان هو موضوع التربية ومادتها ، والتربية هي القادرة على توجيه سلوك الأفراد واتجاهاتهم نحو البيئة وكذلك تهيئتهم للتكيف مع الظروف البيئية المحيطة بهم واستغلال البيئة الاستغلال الأمثل . ولهذا فأن التربية البيئية التي بدأ الاهتمام بها مع بداية مؤتمر ستوكهولم المنعقد في السويد في المدة 5-16يونيو/ حزيران عام 1972، هي

بوجه عام تشكل محاولة للخلاص من الكثير من المشكلات البيئية التي تهدد نوعية الحياة للإنسان وغيره من الأحياء على الأرض عن طريق توضيح المفاهيم والعلاقات المعقدة التي تربط بين الإنسان وبيئته وتساعده على التعرف على مشكلاتها وتلافي هذه المشكلات وحلها[١١]. وهي تعني أيضا عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقة المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بمحيطة الحيوي الفيزيقي والتدليل على حتمية المحافظة على المصادر البيئية الطبيعية وضرورة استغلالها الرشيد لصالح الإنسان حفاظا على حياته الكريمة ورفعاً لمستوى معيشته[١٢].ومما زاد من أهمية التربية البيئية في العصر الحالي ما لحق بالبيئة من أضرار جراء السلوك السلبي للإنسان تجاهها، وفي المجتمعات النامية تزداد أهمية التربية البيئية لأن التنمية التي تسعى إليها هذه المجتمعات تعد المحافظة على البيئة بُعداً لازماً من أبعاد هذه التنمية ، حيث ينبغي الربط والتنسيق بين الأهداف والاستراتيجيات التي تتعلق بالبيئة ، وتلك التي تتعلق بالتنمية فإن استراتيجيات الحفاظ على البيئة وتحسينها وتطويرها نحو الأحسن تتوافق إلى حد بعيد مع التنمية.

مما تقدم تتضح العلاقة بين البيئة والتربية والتنمية، ومن دون الخوض في تفصيلات ليس لها مجال بالبحث الاجتماعي، إنما مجالها تخصصات أخرى ، فإن التربية تقوم ببناء البشر وهذا البناء يتطلب الكشف عن أهم المشكلات البيئية التي تتولد عنها التحديات التي تواجه المجتمع ، تتمثل في مشكلة التلوث للماء والهواء والتلوث السمعي والإشعاعي وما ينتج عنها من أضرار صحية تلحق بالأفراد ، وما يلحق من ضرر بالثروة الحيوانية والسمكية والنباتية التي يعتمد عليها الإنسان في حياته واستنزاف الموارد الطبيعية وسوء استغلالها. فالمشكلات البيئية التي تواجه أفراد المجتمع العراقي مثلاً قد أوضحتها الكثير من الدراسات[١٣]، والتي تتمثل في تلوث الهواء نتيجة انتشار السموم والمواد المشعة لليورانيوم المنضب بسبب الحروب التي مرت على المجتمع العراقي، فضلا عن تلوث المياه وانتشار أمراض الكوليرا والتيفوئيد والتهاب الكبد الوبائي والبلهارزيا ، والتلوث الضوضائي المتتشر في مناطق المدن وانتشار القمامة واختفاء الكثير من المساحات الخضراء، والتي بحق يمكن إن نطلق عليها إبادة بيئية ،

هذا من جانب. ومن جانب آخر المشكلات البيئية العالمية التي تشترك في صنعها كل دول العالم ، وهي المخاطر الناجمة عن ثقب الأوزون والتي تتمثل في زيادة تتراوح بين 5 ٪ إلى 20٪ من الأشعة فوق البنفسجية الواصلة إلى المناطق السكنية خلال الأربعين سنة القادمة ، والمعروف أن تلك الأشعة فوق البنفسجية التي تنبعث من الشمس تلحق الضرر بالبشر والحيوانات والنباتات، فظلاً عن الانفجارات البركانية، ومخاطر المفاعلات النووية، كما في مفاعل فوكوشيما باليابان.

ومن خلال هذا العرض للمشكلات لا بد من إعادة النظر في العلاقة بين الإنسان والبيئة، فيجب أن يتبنى الإنسان قيماً بيئية جديدة وانه ليس من بديل إلا التربية لتحقيق هذه الرؤية وبناء القيم البيئية الجديدة وإعداد الإنسان القادر على مواجهة هذه التحديات وحل المشكلات البيئية ، وليس على التربية مواجهة التأثيرات والتحديات فحسب، إنما عليها أن تستنزف التأثيرات التي يمكن أن تنجم عن المستحدثات التكنولوجية ولا تدع تأثيراتها حتى تحدث، بل تعمل على تجنبها قبل حدوثها وتعمل على حماية البيئة من أخطار التغير التكنولوجي المتسارع، والتربية في سعيها نحو الحفاظ على البيئة والتصدي لمشكلاتها لا يتأتى لها النجاح إلا عن طريق الوعي البيئي الذي تنشره بين أفراد المجتمع ، وعن طريق هذا الوعي يكتسب الفرد المعلومات والحقائق عن البيئة وعن المشكلات البيئية، وسيكون لدية الشعور بخطورة هذه المشكلات، ثم يبدأ في ممارسة السلوك الإيجابي نحو البيئة والمشاركة في حل المشكلات ، ومن غير الممكن للتربية أن تواجه هذه التحديات أو تنجح في حل المشكلات البيئية دون تعبئة واستخدام إمكانيات المؤسسات التربوية كافة.

٢ .البيئة والإنسان

ليس من الإنصاف إغفال الدور الذي قام به العلماء العرب من جغرافيين ومفكرين في مجال الايكولوجيا فقد كان للعرب جهود لها مكانتها في فهم العلاقة بين البيئة والإنسان ، وفي هذا الميدان سبق العلماء العرب علماء الغرب بقرون طويلة ، وكان فهمهم للبيئة أوسع

بكثير مما ذهب إليه العلماء الغربيون ، فقد اشتمل هذا المفهوم عندهم السماء بما فيها من نجوم وكواكب وأبراج ، صحيح أن العرب تأثروا بالحضارة اليونانية وبخاصة بطليموس وأخذوا عنهم فكرة تأثير الأبراج والكواكب والنجوم على طبائع الشعوب وأمزجتهم إلا أنه كان لهم إسهاماتهم العربية الخالصة . وكان المسعودي[١٤]، من أوائل الجغرافيين العرب الذين كتبوا عن الغلاقة بين البيئة والإنسان، أما ابن خلدون (732-808 هـ / 1332-1406 م)فقد كان أكثر العلماء العرب تفصيلاً في شرح العلاقة بين الإنسان والبيئة حيث خصص في مقدمته الشهيرة ثلاث مقدمات جزئية تعرض فيها بالبحث والتحليل لتأثير البيئة الطبيعية على الإنسان[١٥].

ولعل أول مبدأ من المبادئ التي يجب أن نأخذها في الاعتبار هنا هو تعقد العلاقة بين الإنسان والبيئة وتشابكهما إلى ابعد الحدود ، ويزيد من هذا التعقد تعرض هذه العلاقة دائماً للتغيير والتعديل والتحوير نتيجة التقدم الثقافي و التكنولوجي الذي يحرزه المجتمع . فليس من شك في آن مثل هذا التقدم الثقافي والتكنولوجي يساعد مساعدة فعالة وأكيدة على تحكم الإنسان في البيئة الطبيعية بعد أن يكون خاضعاً لها ، وخليق بمثل هذا التحكم إن يؤدي إلى تغييرات جوهرية في البناء الاجتماعي نفسه . والمبدأ الثاني هو أنه على الرغم من التسليم بأثر البيئة في الحياة الاجتماعية في كل المستويات الثقافية والاجتماعية، فأن من الخطأ الزعم بأن هذا التأثير يصل إلى حد تشكيل حياة الناس كلها وتوجيهها بطريقة معينة بالذات في اتجاه محدد بالذات أيضا ، إنما تقدم البيئة في واقع الأمر إمكانيات عديدة للحياة الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات ـ أيا ما تكون درجة بساطة هذا المجتمع أو بدائيته وتخلفه ـ بحيث يستطيع الناس أن يختاروا في الأغلب من بين هذه الإمكانيات ما يتفق مع ثقافتهم وتنظيمهم الاجتماعي[١٦].

والمتتبع للعلاقة بين الإنسان وبيئته يرى أنها اتسمت دائماً بالتباين من بيئة لأخرى ، والدينامية من وقت لأخر ، تبعاً للمتغيرات التي مست وتمس الإنسان وهو العنصر المتغير في طرفي هذه العلاقة . فقد بقت هذه العلاقة متوازنة فتره طويلة من عمر الإنسان من منطلق

أن الإنسان لم يكن قد بلغ في عدده حجماً كبيراً يضغط بشده على موارد البيئة من ناحية ، وأن إمكانيات البيئة كانت من الوفرة بحيث تستطيع أن تلبي حاجات السكان دون استنزاف، حتى ولو ساء استخدامها من منطلق القدرة الذاتية للبيئة الطبيعية على استعادة توازنها بصورة سريعة.

ولكن في عصرنا الحالي حيث زاد عدد السكان في كثير من البيئات بما يفوق قدراتها على إعالة الحياة ، أو لأنه بدء يسئ استخدام موارد بيئته بما يعجل باستنزافها وتدهورها، أو أن البيئة قد دمرت تدميراً كاملاً نتيجة للحروب العسكرية كما حدث لبيئة المجتمع العراقي، فقد أصبيت العلاقة بين الإنسان وبيئته بكثير من مظاهر الخلل والتدهور ، وبدأت تبرز الكثير من المشكلات البيئية التي نعاني منها اليوم مثل مشكلة التلوث والتصحر وانتشار القمامة والمياه الآسنة وتدهور المحيط الحيوي وغيره، فقد وصلنا حقا إلى نقطة أصبحنا أحوج ما نكون فيها إلى العودة الصادقة والالتزام بتعاليم ديننا الحنيف، فضلاً عن نبذ الكثير من العادات السائدة بين الإفراد والتي تحدث عنها الوردي[17] وهي عادة التمخط والبصاق والتغوط في الطرقات ، وشرب الناس في المقاهي وغيرها من وعاء مشترك واحداً بعد الآخر من غير الاعتناء بغسله أو تعقيمه. وحتى أن الأفراد إذا اهتموا في المقام الأول بنظافة أجسامهم وملابسهم وبيوتهم وشوارعهم، وعرفوا أن إهمال هذا كله حرام ومخالف للدين، ما قد رأينا هذه الكميات الهائلة من القمامة في الشوارع والطرقات، حيث إن المزاج الشخصي للإنسان يرتبط بالبيئة المحيطة به، حتى أن أحاسيس القبح والجمال بوصفها مشاعر ذاتية، إنما يكتسبها الإنسان من بيئته المحيطة به.

فالطفل الذي ينشأ في بيئة تتسم بالقبح، ولا يرى حوله مظهراً من مظاهر الجمال أو الذوق أو التناسق والانسجام، يكون قد افتقد عنصراً هاما من عناصر إنسانية، وفي وسعنا إن نقول إن هذا القبح يمكن إن ينتج عن الثراء المفرط، أو عن الفقر المدقع، ففي البلاد ذات الاقتصاد المتقدم والإنتاج الوفير يكون السعي إلى الضخامة في البناء متعارضا في أحيان كثيرة مع البحث عن الجمال، وعند حدوث هذا التعارض فان الطرف الذي يضحى به في الغالب

هو الجمال، وهكذا فان كثيراً من المدن الصناعية الكبرى التي تنتج ثـروات اقتصـادية هائلـة ويتعامل أهلها بأموال طائلة تفتقر إلى الجمال الذي قد نجـده بدرجـة تفوقهـا بكـثير في بلـدة صغيرة بسيطة البناء متواضعة الموارد، ولكن القبح يوجد أيضا على الطرف الأخر في السـلم الاقتصادي وهو أمر طبيعي تماماً ، ففي البلاد الفقيرة لا يكون هناك مجال للاهتمام بالجمـال حيث تسودها الأزمات الاقتصادية ويتكدس الناس في بيوت متهالكـة وتضـيق الأرض بمـن عليها ولا يتوقع من احـد أن يحـرص علـى وجـود لمسـات جماليـة في البيئـة، أو علـى تـرك مساحات خضراء واسعة لتنقية الهواء وتنقية النفوس معا، ما دامت لقمة العيش هي الشـغل الشاغل للجميع[١٨].

وقد أكد رسولنا الكريم محمـد (صـلى الله عليـة والـه وسـلم) علاقـة الإنسـان بالبيئـة وضرورة الاهتمام بها فقد قال " إذا قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فأن استطاع أن يغرسها قبل قيام الساعة فليفعل وأجره عند الله عظيم ".

وقد عاد الإنسان ببيئته إلى نقطة البدء من خلال تدميره المتواصل لتوازنها واستغلاله غير الرشيد لمواردها، من خلال قطع أشجارها إما لأسباب أمنية، كما في العراق، أو لاسـتخدام أخشابها كوقود لأغراض التدفئة أو لطهي الطعام ، ولهذا فقـد أصبحت بيئتنـا تضـج بكـل مصادر التهديد للأمن. فالإنسان الذي يفرط في قطع الأشجار أو يستغل موارد بيئته بشـكل جائر يرتكب فعلاً مشيناً لأنه بهذا العمل يعجل بتدهور البيئة واسـتنزافها وتعطيـل قـدراتها على إعالة الحياة .

ولذلك فإن المتأمل قد يصل إلى نتيجة مذهلة وهي أن جانباً من مخاطر الطبيعة علـى الإنسان لم يعد يصدر عن قوة الطبيعة كما كان الأمر في الماضي بل يصدر عـن ضـعفها وأن قوة الإنسان في تعامله معها أفضت إلى ضعفه وعجزه بإزائها[١٩]. وهذا يعني أن الإنسان يبني من جهة ويهدم ويخرب من حيـث لا يشـعر مـن جهـة أخـرى ، يصـنع الآلات والأجهـزة المتطورة ويقيم المصانع العملاقة وفي ذات الوقت يشطب السنين من أجنـدة عمـره ويقـرب بنهايته بيده، في الوقت الذي يحلم فيه بالمزيد من العمر والراحة والاطمئنان .

٣. البيئة في التراث السوسيولوجي

نتيجة للاهتمام الواضح من قبل علماء الاجتماع بالبيئة، فقد ظهر وتبلور في الكثير من كتاباتهم ما يسمى "علم اجتماع البيئة" الذي يبحث في تأثير البيئة في الحياة الاجتماعية للأفراد والجماعات." حتى أن استعراض تراث علم الاجتماع يكشف عن حقيقة هامة، تتمثل في آن مفاهيم مثل البيئة والنضال والصراع والتوازن والتفاعل والبناء والتنظيم والموارد وغيرها من المفاهيم التي أصبحت "بيئية" من الدرجة الأولى. كانت كلها أفكارا محورية شغلت حيزا كبيرا من اهتمام العلماء والمفكرين، سواء كمجالات للبحث أو كمتغير للتحليل والتفسير، ويكفينا إدراك هذه الحقيقة لتأكيد الصلة الوثيقة بين البيئة وعلم الاجتماع[٢٠].

يهتم المدخل السوسيولوجي بتفاعل الإنسان والنظم الاجتماعية المختلفة مع البيئة، وآثار ونتائج هذا التفاعل على مستوى البيئة الريفية والبدوية والحضرية والصناعية، فيهتم مثلاً بتأثير الإنسان على البيئة وسيطرته عليها في تشييد مسكنه وإنتاج غذائه وكسائه وإشباع حاجاته الإنسانية من زواج وترويح ودفاع وضبط وتدين، كذلك يهتم هذا المدخل بمدى تأثير البيئة – بأنواعها المختلفة – على النشاط الاقتصادي والاجتماعي للإنسان، وتجمعاته العمرانية في البوادي والقرى والمدن، وتشكيلاته وفئاته الاجتماعية المختلفة[٢١].

لقد كان واضحاً عامل البيئة في جميع اتجاهات علماء الاجتماع العرب وفي مقدمتهم ابن خلدون[٢٢]، وعند علماء الاجتماع الفرنسيين وفي مقدمتهم مونتسكيو وفردريك لبلاي الذي قرر أن البيئة هي التي تحدد العمل وبذلك يكون لها تأثير كبير في النظام الاقتصادي للأسرة . أما في مجال التفسيرات التي تظهر أثر البيئة في الإنسان وحضارته، فيعد ابن خلدون رائداً في هذا المجال وله الفضل في وضع أقدم النظريات المتعلقة بهذا الموضوع حيث أظهر أثر العامل الجغرافي على المظهر العمراني في أكثر من موضوع، وفسر كثرة العمران وازدياد

السكان بالظروف المناخية وفي ذلك يقول "وإفراط الحر يفعل في الهواء تجفيفاً ويبساً يمنع التكوين لأنه إذا أفرط الحر جفت المياه والرطوبات وفسد التكوين في المعدن والحيوان والنبات إذ التكوين لا يكون إلا بالرطوبة".

ويشير ابن خلدون إلى اثر المناخ في طبائع الشعوب من خلال تأثير المعتدل من الأقاليم والمنحرف منها في الوان البشر والكثير من أحوالهم ولهذا يقرر "أن الأقاليم المعتدلة يكون سكانها اعدل أجساما وأخلاقا واديانا" ويؤكد على أثر المناخ في أحوالهم المعاشية فيقول" وأما الأقاليم البعيدة عن الاعتدال فأهلها ابعد من الاعتدال في جميع أحوالهم فبنائهم بالطين والقصب وأقواتهم من الذرة والعشب وملابسهم من أوراق الشجر يخصفونها عليهم أو الجلود". وتعرض ابن خلدون إلى تفسير العوامل البيئية القاسية في الصحراء كأسباب أدت إلى خشونة البدو وقوة بأسهم واعتمادهم العصبية في النسب لحماية أنفسهم ، بعكس سكان المدن المتصفين بالنعيم والترف وفقدان الشجاعة والسبب في ذلك يقول ابن خلدون "إن أهل الحضر القوا جنوبهم على مهاد الراحة وانغمسوا في النعيم والترف ووكلوا أمرهم في المدافعة عن أموالهم وأنفسهم إلى واليهم والحاكم الذي يسومهم...... وأهل البدو لتفردهم عن المجتمع وتوحشهم في الضواحي وبعدهم عن الحامية قائمون بالمدافعة عن أنفسهم ، فهم دائماً يحملون السلاح ويتلفتون عن كل جانب في الطرق"[٢٣]. وتعد مؤلفات مونتسكيو(١٦٨٦-١٧٥٥) أهم ما كتب بعد مقدمة ابن خلدون حتى القرن الثامن عشر ، وقد جمع هذه الكتابات في كتابة روح القوانين وقد اعتبر الإنسان كائناً فرداً أو وحدة طبيعية تقابله قوتان كبيرتان هما التربة والمناخ ، ادخلهما مونتسكيو في اعتباره دون أن يدرسهما أو يحلل آثارهما في تفصيل، وعذره في هذا انه لم يكن عالماً طبيعياً بل عالماً اجتماعياً.

وبغض النظر عما تنطوي علية نظرة مونتسكيو من حتمية جغرافية متطرفة في كثير من جوانبها ، الا أنها بتركيزها على خصائص البيئة أو العوامل البيئية كمتغير تفسيري ، كانت قد مست قضية لا تزال تثير قدراً من الجدل في الفكر الاجتماعي والايكولوجي على

سواء ، كما أنها عدت في الوقت نفسه البيئة وخصائصها عاملاً أساسيا في التنوع الثقافي والاجتماعي.

ونستطيع أن نتلمس بعض الجوانب المهمة للمدخل البيئي في كتابات أميل دوركهايم في دراسته للمجتمع، فقد عد المورفولوجيا الاجتماعية أحد الفروع الأساسية التي ينقسم أليها العلم، ومن ثم قسمها إلى مبحثين رئيسيين هما دراسة الأساس البيئي للتنظيم الاجتماعي من ناحية، ودراسة الظواهر السكانية كالكثافة والحجم والتوزيع المكاني من ناحية أخرى[٢٤].وجاءت دراسة فريدريك لبلاي (١٧٠١-١٧٧٢) عن أصول الأسرة وميزانيتها بين البيئة وشكل نمط الأسرة التي تتأثر دوما بأشكال النشاط الاقتصاد السائد. أما هربرت سبنسر (١٨٢٠-١٩٠٣) فقد مثلت أعماله مرحلة متطورة في الايكولوجيا البشرية، ونظر إلى الكائن الحي والمجتمع على أساس التفاعل بين كل منهما والبيئة التي يوجد فيها.واتضحتاهتمامات ليستر وارد (١٨٤١-١٩١٣) في البيئة حينما ميز في النسق الاجتماعي بين النشأة والتطور التلقائي للبناءات والوظائف الاجتماعية وبين العمل الإصلاحي المقصود والواعي. أما روبرت بارك (١٨٦٤-١٩٤٤) فقد برز اهتمامه من خلال مقال بعنوان المدينة، وعمله المشترك مع أرنست بيرجسالذي ركز فيه على عدد من المفاهيم السوسيولوجيةوالايكولوجية كالتفاعل الاجتماعي، الاتصال، العمليات الاجتماعية، التنافس، التعاون، الصراع، التمثيل، التوافق، وهذه المفاهيم هي من هيأ لنشأة علم الاجتماع البيئي، عندما شغلت تفكير الكثير من العلماء والمفكرين، سواء كمجالات للبحث أو كمتغير للتحليل والتفسير.

وبطبيعة الحال فإن الحركات البيئية ليست نسيجاً واحداً فالمجال الإيكولوجي زاخر بالجدل والخلاف، وقد ظهر أول حديث عن إمكانية حدوث كارثة عالمية خلال الستينات، ثم ما لبث أن تحول إلى زخم من التنبؤات، لقد أدعى هؤلاء أن موارد الأرض باتت تستهلك بمعدل مخيف، كما أن التلوث يحطم التوازن البيئي الذي يتوقف علية استمرار الطبيعة. ويرى سيمون وآخرين بأنه لا يوجد سبب للقلق والخوف من التلوث، وعلى سبيل المثال فإن

ارتفاع درجات الحرارة على المستوى العالمي إما أنها ظاهرة طبيعية، وليس للبشر دخل في حدوثها، أو أنها لم تحدث قط، فالطبيعة لها خصائصها تعيد إليها توازنها، وهي خصائص أكبر بكثير من أي تأثير للبشر على البيئة، فالطبيعة – مثلاً – تخلق أنواعاً جديدة، في الوقت الذي تدمر فيه أنواعاً أخرى[٢٥].ولا تزال العلاقة بين البيئة الطبيعة والظواهر الاجتماعية مثاراً للاهتمام والبحث وللدراسة بين الكثير من العلماء والباحثين في مختلف العلوم الإنسانية والطبيعية، حيث لا توجد مشكلة اجتماعية يعاني منها المجتمع في كافة انحاء العالم الا ولها وجه من وجوه الآثار البيئية المحيطة.

ثالثاً : الوعي

١. مفهوم الوعي في علم الاجتماع

معظم الدراسات أكدت على إن مصطلح الوعي له معان كثيرة ، وهو ترجمة للكلمة الانكليزيةConsciousness ، وقد ورد في المعجم الوسيط تحت كلمة الوعي : الحفظ والتقدير والفهم وسلامة الإدراك ، وهو أيضا الفقيه الحافظ الكيس[٢٦]، والوعي كلمة لاتينية الأصل تعني معرفة الأشياء على نحو مستمر، ويقصد بالوعي أيضا أن يكون الإنسان واعياً دائما بنفسه وهو يفكر، فالوعي هو الأفكار التي تمر في عقل الإنسان، كما أنه عملية أو حالة من الإدراك لخبرات ذاتية في لحظة معينة، معنى هذا أن الوعي يستلزم إدراك المرء لذاته، والإنسان صاحب الوعي هو الإنسان المدرك لما حوله من مظاهر الحياة ومكوناتها ويدرك الأبعاد بين الأشياء ومنافعها وأضرارها ويقيس كل شيء بمقياس علمي صحيح حتى تأتي أفعالة بعد ذلك بنتائج طيبة ، وفي علم الاجتماع استخدم مفهوم الوعي ليدل على مشاعر الإدراك الشخصي أو ليدل على الشعور العام بالذات، وتلعب الثقافة دورا في تحديد اتجاه الوعي، فالثقافة النقدية الجادة تؤثر تأثيراً ايجابيا في تطويره وتحسينه وتقدمة نحو الإمام، والثقافة المنغلقةتفضي إلى واقع سلبي يغيب الوعي ويعتم الرؤية.

والوعي هو عملية معقدة لم تأت من فراغ ، وإنما من خلال علاقة الإنسان بوسطه الاجتماعي والبيئي. لأن هناك علاقة تبادلية بين الوعي والمحيط الاجتماعي ،فالإنسان يؤطر تفكيره من وجوده الاجتماعي وبقدر تطور معرفته يستطيع أن يعكس المعرفة على الواقع الاجتماعي وعلى شكل تطوير وتغير وابتكار وإبداع ." والوعي هو أدراك الفرد لطبيعة الظروف والمخاطر والمعوقات المحيطة به وكيف يستطيع التفاعل معها والتجاوب مع مفرداتها بحيث يكون متكيفاً مع البيئة أو الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه". وهو الذي يساعد الأفراد على تبصيرهم بالمشاكل الاجتماعية و إرشادهم إلى وسائل حلها والتغلب عليها هذا

من جانب ، ومن جانب أخر فأنة يساعد الإفراد والجماعات على تحقيق حياة أفضل لهم وحملهم على النهوض بمجتمعهم.

أما الوعي الاجتماعي فإنه يعد بصفة عامة من ظواهر الحياة الاجتماعية ، وهو ظاهرة معقدة ومركبة وليس بوسع الفرد دراستها على مستوى واحد وتحت صورة واحدة ، وتعتبر معالجة هذه الظاهرة ودراستها من وجوه مختلفة مبدأ منهجياً هاما نظرا لتنوع روابطها وعلاقاتها مع غيرها من الظواهر(٢٧).

ويشمل الوعي الاجتماعي مجموعة الآراء والأفكار والمفهومات والنظريات السياسية والقانونية والدينية والبيئية، فهو يشمل جميع أنواع الوعي.

أ. إن ما أسهمت به الاتجاهات المثالية في الفكر الاجتماعي بخصوص مسألة الوعي قد قلب المقولات الماركسية رأساً على عقب، إلى الحد الذي ذهب بالكثيرين إلى القول بأن تلك الإسهامات قد جاءت أساساً كرد فعل للماركسية التقليدية(٢٨). ويقوم المبدأ الأساسي للاتجاه المثالي في معالجة موضوع الوعي الاجتماعي على إن الوعي هو أساس سائر الأحداث الاجتماعية، بمعنى أن وعي الأفراد هو الذي يحدد وجودهم. ويذهب عالم الاجتماع البريطاني (ماكنيتر) في ذلك الشأن إلى أن ما يعرف بالبناء الاجتماعي إنما يوجد فقط في رؤوس أعضاء هذا البناء، ويعني هذا أن وعي الناس هو الذي يحدد البناء الاجتماعي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أفكار الأفراد أو وعيهم لا يمكنها أن تعكس هذا البناء الاجتماعي بشكل واقعي(٢٩).

ب-لقد حدد دوركايم هوية ما هو عقلاني ونسبه لما هو اجتماعي، وذهب في ذلك إلى أن السلوك على المستوى الحيواني يستمد عقلانيته بالنظر إلى عامل غريزي ووراثي بينما السلوك الإنساني يختلف عن الحيواني نظرا لأن الإنسان لديه من الوعي الذي يحرره من فاعلية الغريزة والوراثة، بيد أن الوعي الفرعي يعتبر جزئية متضمنة في الوعي الجمعي ومن ثم نجد أن دوركايم يعتبر الأخير - أي الوعي الجمعي - هو المصدر الحقيقي لعقلانية السلوك ، يتضح ذلك حينما يؤكد في أكثر من موضع إن عقلانية الفعل تتجاوز الحساب

والإدراك الفردي وإنما تتحدد هذه العقلانية أساسا بالنظر إلى الضمير الجمعي من حيث كونه يحدد القواعد الحاكمة للسلوك من الخارج بالإضافة إلى تشكيل غايات السلوك تلك التي تشكل جوهر الشخصية الفردية[٣٠].

ج.وقد حدد ماركس الوعي الاجتماعي في المجتمع الطبقي بأنه لا يمكن أن يكون متماثلا فكل طبقة تشكل وعيها وفهمها الخاص عن العالم المحيط بها ، وما يطابق الظروف الاقتصادية لوجودها، ومن المعروف أن الطبقة الحاكمة في أي مجتمع تسعى دائما لفرض آرائها وأفكارها بأي شكل على الجماهير الشعبية الكادحة ، وأن تجعل هذه الأفكار هي المسيطرة وهي تنجح بدرجة أو أخرى لأنها هي المالكة لوسائل الإنتاج.

مثل هذا الوعي والمجتمع الذي تهيمن فيه القوى الاجتماعية على الإنسان لا يملك وعيا لذاته، والقفزة من عالم الضرورة إلى عالم الحرية تدل على أن المجتمع قد حصل على وعيه الذاتي.

إذن فالناس يتعاملون باستمرار ويعيشون في المجتمع مترابطين بعلائق متنوعة جدا وسيبقى ذلك الترابط قائما ما بقي الناس موجودين ، وهذا يعني أن الوعي الفردي عند الإنسان يشمل في ذاته محتوى اجتماعيا ، وأن عالم الفرد ليس وجودة الشخصي فحسب بل هو أيضا وجوده الاجتماعي ، أي وجود مجتمعه الذي ينتمي إليه ويحمل اهتماماته ويعيش في وسطه الروحي الذي يشكل عامل تأثير موضوعي في وعيه.

وانطلاقا من التحديد الماركسي للوعي الاجتماعي ، فيمكن أن يعرف الوعي الاجتماعي بأنه مجموع المشاعر والتصورات والمواقف الجماعية للواقع الاجتماعي التي يشكلها الموقع الطبقي والتي تتحدد بالأوضاع الاجتماعية وتعكسها. ثمة إذن نوعان من الخصائص في وعي الإنسان :

- خصائص فردية تجعله يعي بشكل فردي، ويميز الأحداث والظواهر المختلفة، ويثمن على طريقته وقائع الحياة الاجتماعية جاعلا إياها بهذا القدر أو ذاك موضوعا لمعاناته الفردية الخاصة.
- خصائص اجتماعية يكتسبها الإنسان في مجرى علاقاته الضرورية والمستمرة بالآخرين في مجالات الحياة المادية والروحية كلها، وهذه الخصائص تشكل الأساس الذي يقوم عليه الوعي الاجتماعي .

وفي ضوء أن هناك علاقات جدلية تفاعلية بين عملية التنشئة الاجتماعية التي تحدث للفرد ووعيه الاجتماعي وبينهما وبين الوعي الاجتماعي والبناء الاجتماعي ككل، هذا يعني أن عملية التنشئة الاجتماعية تتأثر بالوعي الاجتماعي وتؤثر فيه ، فهي تتأثر به من خلال الفرد الذي ينشأ على أساس متطلبات جماعية وإدراكه لمطالبها ، ومحاولة تطويرها ، وتؤثر في الوعي الاجتماعي للفرد من ناحية أنها تكسب الفرد القيم التي يعكسها التكوين الاقتصادي لجماعته أو مجتمعه الذي يسيطر علية نمط أنتاج معين في مرحلة تاريخية معينة.

د.أما أصحاب الاتجاه البنائي فيرون أن الوعي الاجتماعي هو تلك العملية التي تساعد الأفراد والجماعات لكي يصبحا على وعي أكثر حساسية بظروفهم الاجتماعية وأسبابها وفكرتها حول اهتماماتهم الخاصة ، كما يشير الوعي الاجتماعي إلى اتجاه عقلي منعكس يعين الإنسان على أن يكون واعيا بنفسه وبيئته بدرجات مختلفة ومتفاوتة من الوضوح والتعقد ، ويتضمن اتجاه البنائية الوظيفية النقاط التالية :

- وعي الإنسان بوظائفه الجسمية والعقلية .
- الوعي بأهداف العالم المحيط به .
- إدراك الإنسان لنفسه كانسان في المجتمع الذي يعيش فيه .
- إدراك الإنسان لنفسه كعضو في جماعة .

وهناك من يؤكد على أهمية المادة أو الواقع الموضوعي في تشكيل الوعي إذ يشير الوعي الاجتماعي إلى الحصيلة الكلية للأفكار والنظريات والآراء والمشاعر الاجتماعية ، وتقاليد وأعراف وعادات الناس التي تعكس الواقع الموضوعي للمجتمع والإنسان والطبيعة.

وعلى هذا فيشير الوعي الاجتماعي إلى قدرة الإنسان على استيعاب الحقائق حوله، كما يندرج الوعي في قائمة القيم والمعايير التي تحدد درجة تفاعل العقل مع معطيات البيئة والمجتمع ويتصف هذا التفاعل بين الموجب والسالب تبعا لما تفرضه مؤثرات البيئة أو الوسط المحيط الذي يقرر غالبا نوعية الاستجابة وسمات ردود الأفعال.

•.وجاءت الاتجاهات الحديثة في البنائية الوظيفية على يد كل من تالكوت بارسونز، وروبرت ميرتون، وقد أعتبر بارسونز أن كل فعل سلوك وليس كل سلوك فعلاً، حيث يشتمل الفعل الإنساني على عنصر ذاتي بين المنبه والاستجابة، كما أوضح أيضا أن الفعل الإنساني يتحدد بمجموعة من المعايير والقيم التي توجه هذا الفعل وتتحكم فيه، كما أن المجتمع نسق كلي يتكون من مجموعة من الأجزاء المترابطة بنائيا والمتساندة وظيفيا، والتساند والتوازن هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تميزان الأنساق الاجتماعية، ولضمان الحفاظ على توازن المجتمع واستمراره يجب وضع مجموعة من المعايير والقيم العامة والمشتركة بين أفراد المجتمع وجماعاته.

أما ميرتون فقد قدم عددا من المفاهيم الجديدة التي أضافت إلى مفهوم الوظيفية، منها الوظيفية الظاهرة ويقصد بها الوظيفة التي تسهم في الحفاظ على النسق ، والوظيفة الكامنة وتعني الوظيفة غير المقصودة التي تعد ايجابية بالنسبة للنسق ، أما المعوقات الوظيفية فهي تشير إلى العناصر التي تعوق توازن النسق .

وقد انتقد ميرتون مقولة العناصر الثقافية فهذه العناصر قد تكون لمجموعة ما، بينما لا تكون كذلك لمجموعة أخرى، كما أن العناصر الثقافية قد تقوم بأكثر من وظيفة والوظيفة قد تؤدي بأكثر من طريقة، وعلى هذا يجدر هنا أن نلاحظ أن الوعي الاجتماعي ليس شيئا ضبابياً موجوداً خارج الوعي الفردي ومنفصلا عنه، إنه موجود في رؤوس الأفراد ولكن ما

يميزه عن الوعي الفردي هو إنه منظومات عامة من الأفكار والنظريات والمواقف تجاه مجمل جوانب الحياة الاجتماعية، ولذا فالوعي الفردي والوعي الاجتماعي لا يتطابقان ولكنهما مع ذلك لا ينفصلان أبدا وتتجلى وحدتهما في كون الوعي الاجتماعي لا يوجد إلا من خلال الوعي الفردي، حيث يبرز باعتباره عاما من خلال الخاص، بينما يمثل الوعي الفردي الوعي الاجتماعي باعتباره في الأساس وعيا اجتماعيا يحمل الخصائص الفردية للإنسان المعني[٣١].

٢. أنواع الوعي الاجتماعي

يتكون الوعي الاجتماعي من أشكال وأنواع متعددة ومختلفة مثل: الوعي العلمي، والوعي السياسي، والوعي الديني، والوعي البيئي، والفلسفي، والجمالي، والأخلاقي، والقانوني، كما طرحتها معظم أدبيات علم الاجتماع التي أطلعنا عليها في دراسات سابقة. ولكنني هنا سوف لا أتطرق إلى كل هذه الأشكال والأنواع بالشرح والتوضيح ، وذلك لأن بعضها لا يمثل اختصاصنا وإنما مجاله اختصاصات أو اهتمامات أخرى .ولهذا سوف أتناول ثلاثة أنواع من الوعي وهي الوعي البيئي والوعي السياسي والوعي الديني وذلك لضرورات ومتطلبات بحثنا :

أ. الوعي البيئي : بالرغم من تعدد التعاريف التي قامت بتعريف مفهوم الوعي إلا أن معنى الوعي البيئي بصفة خاصة لم يتعرض له الكثيرون، وزاد الاهتمام به بعد زيادة المشاكل البيئية وعلى النطاق العالمي.ويعرف الوعي البيئي على أنه المعرفة بالأشياء والأحداث الماضية والحاضرة ، كما يعرف على أنه إدراك الفرد لبيئته وإحساسه ووعيه بها ومعرفته للعلاقات والمشكلات البيئية من حيث أسبابها ووسائل حلها .ويتضح من هذا التعريف أن الوعي البيئي يتضمن الجانب المعرفي مع الوجداني فيما يتعلق بالبيئة وهذه هي أولى خطوات تكوين الاتجاهات البيئية التي تحكم سلوك الفرد في المستقبل . كما يعرف أيضا الوعي البيئي بأنه موقف الفرد تجاه المشكلات البيئية والتي تكون لديه باحتكاكه وتفاعله مع هذه

المشكلات وهذا الموقف يظهر في صورة الموافقة أو الرفض كما يظهر في سلوك الفرد بالسلب أو بالإيجاب نحو البيئة[٣٢].

ويشير الوعي البيئي بصفة عامه إلى الإدراك الذهني الذي يربط الإنسان بالبيئة المحيطة به، والذي يساعد الفرد لكي يصبح أكثر حساسية وإدراكاً لكل مايدور حوله من مواقف[٣٣].

إذن فالوعي البيئي يتضمن الإدراك الواعي لكيفية التعامل مع البيئة بوصفها الغلاف المحيط بالإنسان بما يصونها ويحافظ على صحة الإنسان وسلامته ولذلك فهو الإحساس بروح المسئولية الخاصة والعامة من الإنسان نحو البيئة ، وهو الإدراك القائم على الإحساس والمعرفة بالمشكلات البيئية من حيث أسبابها وآثارها ووسائل حلها، ويمكن تعريف الوعي البيئي بأنه معرفة وأدراك إفراد المجتمع الكاملة بخطورة التلوث وآثاره على الفرد والمجتمع وضرورة التعامل الحسن مع البيئة.

ب. الوعي السياسي : ما دامت المجتمعات التقليدية لا تزال في مرحلة التحول فإن الأنساق السياسية والممارسات السياسية في هذه المجتمعات لا يمكن أن توصف من خلال نفس المقولات التي توصف بها هذه الأنساق وتلك الممارسات في المجتمعات الغربية ، فهي ليست انساقا ديمقراطية والمجتمعات برمتها ليست مجتمعات ذات نظم متعددة الدعائم تعرف قدراً هائلاً من الكفاءات في عملية إصدار القرار السياسي أو الممارسات السياسية، ولكن هذه المجتمعات توصف من حيث درجة تطور أنساقها السياسية بأنها مجتمعات ذات نظم أحادية، وذلك تمييزاً لها عن المجتمعات ذات النظم المتعددة الدعائم والتي توجد في الغرب[٣٤]، من هنا تبرز أهمية الوعي السياسي من خلال الدور الهام الذي تضطلع به الايدولوجيا السياسية التي تعكس المصالح والاهتمامات السياسية، وخاصة تلك اللصيقة بالجماعات أو الطبقات الحاكمة في المجتمع، وتعكس الايدولوجيا السياسية أيضا وضع الطبقات في نمط الإنتاج الاجتماعي السائد ومصالحها، كما أنها تتضمن المفهوم الذي يسود لدى الجماعات أو الطبقات بشأن البنية السياسية للمجتمع، ومن خصائص الوعي السياسي أنه يظهر فقط لدى

جماعات أو شرائح اجتماعية أو طبقات على درجة معينة من التنظيم، كما أنه يحدد الأهداف والوسائل المختلفة لتلك الجماعات والكيفية التي تحقق بها مصالحها وتصوغ بها علاقاتها الاجتماعية ودرجة متابعتها للتغير الذي يحدث في المجتمع. ويلاحظ أن هذا كله يتم في ضوء الواقع الاجتماعي الذي تعيشه تلك الجماعات ذاتها بما تشمله من ظروف مادية أو غير مادية ويعني هذا أن تغير محتوى الوعي السياسي يغير من حالة الجماعات والطبقات في المجتمع .

وقد عرف الوعي السياسي بأنه نتاج معرفة وإدراك كل شريحة طبقية لمصالحها السياسية، والعلاقات القائمة بين أعضاء الشرائح الطبقية المختلفة، والقضايا السياسية المحلية والقومية وتصوراتهم عنها وتقييمهم لها وردود أفعالهم تجاهها.

ويعرف ماركس الوعي السياسي بأنه انعكاس للوجود الاجتماعي لطبقة ما معبراً عن مصالحها ، فالوعي السياسي سمة طبقية مثله في ذلك مثل أشكال الوعي الأخرى، فالطبقة التي تمتلك عوامل الإنتاج هي الطبقة التي تستطيع أن تمتلك القوة الفكرية في نفس الوقت ، ويتحدد الوعي السياسي طبقا للوضع وحسب المصلحة الطبقية في المجتمع.

وللوعي السياسي أنماط متباينة يعكس كل منها ظروف الواقع الاجتماعي، فنمط الوعي السياسي يرتبط في محتواه بصورة مباشرة بأسلوب الحياة اليومية فهو لا يوجد في فراغ وإنما ينشأ خلال الممارسات الواقعية[٣٥].

وتعاني معظم مجتمعات البلدان العربية ومجتمعات العالم الثالث من ظاهرة ضعف الاستقرار السياسي مما يؤدي إلى تخلفها ويضعف من قدرتها على إحداث التنمية المجتمعية ، وينبغي القول إن غياب الوعي السياسي يؤدي إلى كثرة المشكلات نظرا لان التنشئة الاجتماعية تلعب دورا أساسيا في تحويل الفرد إلى كائن اجتماعي فإنها تساهم في إعداد الفرد لكي يكون مواطنا صالحا يمكنه الاشتراك في العمل السياسي من خلال تنمية الوعي لديه بقيمة الدور الذي يمكنه القيام به .

ج. الوعي الديني : يرى دوركايم أن وظيفة الدين هي ربط الأفراد بمجتمعهم بقوة عن طريق الفهم، أي فهم الواقع والعلاقات الاجتماعية والاتصال بمعنى اتصال الأفراد بعضهم ببعض على أساس من المفاهيم المشتركة، والتحديد أي تنظيم الأفكار والعلاقات الاجتماعية عن طريق هذه الأشياء يتقبل الأفراد الدين على أنه شيء ملزم ومطلق، وأشار دوركايم إلى إن مجموعة العبادات تربط الأفراد بعضهم ببعض وتخرجهم من أنفسهم. ومن هذه الرابطة يستمد الأفراد ثقتهم وقوتهم، وقد أسهم ماركس بطريقة غير مباشرة في إثارة الاهتمام بمكانه الدين في المجتمع، حيث كان تركيزه منصبا على الدور الذي يلعبه الدين في المجتمعات ذات المستويات الطبقية الواضحة وإسهامه في إخماد الوعي الطبقي بين إفراد الطبقة المستغلة أو نموه. وينبغي القول أن كلا من "ماركس وانجلز" أرادا أن يبينا أن الدين قد يكون وسيلة للاعتراض أو القبول والخضوع ، ولذا حاولا التمييز بين الظروف التي يظهر أو يمكن فيها الصراع الطبقي من خلال تبريرات دينية.

أما فيبر فقد جعل من دراسة الدين محورا لاهتماماته السوسيولوجية حيث حاول إقامة علم اجتماع ديني من خلال دراسة دور الأفكار والقيم والدين في التغير الاجتماعي. وتعتبر مقالة فيبر عن الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية أحد الإسهامات في علم الاجتماع الديني. كما ينبغي القول إن الطبقة الحاكمة قد تستخدم الدين كوسيلة للتأثير على وعي المواطنين وتبرير إيديولوجيتها السياسية ومواجهة أي حركات معارضة تقوم بها الجماهير ضد النموذج التنموي السائد الذي فشل في إشباع حاجاتهم، ولا شك أن الدين يمكنه أن يلعب دورا ايجابيا في تنمية المجتمعات من خلال العديد من القيم التي يدعو إليها كقيمة العمل وضرورة استغناء الجماهير في الأمور الهامة التي تمس حياتهم وما شابه ذلك، حيث إن الوظيفة الأساسية للدين عند مالينوفسكي هي خلق اتجاهات قيمية عقلية، فالطقوس المرتبطة بالموت تعمل على تقوية الرابطة بين الإحياء بعضهم ببعض، كما تحميهم من حالة انعدام المعنى المحيط بالحياة الاجتماعية، فالدين قوة هامة للضبط الاجتماعي وهذا لا يرجع

إلى انه منبثق من المجتمع ولكن لأنه يقدم للأفراد الإجابة والانضباط التي يحتاجون إليها في أوقات أزماتهم[٣٦].

والدين هو أحد المتغيرات الأساسية في المجتمع البشري ، وفي المجتمعات متعددة الأديان يبرز هذا المتغير كأحد معايير التباين بين الجماعات ، والتنوع الديني في نفس المجتمع لا يكتسب أهمية سياسية إلا إذا ترتب علية تنافس أو تنازع أو صراع في مجالات القيم أو الثروة ، أو السلطة[٣٧].

وبما أن مجتمعاتنا العربيةتتميز أغلبها بأنها شبه متجانسة دينياً، وحتى لا تتربى الأجيال أو تمتلئ عقولها بالتحيزات وتتشبع بالأهواء وتتربى على هوس معين أو فوضى لا أخلاقية ، فنحن اليوم بأمس الحاجة إلى الوعي الديني المعتدل والغير متطرف، حتى لا يكون هناك صراع أو تنازع في جميع المجالات، ويكون هناك مجتمع أمن ومستقر ومزدهر.

٣. أقسام ومكونات الوعي الاجتماعي

أتضح إن مفهوم الوعي الاجتماعي مفهوم واسع يشمل كل أشكال النشاط الروحي للناس،التي يعي الناس بواسطتها الجوانب الطبيعية والاقتصادية والجمالية والأخلاقية في الحياة ، كما يشمل أيضا مشاعر الناس وأمزجتهم التي تسمى في مجملها(السيكولوجية الاجتماعية) التي تؤثر في نواحي الحياة الاجتماعية كلها ويستحيل دون أخذها في الحسبان إن تتقدم في دراسة مكونات الوعي الاجتماعي. ويُقسم "بليخانوف" في كتابة عن القضايا الرئيسية في الماركسية الصادر عام 1908 الوعي الاجتماعي إلى سيكولوجية الإنسان الاجتماعي ، والإيديولوجيات المختلفة ، ويحدد الاقتصاد سيكولوجية الإنسان الاجتماعي ، بينما تنعكس سيكولوجيات الإنسان على الأيديولوجيات المختلفة ، أي إن صفاتها تنعكس على الايديولوجيا[٣٨]، وعلى الرغم من إن أطروحة "بليخانوف" عن إن الايديولوجيا هي انعكاس للسيكولوجية الاجتماعية، لم تجد قبولا مجمعاً علية في الماركسية، إلا إن مبدأ تقسيم الوعي الاجتماعي إلى سيكولوجية اجتماعية وأيديولوجيا بوصفها انعكاساً للواقع قد أخذ

طريقة نحو تحليل بنية الـوعي إلى جانـب تقـدير بليخانوف بـأن السـيكولوجية تختلـف عـن الايديولوجيا في كونها الجانب العاطفي من الوعي[٣٩]، وعلى هذا فتتحدد مكونـات الـوعي الاجتماعي فيما يأتي :

أ. السيكولوجية الاجتماعية

وهي المشاعر والإرادة والأمزجة والعـادات والتقاليـد الـتي تظهـر في نفسـية الجماعـات الاجتماعية والطبقات والأمم والشعوب، وذلك لتشابه وتقارب ظروف حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، وللسيكولوجية الاجتماعية معنى جامعا يمكن إن يشـمل طبقـه بعينهـا أو أمـة بكاملها حيث تتجلى فيها الخصائص النفسية المشتركة لجميـع أفـراد الطبقـة أو الأمـة علـى اختلاف فئاتها وطبقاتها كنمط الشخصية وحـدة الطبـاع أو برودتهـا والعواطـف والأذواق والتقاليد التي تترك طابعهـا القـومي علـى الـوعي الاجتمـاعي وعلـى هـذا فالسيكولوجية الاجتماعية تؤثر في نواحي الحياة الاجتماعية كلها[٤٠]. وقد تعني السـيكولوجية الاجتماعيـة تفاعل وانصهار المشاعر والإحساس الفردية نحو الواقع في مشاعر جماعيـة، وهـي بالضـرورة في المجتمعات الطبقية مشاعر طبقيه نحو الطبقات السائدة والمسيطرة، وبعضـها نحـو الطبقـات الخاضعة ولا يتم التعبير عن الإدراك فقط عندما يصف الواقع وتمايزاته وتناقضاته، بل أيضا عند تفسير هذه التناقضات وربطها بالكليـة الاجتماعيـة الـتي تنتجهـا لان فهـم التناقضـات وتفسيرها مقدمة ضرورية لفهم واستيعاب الكلية الاجتماعية خاصـة عنـدما يسـير الإدراك غور التناقضـات ليعينهـا وليميـز فيهـا بـين التناقضـات الخارجيـة والداخليـة ، والأساسـية الجوهرية والثانوية، حتى يكون المستوى الثالث مستوى التصورات البديلة التي يحدد المفاضلة بينهـا بالنسـبة للزمـان والمكـان، وأهـداف مـا تم تفضـيله ووسـائل تحقيـق هـذه الأهـداف الإيديولوجية العلمية الواقعية التي تحدد مواضـع الإمكانيـة وكيفيـة تحولهـا إلى واقـع يواجـه التناقضات الأساسية الداخلية والخارجية[٤١].

وتستهدف وظائف السيكولوجية الاجتماعية تحقيق القناعات والمواقف وسواها من التكوينات النفسية والاجتماعية في الروابط وسواها من الوظائف التي تخص الوعي الاجتماعي بمجموعة، وهكذا تحقق السيكولوجية الاجتماعية تأقلم البشر مع العلاقات الاجتماعية القائمة وتنظم عبر تكوينات وخاصة العادات والتقاليد الروابط بين البشر، وفي معايير السلوك الاجتماعي تتجسد التجربة الحياتية للبشر وتنتقل إلى الأجيال اللاحقة.

ب. الايديولوجيا

هي نظام من الأفكار يتكون من مرحلة تاريخية معينة لتوجيه الممارسات والسلوك الفردي والجمعي نحو أهداف تتصل بإثبات الذات، وتنبع عن تصور للهوية ورؤية العالم ومطالب الحياة استناداً لمرجعية القيم والمعتقدات وتعبيراً عن مستوى الثقافة ووعي الحقوق، مما يشكل معياراً للفرد والمجتمع في التصرف وتقدير المواقف وتحديد الاتجاهات في النظر للماضي، وما ينبغي عمله في الحاضر والمستقبل واختيار الأساليب المؤدية إليه(٤٢)، وهي أيضا مجموعة وجهات النظر السياسية والحقوقية والدينية والأخلاقية والفنية التي تعكس مصالح هذه الطبقة أو تلك. ويتضح أن العلاقة بين الوعي والايدولوجيا تنطوي على وجود نوع من التأثير المتبادل بينهما يتوقف على عوامل تتصل بالفرد بذاته وبالبنية الاجتماعية المحيطة به، أما النوع الثاني فيتضمن الكيفية التي ينقسم بها المجتمع إلى شرائح أو فئات أو حتى لطبقات اجتماعية تتفاوت مصالحها ودرجة تمتعها بمصادر القوة المتنوعة، ولذلك يمكن القول أن الايديولوجيا هي الشكل الأكثر تطورا للوعي الاجتماعي لأفراد المجتمع، إذ أنها تقدم فهما أفضل للظواهر الاجتماعية المختلفة المحيطة بهم بما في ذلك تحديد الأساس الطبقي ودور الطبقات(٤٣).

ويمكن إن تفرق الملامح الخارجية بين الايديولوجيا والوعي الجماهيري، بالقول أن الايديولوجيا هي وعي متخصص وتفسير ذلك أنه إذا كانت النفسية الاجتماعية تعبر عن جماهير عريضة من البشر وهي القوة الدافعة للشعوب بأسرها وفي كل شعب طبقات بأكملها فإن القسم الناشط يعبر عن الايديولوجيا. كما تمثل الايديولوجيا نظاما للأفكار والآراء

وتعتبر جزءاً من الصعيد النظري لانعكاس الواقع، وتوضع على يد مفكرين وممثلين لطبقة ما، يملكون أمكانية الانصراف إلى النشاط الفكري ويستطيعون التعبير عن المصالح الطبقية في شكل نظريات وتعاليم ومنظومات فكرية، ويحلل هؤلاء الإيديولوجيين نظريا وضع الحياة الاجتماعية ومكان طبقتهم فيها وهم يعون مصالح طبقتهم قبل أن تجد الطبقة نفسها الطرق العلمية لتحقيق هذه المصالح، وعلى هذا فالايديولوجيا هي الوعي الذاتي لطبقات مفرده، وحين نعرف الايديولوجيا بصفتها الوعي الذاتي للطبقة فهذا صحيح بالنسبة لكل مجتمع فيه طبقات، وحين نعرفها كوعي ذاتي للمجتمع فأن المجتمع ككل يمكن يملك مثل هذا الوعي الذاتي، وعلى كل حال لا تملك سائر المجتمعات مثل هذا الوعي، والمجتمع الذي تهيمن فيه القوى الاجتماعية على الإنسان لا يملك وعيا لذاته، والقفزة من عالم الضرورة إلى عالم الحرية تدل على أن المجتمع قد حصل على وعيه الذاتي(٤٤).

وقد وجه 'أوليدوف' إلى هذا التقسيم انتقادات من جوانب عده :

- انه إذا كان الوعي الاجتماعي ينقسم إلى سيكولوجيا وأيديولوجيا ، فما هو وضع العلم فيه؟ فلا يوجد سبيل لتفريق الايديولوجيا والمعرفة لأنه لا يمكن من الناحية المعرفية تحديد فوارق بينهما. وعلية يرى 'أوليدوف' إن التصنيف الجوهري للوعي الاجتماعي هو انه وعي اجتماعي متخصص ووعي جماهيري، لان حملة الوعي هما الجماعات البشرية .

- إن السيكولوجية ليست وضعا للجانب العاطفي من الوعي، فهي جملة التكوينات الفكرية، فإلى جانب المزاج والمشاعر هناك أراء البشر حيال مسائل متنوعة، فالسيكولوجية الاجتماعية هي نتاج تأثر النظام الفكري في الجماهير وأن محتواها متراكب ففيها مستويات عديدة من الظواهر السيكولوجية والاجتماعية، مضافا إليها عناصر وتكوينات فكرية مثل العادات والتقاليد والأذواق.

- إن السيكولوجية الاجتماعية تشتمل على أفكار وتصورات سياسية وقانونية وأخلاقية ، وإن كانت لا تكون نظريات ومنظومات فكرية كما هو بالنسبة للإيديولوجية إذ توجد على

شكل قناعات وهذه هي محتواها. فأكثر وظائف السيكولوجية تميزاً هي وظيفتها الشعورية الإرادية التي تدفع البشر إلى الفعالية[٤٥].

- إن السيكولوجية الاجتماعية تتميز عن الايديولوجيا في إن الإنتاج الفكري الإيديولوجي لا يكتسب من قبل الجماهير دفعة واحدة، بينما تنتشر الآراء والأفكار في صفوفها بحسب تجربتها وقناعاتها واتجاهاتها الاعتقادية. أخيراً يتضح إن :أوليدوف يقرر إن كلاً من الايديولوجيا والسيكولوجيات الاجتماعية تشتركان في مجموعات وطبقات اجتماعية كاملة ، وهنا لا توجد اختلافات بينهما وأن الفروق لا تبدو إلا عندما يتعلق الأمر بالوعي المتخصص والوعي الجماهيري. ومن ثم البحث عن حامل ذلك الوعي تحديداً[٤٦].

٤. آليات تحقيق الوعي البيئي

إنالوعي البيئي بالنسبة للكثير من الأفراد ما يزالان دون مستوى الطموح، ليس في المجتمع العراقي فحسب وإنما في الكثير من الأقطار العربية والدليل على ذلك أن قضايا البيئة ما تزال قضايا مناسبات واحتفالات وأخبار إعلامية بعيدة عن الممارسة اليومية الذاتية للمسؤول أو المواطن، ويمكن أن يستدل على ذلك أيضا من خلال غياب السلوكيات الصحيحة للتعامل مع البيئة ومحدودية الأجهزة المسئولة عن حماية وتحسين البيئة، وإن وجدت هذه الأجهزة فهي في الغالب غير فعاله وغير مؤثرة في المجتمع، ويمكن تحقيقالوعي البيئي لدى الأفراد من خلال الأتي :

أ.**الأسرة والمدرسة** : للآسرة والمدرسة دور كبير وواضح في تكوين الوعي البيئي لدى الأفراد بوصفهما مؤسستين رئيسيتين في عملية التنشئة الاجتماعية ، وتؤكد إحدى الدراسات أن أكثر ما يعوق نمو أخلاقيات البيئة التي تغير نظرتنا إلى الأرض بما عليها من كائنات هو إن نظمنا التعليمية لا تساعد على تعميق وعينا بها، فالحواجز الفيزيقية العديدة تفصل بيننا وبينها بحيث أصبحت في نظرنا مجرد مساحات ممتدة بين المدن. وإذا قضينا يوما في المناطق الطبيعية سرعان ما يتسرب الملل إلى نفوسنا، نحن إذن في حاجة إلى إن يتشرب أولادنا

المفاهيم الايكولوجية خلال حياتهم الدراسية، وليس من الضروري إن تفرد لـذلك منـاهج خاصة بل يمكن إن تتضمنها المناهج العادية في علوم التاريخ الطبيعي والجغرافيـا والاقتصـاد والاجتماع مثلا، فالتربية البيئيـة ليسـت مجـرد مشـاعر عاطفيـة وإنمـا هـي عمليـات عقليـة أيضا[٤٧]. الا أننا لا يجب أن نحصر تفكيرنا في الأسـرة والمدرسـة ، فالمؤسسـات الأخـرى في المجتمع تستطيع أن تلعب دوراً فاعلاً، كدوائر الدولة الأخرى والمعاهد والجامعات. حيث أن الوسيلة التربوية الرئيسة هي البيئة، أي الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان والأشياء التي يتعامل بها مع غيره من الأفراد وما بينهم من علاقات. بمعنى إن على كل دائرة إن تضع ضوابط السلوك البيئي في ضمن حدودها ، وبهذا تستطيع أن تقوم بعمليـة التوعيـة والتربيـة البيئية لمتنسبيها.

ب. **الدين** : في كثير من المجتمعات يقع على الدين رسالة كبيرة وهامـة إلا هـي المسـاهمة في حل المشكلات الاجتماعية، وذلك عن طريق تقديم مـداخل دينيـة لحـل مشـكلات المجتمـع وتنميته ، فهناك فريق من علماء التنمية في العالم الثالث يتبنون هذا الاتجـاه وينظـرون إلى إن إحدى دعائم التنمية في مجتمعاتهم تركز على الارتباط بـالتراث الثقـافي والـديني في المجتمـع، وهو الذي يميزهم عن غيرهم ويجعل لهم خصوصية مستقلة بذاتها ، ويسعى هؤلاء العلمـاء إلى وضع تصور ديني منبعث من واقع ثقافتهم ودينهم لتحقيق التنمية كبديل لتلك النظريات الغربية التي فشل تطبيقها في مجتمعاتهم، فهؤلاء العلماء يؤكدون الترابط والتكامل بين القـيم الدينية من جهة، والتنمية من جهة أخرى[٤٨]. والدين في المجتمعات المسلمة هو احد الجسور الصلبة التي يمكن أن تنهض عليها عمليات التحديث والتنمية والتقدم، فقد نجحت العقائد في تسيير حياة الناس ولا شك في آن أقوى العقائد هي العقيدة الدينية، فالـدين هـو وازع قـوي في الأيمان والطاعة والعمل وقد وضع الدين الإسـلامي تعـاليم واضـحة وصـريحة في كـل مشكلة من مشاكل البيئة من أول نظافة جسم الإنسان حتى نظافة منـزلة ونظافـة شـارعه. ويستطيع خطباء الجوامع أن يوضحوا للناس كيف أشار الله سبحانه وتعالى في كتابـة العزيـز إلى أهمية البيئة ودورها في حياة الناس ووجودهم، وقد قـال تعـالىٰ ولا تفسـدوا في الأرض

بعد إصلاحها ذلكم خير لكم أن كنتم مؤمنين" (الأعراف، ٥٨).وقال أيضا الذي جعل لكم الأرض مهداً وسلك لكم فيها سبلاً وأنزل من السماء ماءً فأخرجنا به أزواجاً من نباتٍ شتى،كُلوا وارعوا أنعامكم إن في ذلك لآياتٍ لأولى النهى، منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارةً أخرى" (طه، ٥٣-٥٥)

هذا فضلاً أن يكون لرجال الدين دور في توعية الناس ليس من خلال الجوامع فحسب وإنما حتى من خلال وسائل الأعلام وخصوصاً التلفزيون، وأيضا تضمين مناهج مادة التربية الإسلامية الآيات والأحاديث التي تؤكد على أهمية البيئة.

ج. **وسائل الأعلام** : منذ كان الإنسان يعيش في الكهوف استعمل هذا الإنسان وسائل الأعلام لاطلاع الآخرين على ما يحدث في بيئته، حيث كان يوصل المعلومة من شخص إلى آخر، وقد أوضحت معظم الدراسات أن التلفزيون في العالم الثالث يلعب الدور الأول في توصيل المعلومات البيئية إلى المواطنين، ثم يعقبه الراديو، ثم الصحف، وفي دول العالم المتقدم تلعب الصحف والمجلات الدور الأول.

إن الغاية العلمية لوسائل الأعلام المختلفة تتمثل في المضمون الذي تقدمه هذه الوسائل ومدى مسايرته لروح العصر والفاعلية الموضوعية والأبعاد التثقيفية. فالمضمون الاجتماعي لهذه الوسائل يعني بتوعية الفرد توعية متسقة مع أهداف المجتمع، بمعنى أنها أي _ وسائل الأعلام _ تلعب دور كبير في مجال التوعية بأنواعها المختلفة ومنها التوعية البيئية. حيث من واجب وسائل الأعلام التوجه نحو الناس وتوعيتهم بالمشاكل البيئية المحيطة بهم من خلال موادها وأفلامها وإعلاناتها التي تعرضها سواء كانت في الأعلام المرئي أو المسموع أو المقروء. بحيث تكون موجهه من اجل زيادة الثقافة والوعي البيئي لدى أفراد المجتمع." وقد أكد مؤتمر تبليسي المنعقد في الاتحاد السوفيتي (روسيا حالياً) عام 1977 على أهمية الأعلام البيئي من خلال وسائل الأعلام ودورها في نشر الوعي والمعارف لدى أبناء المجتمع من اجل حماية البيئة من التلوث"[٤٩]، حيث أن المهمة التي يمكن أن تضطلع بها وسائل الأعلام هي تحريك الاهتمام الجماهيري بالجرائم البيئية وبلورة رأي عام قادر على التصدي لها، فوسائل

الأعلام هي من أكثر المؤسسات التربوية قادرة على نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع. إلا إن الملاحظ أن هناك قصور أعلامي كبير في مجال التوعية البيئية. حيث لا تعدو نشاطات الأعلام البيئي في أحسن الأحوال نشرة أخبار قصيرة أو مقالة علمية في أحد الصحف.

د.**التشريعات البيئية** : معظم الدول تخصص من بين وزاراتها وزارة لشؤون البيئة، وهيئة الأمم المتحدة خصصت منظمة لشؤون البيئة والمعروفة باسم برنامج الأمم المتحدة للبيئة[٥٠] (U.N.E.P) وجميعها تعمل ضمن لائحة من الأنظمة والقوانين التي تحد من خلالها من سلوك الإفراد السيئ تجاه البيئة. وتعد التشريعات البيئية بمثابة الإطار القانوني الذي ينضم علاقة الإنسان بالبيئة، فغالباً الناس لا يلتزمون بما هو واضح عقلياً من ضرورة الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث ، لذا يأتي القانون بدوره الفاعل ليضع الضوابط الرادعة لمن يسيء إلى البيئة، ولأن القانون كما يقال له أسنان يمكن أن يعظ بها. لذا الكثير من الناس تتحدد أفعالهم بما يسمح به القانون ولا يمكن تجاوزه خوفاً من العقوبة التي يمكن إن تقع عليهم نتيجة المخالفة أو التجاوز على القانون، واغلب القوانين في معظم الأقطار العربية معتمدة على الشريعة الإسلامية كمصدر رئيس من مصادرها، حيث يمكن اقتباس الكثير من الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة وتحويلها إلى مواد قانونية دقيقة وصارمة تحد من تجاوزات الأفراد على البيئة من خلال ما يملكونه من مصانع ومعامل وتسرب نفاياتها الضارة أو دخانها، أو على الذين يرمون النفايات في الطريق أو لمن يسيء إلى المساحات الخضراء في المدن.

ه. **تنمية البيئة المحلية**[٥١]: قبل القيام بأي عملية تنموية تنهض بالبيئة المحلية وتزيد من جمالها، وقبل إن نقوم بتوعية أفراد المجتمع بأهمية البيئة أو سن القوانين التي تفرض عليهم الحفاظ عليها، يجب أن نؤكد لهم على اهتمامنا الجدي وحرصنا على البيئة وتضحياتنا بالمال والجهد والوقت من اجل ذلك. بمعنى أننا يجب آن لحقق لأفراد المجتمع بيئة محلية متطورة، ثم نطالبهم بعد ذلك باستيعاب توجيهات التربية البيئية وطاعة القوانين الخاصة بالبيئة، فإذا لم يجد إفراد المجتمع الاهتمام بمناطقهم في مجال الصرف الصحي للمياه القذرة وتبليط الشوارع وأنارتها

وجمع النفايات من البيوت والمحال وتخصيص أماكن خاصة لرمي النفايات، فضلاً عن توفير المؤسسات الصحية والاعتناء بالمنطقة من خلال جماليتها الطبيعية باستغلال اكبر المساحات الفارغة وتشجيرها وزيادة المساحات الخضراء. فإذا لم يجدوا كل ذلك فأنهم سوف لن يستوعبوا مجهودات التوعية البيئية وأهدافها ، ولن يستجيبوا للقواعد القانونية . حيث أننا إذا استطعنا تنمية البيئة المحلية وتطويرها وتحقيق كل هذا لأفراد المجتمع فأننا سنجدهم قد استجابوا لتوعيتنا وأطاعوا القوانين المتعلقة بالبيئة. لأن البيئة هي في خدمتهم وهي البيت الأكبر الذي يجمعنا.

و. دور الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني: تؤدي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني دوراً كبيراً في الحفاظ على البيئة، ورفع الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع، وذلك من خلال حملاتها الدعائية والانتخابية، وكذلك نشاطاتها الدورية والموسمية،وما تقدمة من دعم مادي ومعنوي للمناطق السكنية أو للوحدات الانتخابية، وذلك بتشجير المناطق والمحافظة على جماليتها، فظلاً عن ندواتها ومؤتمراتها التي تقيمها لهذا الغرض، ورفع بعض الشعارات التي تدعو إفراد المجتمع من خلالها إلى المحافظة على البيئة، وأن بيئتنا هي بالنسبة لنا بيتنا الأكبر والمحافظة عليها مسؤولية جماعيةوأخلاقية.

وفي خاتمة هذا الفصل أود أن أقدم بعض التوصيات التي أراها ضرورية، علها تسهم في تنميةالوعي البيئي وتحقيق المواطنة البيئية، من اجل حماية البيئة التي باتت تشكل مسؤولية جماعية تلقى على عاتق كل فرد في المجتمع من دون تمييز :

1- التفكير على المستوى العالمي بمشاكل البيئة، لأن البيئة لا تتجزأ كما يعرف الجميع ، وأن نعمل على المستوى المحلي لحماية البيئة الخاصة بنا ، وأن نتذكر أذا كانت الدول الكبرى غنية اقتصاديا فنحن أيضا أغنياء حضاريا ولدينا إمكانيات مادية وثروات بشرية كبيرة وهائلة.

2-نشر الوعي البيئي بين القطاعات الشعبية كافة لتعميق الإحساس بخطورة المشاكل البيئية وتوعية المواطن بأهمية دورة في المحافظة على البيئة من خلال ما يسمى بالتربية البيئية عبر

البرامج التلفزيونية والندوات، وتدريس موضوع البيئة في كل المراحل، لأن المحافظة على البيئة يبدأ بالفرد منذ الطفولة، لغرس وتأصيل مفهوم المواطنة البيئية لدى الأفراد.

3- إن يكون لوزارة البيئة، وللجهات المسئولة عن حماية وتحسين البيئة دور كبير في تحقيق البيئة المحلية المتطورة من خلال ندواتها وحلقاتها النقاشيه ورعاية المناطق السكنية بتوفير الصرف الصحي ورفع النفايات وتبليط الطرق وزيادة المساحات الخضراء في كافة المدن، إضافة إلى تشجيع ودعم المواطنين في تشجير منازلهم ومناطق سكناهم، فضلاً عن هذا يجب إن يكون لوزارة البيئة مجلة دورية تهتم بنشاطات الوزارة ومشاريعها، وتهتم كذلك بإسهامات الباحثين والمتخصصين في شؤون البيئة ودعمهم مادياً ومعنوياً .

4-إن تقوم الجهات المسئولة عن حماية البيئة بدعم الأساتذة والطلبة والباحثين في مجال البيئة والإنسان، فضلاً عن التعاون المحلي والإقليمي مع كافة المنظمات والمؤسسات المهتمة بحماية البيئة.

5- سن القوانين الرادعة التي تحد من السلوك غير الرشيد مع البيئة والتي تحد من سلوك المتجاوزين على البيئة والذين يعرضونها إلى الخطر بتلويثها بدخان المصانع أو رمي النفايات في الطرق والحدائق والمناطق السكنية .

6- إن يكون موضوع البيئة ضمن المناهج الدراسية وبما يتناسب مع أسس التربية البيئية في كافة المراحل الدراسية وصولاً إلى المراحل الجامعية، وخاصة في معاهد المعلمين والأقسام الإنسانية في الكليات ودعم الجامعات وتشجيعها على منح الدرجات العلمية (ماجستير - دكتوراه) في موضوعات البيئة، من خلال التركيز على المواضيع والظواهر والمفاهيم الجديدة.

7- إن يكون لجامعة الدول العربية دور كبير وواضح، في الحفاظ على بيئة عربية نظيفة وخالية من التلوث، من خلال مؤتمراتها وندواتها المعدة لهذا الغرض.

المصادر والهوامش

حسب ورودها في الفصل الأول

١. خالد الجابري، التنشئة البيئية للأسرة، ندوة العوامل والآثار الاجتماعية لتلوث البيئة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص٦٠ .

٢. احمد أبو هلال وآخرون،المرجع في مبادئ التربية،دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان،١٩٩٣ ، ص٥٠٨ .

٣. ماري سعد سليمان ، الأعلام والوعي البيئي ، رسالة ماجستير ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ ، ص١٣ .

٤. نقلاً عن : رضا عطية إبراهيم ، المواطنة والانتماء وأثرهما على الدولة والمجتمع والأسرة، مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص٢٣ .

٥. كامل جاسم المراياتي ، مقدمة في علم التبيؤ البشري (الايكولوجيا البشرية)، بيت الحكمة ، سلسلة كتاب الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٧٨ـ٧٩ .

٦. Sills , L, David : International Encyclopedia of the social sciences , the Macnillan company , the dree press vol.5 ,1988,p91

٧. مصطفى السخاوي، الايكولوجيا الثقافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،١٩٩٦،ص٢١.

٨. ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٥٥، ص٣٩.

٩. احمد عبد الوهاب عبد الجواد، التربية البيئية، ط١، الدار العربية للنشر والتوزيع، سلسلة دائرة المعارف البيئية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٧٢.

١٠. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت،١٩٧٧، ص١٣٨.

١١. احمد عبد الوهاب عبد الجواد ، التربية البيئية ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٥ .

١٢. إبـراهيم عصـمت مطاوع،التربيـة البيئيـة في الـوطن العربـي،دار الفكـر العربي،القاهرة،١٩٩٥، ص٢٥ .

١٣. أنظر : بشير ناظر الجحيشي، الآثار الاجتماعيـة للتلـوث البيئـي دراسـة ميدانيـة لآثـار الحرب على البيئة في المجتمع العراقي، الطبعة الأولى، دار الآفاق العربية، القاهرة، ٢٠١١.

١٤. يذكر المسعودي في (كتابه المشهور 'مروج الـذهب ومعـادن الجـوهر' وتحـت فصـل 'ذكـر جوامع من الإخبار ووصف الأرض والبلدان وحنين النفوس للأوطان' أن عمـر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ حين فتح الله الـبلاد علـى المسـلمين مـن العـراق والشام ومصر وغير ذلك من الأرض كتب إلى حكيم من حكمـاء العصـر : إنـا أناس عرب ، وفتح الله علينا البلاد ، ونريد أن نتبـوأ الأرض ، ونسـكن الـبلاد والأمصار ، فصف لي المدن وأهويتها ومساكنها ، وما تؤثره التربـة والأهويـة في سكانها). بغض النظر عن مدى علمية رد الحكيم على هذه المسألة أو هويته فإن اللافت للنظر في الأمر هذا الإدراك المبكر للخليفة عمـر بـن الخطـاب في القـرن الأول الهجري ـ السادس/ السابع الميلادي لأهمية تأثير البيئة في الإنسان ، وقـد لا نكون مبالغين إذا قلنا أن الخليفة بسؤاله هذا إنما أراد أن يسـتدل علـى طبـائع وسلوك وثقافة الشعوب غير العربية التي قدر لها أن تدخل تحت حكمة وقدر لـه أن يتعامل معها .

أنظر : المسعودي ، مروج الذهب ، تحقيـق محمـد محـي الـدين عبـد الحميـد ، ج٢ ، المكتبـة العصرية ، صيدا ـ بيروت ، ١٩٨٧ ، ص٦١.

وأيضا انظر: مصطفى السخاوي ، الايكولوجيا الثقافية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ ، ص٢٥.

١٥. مصطفى السخاوي، الايكولوجيا الثقافية ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥ ـ ٢٦ .

١٦. احمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع ، الجزء الثاني ، الأنساق ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ١٩٦٧، ص٨٤ ـ ٨٥ .

١٧. علي الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ،بدون دار نشر وسنة طبع ، ص٣٠٧ .

١٨. فؤاد زكريا ، التفكير العلمي ، ط٣ ،عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٨ ، ص٢٣٦ .

١٩. كريم محمد حمزة ، الأبعاد البيئية للعدوان على العراق ، ندوة العوامل والآثار الاجتماعية لتلوث البيئة ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص٣١٨ .

٢٠. السيد عبد العاطي السيد،الايكولوجيةالاجتماعية،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية ،١٩٨٤، ص١٤٧ .

٢١. علي محمد المكاوي، البيئة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع، القاهرة، بدون اسم دار نشر وسنة، ص٣٢.

٢٢. تعتبر مقدمة ابن خلدون أفضل نموذج سوسيولوجي - بيئي فهو قبل مونتسكيو أكد أهمية العامل الجغرافي وتأثيره في البيئة الاجتماعية.

٢٣. ابن خلدون ، المقدمة ، مطبعة مصطفى محمد ، القاهرة ، بدون سنة نشر ، ص٤٩ ،ص٨٢،ص١٢٥ .

٢٤. السيد عبد العاطي السيد، الايكولوجية الاجتماعية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٩ .

٢٥. أنتوني جيدنز، الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة احمد زايد، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٠، ص٩١.

٢٦. اللغـــــة العربية،المعجمالوســـــيط،الجزءالثاني،الطبعةالثالثة،جمهورية مصـــــر العربية،٢٠٠٥،ص١٠٨٧ .

٢٧. إيمان شريف ، دراسات الوعي الاجتماعي في مصر المفاهيم والمناهج ، جامعة الأزهر ، مجلة كلية الدراسات الإنسانية ، العدد٢٢ ، مصر ، ٢٠٠٤ ، ص٦٨٥ ـ ٦٩٢.

٢٨. سمير نعيم احمد، النظرية في علـم الاجتمـاع، دار الـوادي للنشـر والتوزيـع، القـاهرة، ١٩٨١، ص٩٨.

٢٩. س.سبوبوف، نقد علم الاجتماع البرجوازي المعاصر، ط٢، نزار عيون السود(مترجم)، دار دمشق، بيروت، بدون تاريخ، ص١٢.

٣٠. علي ليلة ، النظريـة الاجتماعيـة المعاصـرة دراسـة لعلاقـة الإنسـان بـالمجتمع الأنسـاق الكلاسيكية ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص٣٠٧.

٣١. إيمان شريف،دراسات الـوعي الاجتمـاعي في مصـر المفـاهيم والمناهج،مصـدر سـابق، ص٦٩٣ـ٦٩٦.

٣٢. المصدر نفسه ، ص٧٠٧.

٣٣. Robert Barker: The Social work Dictionary, 3rd, slier spring, The(N.A.S.W) press 1995, p32.

٣٤. احمــد زايــد،البناء السياســي في الريــف المصري،نهضــة مصــر للطباعــة والنشــر والتوزيع،القاهرة،٢٠٠٦،ص٨١.

٣٥. أيمان شريف،دراسات الوعي الاجتمـاعي في مصـر المفـاهيم والمناهج،مصـدر سـابق ، ص٧٠٤.

٣٦. سامية مصطفى الخشاب ، دراسات في الاجتماع الديني ، الكتاب الأول ، علم الاجتماع الديني ، ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص٥٥ ـ ٦١.

٣٧. فرهاد إبراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي، نموذج الشيعة في العراق، مكتبة مدبولي، مصر، ١٩٩٦، ص٢٤ .

٣٨. بليخانوف ، القضايا الرئيسية في الماركسية ، برلين ، ١٩٥٨ ، ص٨٤ ،عن :أ.ك. اوليدوف،الوعي الاجتماعي،ط٢، ترجمة ميشيل كيلو ، بيروت ، دار ابن خلدون ، ١٩٨٢، ص١٣٨ ، وكذلك ينظر في : بكري خليل ، الايديولوجيا والمعرفة ، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان، الأردن ، ٢٠٠٢ ، ص٣٤٦ .

٣٩. بكري خليل،الايديولوجيا والمعرفة،ط١،دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان،الأردن ،٢٠٠٢، ص٣٤٦ .

٤٠. إحسان محمد حفضي،الوعي والمشاركة ودورهما في إنجاح التنمية الحضرية ،رسالة ماجستير ، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ، ١٩٩٢ ، ص٢١ .

٤١. أ.ك. اوليدوف ، الوعي الاجتماعي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٦ .

٤٢. بكري خليل ، الايديولوجيا والمعرفة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٧ .

٤٣. أيمان شريف،دراسات الوعي الاجتماعي في مصر المفاهيم والمناهج،مصدر سبق ذكره ،ص٦٩٧ .

٤٤. عبد الباسط عبد المعطي، التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي، الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد٤، المجلد ١٢، ١٩٨٤، ص٥٥.

٤٥. بكري خليل، الايديولوجيا والمعرفة، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٧ .

٤٦. أ.ك. اوليدوف، الوعي الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨ ـ ١٥٣ .

٤٧. فتحية محمد إبراهيم، مصطفى حمدي الشنواني، الثقافة والبيئة مدخل إلى دراسة الانثروبولوجيا الايكولوجية ، دار المريخ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٨ ، ص٢٠٣ ـ ٢٠٤ .

٤٨. سامية مصطفى الخشاب ، دراسات في الاجتماع الديني ، مصدر سابق ، ص١٨.

٤٩. اليونسكو، التربية البيئية على ضوء مؤتمر تبليسي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس، ١٩٨٣، ص٩٢.

٥٠. يعتبر برنامج الأمم المتحدة (يونيب) أحد البرامج المعروفة في مجال حماية البيئة، وقد نشأ يونيب بعد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة الإنسانية الذي عقد في ستوكهولم عام 1972 م ويهتم البرنامج بمراقبة البيئة العالمية ويلعب دور الوسيط والمنسق في مجالات حماية البيئة كافة ، ويهدف يونيب إلى تنمية الكثير من برامجه ومشاريعه البيئية عبر المنظمات التطوعية والهيئات الخاصة والخيرية والأغاثية في كافة انحاء العالم .

٥١. يقصد الباحث بالبيئة المحلية هي المنطقة السكنية التي يقطنها أفراد المجتمع.

الفصل الثاني

الفساد السياسي

تمهيد

لقد زاد الاهتمام بالفساد السياسي بشكل يكاد يكون ملحوظ في اغلب المجتمعات، وأصبحت البلدان تصنف على حسب مستوى الفساد الموجود فيها. ولا يُعد الفساد ظاهرة أخلاقية، ولا ظاهرة استثنائية تتعلق بحالات فردية يمكن التعامل معها بصورة جزئية، وإنما هو ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد متعددة ومتداخلة بحيث يصعب فصلها عن بعضها البعض، فالبعد السياسي يرتبط بالبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد الثقافي،وقد شهدت السنوات الأخيرة أهتماماًملحوضاً بظاهرة الفساد على المستوى العالمي كنتيجة لارتفاع معدلات الفساد في العديد من الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، وقد تجسد ذلك الاهتمام الدولي في عقد العديد من المؤتمرات وإصدار العديد من الوثائق والقوائم من قبل المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي فضلاً عن المنظمات غير الحكومية وأهمها منظمة الشفافية الدولية وهي منظمة تهدف إلى مكافحة الفساد على مستوى العالم، وهي ايضاً تصدر تقريراً سنوياً عن مستوى الفساد في دول العالم، وتشير القوائم التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية إلى وجود الفساد في كل المجتمعات الغنية والفقيرة المتقدمة والنامية، غير أنه بشكل عام يمكن القول بأن البلدان الفقيرة أكثر فساداً من البلدان الغنية.

وشكلت ظاهرة الفساد السياسي أحد أبرز الظواهر الاجتماعية التي تطورت بشكل خطير في ظل غياب مؤسسات الدولة الفعلية، وبسبب الأزمات السياسية والفوضى والأمن المفقود، تطورت هذه الظاهرة من مجرد مظهر من مظاهر البيروقراطية الإدارية، إلى جريمة قانونية، ثم لتتحول بعد ذلك، وبفعل تعقد أسبابها ومظاهرها وآثارها المدمرة، إلى ظاهرة بالغة الخطورة على مقومات النهوض الاقتصادي والتنمية المستدامة في مجتمعات العالم أجمع، مع أنها أكثر وضوحاً وتأثيراً في مجتمعات العالم الثالث ومنها مجتمعاتنا العربية.

أن دراسة ظاهرة الفساد السياسي تكتسب أهمية خاصة بالنظر للتداخل الحاصل بينهذا الفساد و أنواع الفساد الأخرى، نظراً للتأثيرات السلبية لهذه الظاهرة و نتائجها

السلبية على الدولة والمجتمع، كما أن الفساد السياسي يفتح الباب لبقية أنواع الفساد، والانتعاش في ظله، على العكس من أن بقية أنواع الفساد سوف يتم القضاء عليها بسهولة، لو أن النظام السياسي يمتاز بدرجة عالية من الشفافية. لهذا يستطيع الباحث أن يقول، أن علاج ظاهرة الفساد السياسي لا يمكن أنتتم إلا من خلال الإصلاح السياسي، والذي يظهر بشكل عملية ديناميكية حيوية مستمرة تستهدف في العادة الخصائص الرئيسية للنظام السياسي الموجود، وربما تهدف على المدى البعيد إلى تغيير النخب السياسية وحتى إلى تغيير القوانين الأساسية، والدساتير من اجل استيعاب روح العصر، وطرح رؤية وطنية للتعامل معه بهدف تحقيق هدف واحد، وهو إصلاح الخلل في النظام السياسي، والقضاء على الفساد.

أولاً: أهمية دراسة الفساد

بشكل عام، تُعد دراسة ظاهرة الفساد ذات أهمية بالغة، فقد تطورت من كونها مظهر من مظاهر البيروقراطية إلى جريمة قانونية، ولهذا تعد دراسة الفساد ضرورية، وذلك للاعتبارات التالية:

١. تعتبر ظاهرة الفساد من أخطر المشكلات الاجتماعية التي ظهرت في المجتمعات العربية، والإسلامية، وأخذت تهدد أمن المجتمعات وتقدمها، ولا يُدعى عدم وجود هذه الظاهرة عبر التاريخ، وإنما شهدت السنوات الأخيرة ازدياد ملحوظ في معدلات هذه الظاهرة، ولا سيما داخل المؤسسات الهامة، وهذا واضح من خلال تدني مستوى الشفافية، وحسب إحصائيات منظمة الشفافية الدولية في جميع البلدان العربية والإسلامية، مع الأخذ في الاعتبار بأن هذه المجتمعات تعتبر ظاهرة الفساد بشكل عام من المحرمات شرعاً وقانوناً وعرفاً. مقابل مستوى شفافية عالي في جميع البلدان المحيطة بعالمنا العربي، وكذلك في المجتمعات الغربية.

٢. تُعد ظاهرة الفساد من أخطر الظواهر التي يجب أن يتصدى لها المجتمع بكل قطاعاته المختلفة لأنها تعد نتيجة وسبب في آن واحد، فالفساد يعد نتيجة لطبيعة الخلل البنائي الذي

أصاب المجتمعات العربية بشكل عام، والمجتمع العراقي خاصة في فترة تاريخية معينة. وما ارتبط بهذا الخلل من مظاهر تتمثل في ضعف هيبة القانون الذي يُخضع المسيئون والمنحرفون للمساءلة والمحاسبة، وتحديد ما يجب عملة إزاء حالات الانحراف المادي والأخلاقي، هذا إلى جانب سيطرة الطابع العشائري والعائلي على معظم المؤسسات الحيوية، وضعف الرقابة الموجهة لبعض قطاعات السلطة داخل المجتمع. هذا وتعد ظاهرة الفساد سبباً للعديد من الظواهر والمشكلات الأخرى المدمرة مثل الإرهاب وشيوع قيم النصب والاحتيال في مقابل أهدار القيم الوطنية والأخلاقية.

٣. لقد اختلفت جرائم الفساد في الشكل والمضمون في الآونة الأخيرة عما كانت علية في الماضي وبصفة خاصة ما يتعلق بنوعية الأفراد القائمين بهذا الجرائم وأساليب التحايل المستخدمة لإحكام هذه الجرائم.إضافة إلى أن الفساد تعددت وتنوعت أشكاله، ولم يعد يتخذ شكلاً واحداً كي يسهل ضبطه والتعرف علية وعلى من يقومون به، وأصبح اليوم تحت غطاء حكومي متمثل بفساد النخبة الحاكمة.

وبناءاً على ما تقدم ولما كانت مجتمعاتنا العربية لا تزال مجتمعات ناهضة تسعى من أجل تحقيق التقدم والتنمية كان لزاماً علينا أن نرصد العقبات التي من شأنها عرقلة مسيرة تقدمها وتنميتها، ومن أهم هذه العقبات ظاهرة الفساد السياسي والتي مازالت الدراسات العلمية المنظمة لها قليلة جداً في مجال علم الاجتماع، ومن ثم فقد أضحت هذه الظاهرة جديرة بالدراسة والبحث.

ثانياً : مدخل لمفهوم الفساد السياسي

في اللغة العربية يتميز مفهوم الفساد بالثراء والتعدد ، فالكلمة مصدر وفعلها فسد، والفساد في لسان العرب هو نقيض الصلاح ، فسد يفسد وفسد فساداً وفسوداً، والمفسدة خلاف المصلحة، والاستفساد خلاف الاستصلاح[١]، وفي المعجم الوسيط الفساد يعني التلف والعطب والاضطراب والخلل والقحط، والمفسدة تعني الضرر[٢]، وفي المعجم القانوني فسد الشيء بمعنى تلف أصبح سيئاً وأردئ مما كان ، وفي قاموس أكسفورد يعرف الفساد بأنه فساد العقل أو فساد الحقيقة أو فساد الأحوال أو أي أمر بصفة عامة وقد يكون الفساد فساداً فيزيقياً أو فساداً أخلاقياً، وهناك عدة استخدامات لغوية لكلمة فساد تطرحها القواميس والأدبيات والتي من أهمها هو الفساد العضوي، الفساد الأخلاقي، الفساد القانوني أو فساد الوظيفة العامة والذي يشير على فساد وإفساد الموظف العام، أو حثه بطرق غير سوية وغير قانونية على إهدار واجبات الوظيفة العامة لتحقيق أغراض خاصة[٣].

ويعتبر مفهوم الفساد Corruption مثل العديد من المفاهيم السياسية والاجتماعية مفهوماً مركباً ينطوي على أكثر من بُعد، ولذلك تعددت اتجاهات تعريف المفهوم وترجع تلك التعددية إلى أن كل تعريف قد ركز على بعُد واحد من أبعاد المفهوم. وتشير إنسيكلوبيديا علم الاجتماع إلى أنه برغم أن كلنا يعرف ما هو الفساد، إلا أن هناك صعوبة في تعريفه، فالثقافات المختلفة لديها مفاهيم مختلفة عن الفساد حيث يختلف مفهوم الفساد من ثقافة إلى أخرى، فما يعتبر سلوكاً فاسداً في الدنمارك مثلاً قد ينظر إليه باعتباره سلوكاً مقبولاً في إندونيسيا، وذلك الفهم يختلف أيضاً من مرحلة زمنية إلى أخرى ، فشراء منصبعلى سبيل المثالكان إجراءً معترفاً به في بريطانيا بالقرن الثامن عشر بل ويعتبر سلوكاً نموذجياً يجب أن يحتذي به، بينما أصبح هذا السلوك اليوم انحرافا لا يمكن التماس العذر فيه أو تبريره[٤].
والفساد شأنه شأن أي ظاهرة لا ينشأ في فراغ، وليس نتاجا لحالة نفسية طارئة، بل يمثل ظاهرة اجتماعية متشابكة الخلايا من حيث كونه مظهراً لرموز ثقافية وسلوكيات منحرفة

تشيع في خلايا المجتمع وتنتشر بين مؤسساته ونظمه، فالمحسوبية والرشوة العلنية والمقنعة واستغلال المناصب وتعيين الأقارب ومخالفة القوانين ودعم مشروعات استثمارية لأهداف خاصة، حتى لو كانت على حساب الأهداف القومية، والتدخل في الانتخابات ومساندة حزب سياسي ضد حزب سياسي آخر، وتجريف الأراضي الزراعية والاستيلاء على وسائل الإنتاج دون وجه حق والتعامل مع السموم البيضاء ونشرها بين أفراد المجتمع الأطفال منهم والكبار، والإهمال واللامبالاة، وتبني قيم العمل غير المنتج واستغلال الوظائف والسمسرة حتى في الصفقات العسكرية والاقتصادية وغيرها،كل هذه الأمور التي تصبح رموزاً ثقافية متداولة بين أفراد المجتمع تؤدي إلى تخدير الوعي الاجتماعي، وتهديد الكيان الموحد للطبقات الاجتماعية(٥).والفساد كمفهوم عام يشمل كل أشكال استغلال الوظيفة، سواء كانت عامة أو خاصة، ويكتسب هذا المصطلح مغزى أوسع عندما يستخدم للدلالة على تصرفات تحدث خارج أطار الشرعية يقوم بها أصحاب سلطة سياسية أو أدارية(٦).

إذاً يصبح السؤال هنا هو: متى يوصف الفساد بأنه سياسي؟ من خلال مراجعة بعض أدبيات هذا الموضوع يمكن القول أن الفساد يصبح سياسياً عندما تكون دوافعه وأهدافه سياسية؟ كيف؟ وذلك عندما يصبح الفساد لدى النخبة السياسية لدعم جهات وأحزاب وأسماء مادياً وبطرق مخالفة للقانون، ضد جماعات وأحزاب وهيئات ومنظمات وأسماء أخرى، وذلك للحصول على أعلى المكاسب من خلال استغلال سلطتهم، بمعنى أن الفساد يصبح سياسياً عندما يستخدم للتأثير على وضع معين، أو في التأثير عند توزيع المناصب، وغالباً ما يهدف الفساد السياسي إلى تغيير سلوك الآخرين في موقف تساومي معين له آثاره على النظام الاجتماعي.

يمكن أن نعرف الفساد السياسي بأنه إساءة استخدام السلطة من قبل القادة السياسيين من أجل تحقيق الربح الخاص ومن أجل زيادة قوتهم وثروتهم، ولا يحتاج الفساد السياسي إلى دفع الأموال مباشرة، بل قد يتخذ شكل تجارة النفوذ لمنح الفضليات التي تسمم الحياة السياسية والديمقراطية. ويشمل الفساد السياسي مجموعة من الجرائم التي يرتكبها القادة

السياسيون خلال توليهم مناصبهم الرسمية أو بعد تركهم لها، وتختلف هذه الجرائم عن التجاوزات الإدارية التي يرتكبها الموظفون الرسميون، الذين يمثلون إلى حد ما المصلحة العامة، ولكن هناك فساداً آخر أكثر فداحة يقوم به السياسيون، وهو دفع الرشى للحصول على منافع محظورة. ويشكل الفساد السياسي عقبة أمام الشفافية في الحياة العامة، كما أن فقدان الثقة بالسياسيين والأحزاب السياسية يمثل تحدياً قوياً للقيم الديمقراطية، وهي أمور تعمقت في معظم بلدان العالم في العقود الماضية، وفي البلدان النامية يهدد الفساد مناعة الديمقراطية، إذ يعرض المؤسسات الديمقراطية للأخطار ولفقدان الفاعلية.

ويُحدث الفساد السياسي موجات من الصدمات في المجتمع، وعلى الرغم من تعالي الصيحات في طلب العدالة فإن من الصعب إثبات تُهم الفساد على القادة السياسيين وإدانتهم، فقد يترك بعضهم مركزه الرسمي، أو قد يتوفى قبل أن تظهر جرائمه إلى العلن، وتشمل إجراءات الحد من الفساد السياسي الرقابة الشعبية المؤثرة على السياسيين وعلى الأحزاب السياسية لتنظيف صفوفها من الانتهازيين الذين ينضمون إليها بغرض تحقيق مصالحهم الخاصة، ولذلك يجب توجيه رسالة إلى الأحزاب السياسية كافة في الدول الديمقراطية، لكي تبقى مصداقيتها بواسطة أجهزة الرقابة الدائمة على أعضائها الذين يتولون مناصب حكومية. ويترك الفساد آثاره أيضاً على رجال الأعمال، إذ تلعب التبرعات والرشى للسياسيين دوراً كبيراً في الإفساد السياسي مما يترك نتائج وخيمة على الاقتصاد. ويعد الفساد السياسي أيضاً تهديداً لحقوق الإنسان، وذلك بمنعه العدالة من أخذ مجراها[٧]. والفساد السياسي يُعرف على أنه ذلك السلوك القائم على التنصل من الواجبات الرسمية المرتبطة بالوظيفة العامة، في سبيل تحقيق مصلحة خاصة شخصية أو مرتبطة بالعائلة أو مكاسب خاصة، أو انتهاك القواعد الرسمية في سبيل تكوين أنماط معينة من النفوذ والتأثير لتحقيق مصلحة خاصة[٨].

ويُعتبر الفساد السياسي مرادفًا للقوة التعسفية، بمعنى استعمال القوة لتحقيق غرض يختلف عن الغرض الذي على أساسه تم منح هذه القوة،والفساد يعني عدم أداء أو تجاهل

الواجب السياسي، بمعني الواجب المفترض تأديته لحو الدولة، رغم توافر القدرة، بتأثير دافع الحصول على مكسب شخصي. والفساد السياسي يعني استغلال الموظف العام لمنصبه، وانتهاكه لواجبه، مقابل اعتبارات المصلحة الخاصة. والفساد يعني تعسف الموظف، أي الفرد الذي يملك صفة رسمية بأي جهاز من أجهزة الدولة، بالسلطة المرتبطة بالمنصب الذي يشغله، من أجل تحقيق دخل أكبر علي حساب الجماهير. وتشكل المحاباة سمة هامة من سمات الحياة العامة في الدول النامية، وواجبًا اجتماعيًا غير قابل للنقاش[٩].

وبهذا يمكننا القول أن الفساد السياسي هو فساد الساسة والحكام ورجال الأحزاب السياسية وأعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان وأعضاء المجالس الشعبية والمحلية المشتغلون بالعمل السياسي، أياً كانت مواقعهم أو انتماءاتهم السياسية، فقد يلجأ حكام الدول إلى تحصيل مبالغ من صادرات النفط أو السلع الهامة المصدرة لحسابهم الشخصي وتودع في حساباتهم داخل البلاد أو خارجها، وقد يلجأ بعض الحكام والسياسيين بمالهم من نفوذ إلى التربح من سلطاتهم بالدخول بأنفسهم أو عن طريق أبنائهم أو أقاربهم في مناقصات أو مزايدات أو مقاولات أو توريدات تجارية دولية والحصول على عمولات ضخمة تودع في حساباتهم أو حسابات أقاربهم في البنوك الدولية خارج الحدود[١٠]. لقد كشفت بعض القضايا الدولية عن قيام بعض أبناء الحكام وكبار السياسيين بالاستيلاء على مقتنيات قصور الحكام السابقين وبعض الآثار ومقتنيات المتاحف وعرضها للبيع خارج البلاد وتحقيق مبالغ طائلة غير مشروعه، ولعل من صور الفساد السياسي ما يقوم به بعض المرشحين لانتخابات الأحزاب والبرلمان وغيرها من رشوة الناخبين للفوز بأصواتهم أو استغلال مواقعهم السياسية في استخدام وسائل النقل الحكومية والموظفين والشركات التابعة لسلطاتهم في أعمال الدعاية الانتخابية وتقديم المكافآت والحوافز للموظفين والعاملين مقابل القيام بالدعاية والتصويت لصالح المسئول السياسي والتنفيذي في نفس الوقت[١١].

ونستطيع أن ندرك الكثير من نماذج وإشكال وألوان الفساد السياسي في المجتمعات العربية، أو في المجتمعات الفقيرة والنامية، وفي أنظمة الحكم الشمولية والدكتاتورية، وكذلك

في الدول المتقدمة وأن كان بدرجة أقل وضوحاً. إذاً نستطيع أن نعرف الفساد السياسي بأنه ذلك الفساد الذي يقوم به كبار موظفي الدولة من أجل منافع شخصية، وحزبية، وفئوية، وعلى حساب المصلحة العامة للبلد. وكذلك يعد بيع المناصب العامة جوهر الفساد السياسي، والذي ارتبط تاريخياً – الفساد السياسي - بنظم الحكم المطلق، أو نظام الحزب الواحد، أو في الأنظمة التي تحدد فيها الانتخابات مستقبل النخب والأحزاب السياسية.
وبهذا يتضمن الفساد السياسي المعاني الآتية:

- تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.
- القيام بإعمال معينة وسلوك معين والامتناع عن القيام بإعمال أخرى أو سلوك أخر.
- تحقيق منافع شخصية أو فئوية أو حزبية.
- أهدار للمال العام وضعف المسئولية المهنية والأخلاقية.

ثالثاً: اتجاهات التنظير في دراسة الفساد

تختلف طبيعة التناول النظري لظاهرة الفساد باختلاف التوجهات النظرية والمواقف الأيديولوجية للباحثين، حتى أننا نجد تحليلات قد تصل على حد التناقض في تناولها لهذه الظاهرة، وقد شاعت هذه الظاهرة في المجتمعات العربية بدرجة كبيرة ومتفاوتة ما بين هذا البلد وذاك، وارتفعت في بلدان معينة وانخفضت في أخرى.

لقد كان المقريزي[١٢] أول من حلل الآثار الاقتصادية للفساد وذلك في مطلع القرن الخامس عشر، حيث كانت الدولة تلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية، وقد اعتبر المقريزي الفساد عاملاً من عوامل إحداث الأزمات الاقتصادية من خلال ضلوع السلطة في ممارسة سياسات احتكارية استناداً إلى ما لديهم من مخزون الضرائب العينية وابتزاز إفراد الدولة للأموال العامة، ويرجع المقريزي أسباب الفساد إلى ثلاث عوامل رئيسية:

١. يتمثل العامل الأول بإسناد المناصب العامة بالرشوة لكل جاهل ومفسد وظالم وباغ، وهو في نظرة أصل الفساد.

٢. ويرجع العامل الثاني إلى غلاء قيمة إيجارات الأراضي مما ضاعف من تكاليف الزراعة، فأدى إلى تغطيل ثم قلة وشح الإنتاج الزراعي.

٣. إما العامل الثالث ويراه في كثرة النقود وتوفرها(نحاسية على حساب الدنانير والدراهم ذهبية وفضية على التوالي) بأيدي الناس مما أدى إلى تضخم وغلاء فاحش واختلال غير عادل بين الدخول والأثمان لعامة الشعب[١٣].

لقد ذهبت النظرية الوظيفية في علم الاجتماع إلى إن الفساد يقوم بدور وظيفي، فهو يمارس دوراً ايجابياً في تسير الأمور، وقد أوضح كولين ليز Colin leyes إلى إن من الخطأ الافتراض بأن نتائج الفساد سيئة دائماً، فهو له دور ايجابي في القضاء على الروتين العقيم وتوفير الحوافز الشخصية القوية للبيروقراطية. كما يذهب كارل فريدريك إلى إن للفساد

دوراً ايجابياً في ظل شروط معينة فهو يخفف من حدة التوترات بطريقة غير قانونية إضافية، ولا بد من إن ندرك إن وظيفة الفساد لها السمات الآتية(جعل الجهاز الحكومي غير الصالح للعمل صالحاً للعمل، وتخفيف حدة التوترات لأنه عامل حاسم في حسم الصراع، وكذلك يساعد الفساد رجال السياسة على إن يعدلوا بطريقة رسمية الأبنية الصارمة. كما إن الفساد في إطار الرؤية الوظيفية قد يكون بديلا للعنف فهو يمكن إن يسهم في حل الصراعات الاجتماعية بالوسائل السلمية، ولذلك فإن الفساد يقوم بحماية النظام السياسي الذي يظهر فيه وتجنب ويلات الانقلابات والأزمات، إذ إن الفساد في هذه الحالة يخلق شرائح طبقية من المستفيدين تعمل على حماية النظام الفاسد. ومن جانب أخر هناك رؤية تقليدية تنسب الفساد إلى عوامل أخلاقية ودينية وشخصية، والفساد من وجهة النظر هذه هو ناتج لتصدع أخلاق المجتمع أو تشوه الإيمان الديني أو الحماسي العقيدي الإيديولوجي والسياسي[١٤].

وظهرت تفسيرات للفساد تتجاوز هذه النظرة التقليدية وتربط الفساد بالسياق الاجتماعي والاقتصادي الذي ظهرت فيه، فالفساد هو نتاج للعلاقات الإنتاجية الاستغلالية التي تنتج مصالح متناقضة بين الصفوة والجمهور، وقد ظهرت رؤيتان للفساد في هذا الإطار:

الرؤية الأولى: تنسب الفساد إلى الديكتاتورية، فأكثر النظم إفرازاً للفساد هو النظام الديكتاتوري الأبوي الذي يتركز في شخصية حاكم مستبد مستنير يحوز السلطة ويجهض المشاركة الشعبية ويحكم على الجماهير بالعزلة والسلبية، والفساد مرهون بالتحول إلى الديمقراطية والتسريع بالتحول الديمقراطي الذي يضمن مشاركة الشعب وحقه في الممارسة والمساءلة وحق الناس في الادعاء إمام الجهات القضائية والرقابية. وتؤكد هذه الرؤية على إن الفساد الإداري هو نتاج للفساد الاقتصادي، ذلك لأن السياسة هي التعبير الأكثر تركيزا عن الاقتصاد وتتمتع علية بالأولوية، وهذا القول في أوله يفسر السياسة وفي ثانيه يوضح دورها لأن العلاقات الاقتصادية تنعكس مباشرة على الصعيد الاقتصادي، فلكل أساس اقتصادي داخل كل تكوين اجتماعي اقتصادي منظماته السياسية الملائمة، وهذا يساعد على فهم تغاير الفساد شكلاً ومضموناً بين تكوين إقطاعي وأخر رأسمالي. وإذا كان ثمة فساد

اقتصادي مرتبط بتناقض العلاقات الإنتاجية فلابد إن تنعكس من خلال مؤسسات سياسية تحمل نفس الفساد وتنظيمات إدارية تحقق وظائف وغايات الفساد الاقتصادي والسياسي. بمعنى إن الفساد نتيجة تخلقها أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، ومن ثم فإن دراسته تتطلب دراسة طبيعة المصالح التي يمثلها النظام السياسي وشكل النخبة الحاكمة ومصالحها(١٥).

إما الرؤية الثانية: تنسب الفساد إلى علاقات التبعية والأنشطة الطفيلية السائدة في نظام رأسمالي تابع يرتبط بالسوق الرأسمالية العالمية، وترى إن الفساد جزء أصيل من الحضارة الغربية المعاصرة ومن اقتصاد السوق والليبرالية الاقتصادية، فالنظام الغربي هو نظام للتنافس الحر من اجل المصلحة الفردية، وبهذا فإن طريقة الحياة وأسلوب الحياة المادي النفعي ليس ألا سعياً للحصول على المال بدون إن يحكم ذلك إي قيم، وأول ما يلفت النظر إن النظام الغربي الذي نسير على خطاه الآن يحقق درجة اعلي من الفساد في دول العالم الثالث حيث الأوضاع المتردية والقروض والمنح والنشاط الاقتصادي الموجه إلى الخارج والى مصالح الغرب، فهذه العوامل تجعل السوق الحرة في دول العالم الثالث سوقاً بلا ضوابط. وفي هذا الإطار يمكن تناول العلاقة بين فساد القطاع الخاص وفساد الحكومة، فالحكومة تتحكم في القوانين والإجراءات التي تمنح للقطاع الخاص أو تمنعها عنه الحكومة، والحكومة هي التي تمنح التراخيص وتفرض الضرائب والرسوم الجمركية وتنظم الأسعار وغيرها من التسهيلات، بينما يمتلك القطاع الخاص المال ويستطيع شراء القرارات الحكومية بل وشراء القوانين احياناً، وبعبارة أخرى يتحكم القطاع الخاص في أجزاء من النشاط الاقتصادي يمكن إن تكون موضوعاً للفساد من وجهة نظر السلطة، ومن هنا ينشأ حلف فسادي بين قيادات الحكومة من جهة وأقطاب القطاع الخاص من جهة أخرى، وما يدفعه القطاع الخاص كعمولة أو كرشوة إلى أهل الحكومة يرحل بشكل أو بأخر إلى مستهلكيه وبالتالي يمكن إن يعتبر الدخل الفسادي المتولد في هذا الاتجاه والمقدم من رجال أعمال القطاع الخاص لأهل الحكومة بمثابة عائد ضريبة أو رشوة من نوع خاص، وطبيعي إن يحاول كل جانب تعظيم

نصيبه من هذا العائد، ومن هنا يتولد صراع سلاح رجال السلطة فيه نزع الحقوق والامتيازات ومنحها إلى مزايدين آخرين، وسلاح القطاع الخاص التهديد بمساعدة المنافسين والراكضين نحو السلطة[١٦]. في هكذا حالات تكون مواجه الفساد وتجفيف منابعه من خلال التحول إلى نظام سياسي واقتصادي واجتماعي وطني هدفه الأساس تنمية المجتمع وذلك من خلال تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية ومحاربة الاحتكار والتضخم والفساد وإبعاد ومحاسبة المفسدين غبر سياسات مالية واقتصادية واجتماعية عادلة.

ويمكن للباحث أن يضيف رؤية ثالثة لتفسير الفساد وهي الرؤية الخلدونية، فقد ربط ابن خلدون في مقدمته بين الترف والفساد والاستبداد وأشار إلى العلاقة التفاعلية بينهما، حيث أنه مع دخول الدولة في مرحلة الحضارة، وزيادة الترف والإسراف فيه، تزداد نفقات الحاكم لإسرافه الشديد في إنفاق المال على نفسه وعلى المحيطين به، وهذا يجعله يشعر بالضائقة المالية، فيحاول الخروج منها بزيادة الضرائب التي يفرضها على التجار والزراع وغيرهم من باقي طوائف الشعب، وعندما لا يكفي هذا نفقاته المتزايدة يتدخل في التجارة، وهنا يتحدث ابن خلدون عن تجارة السلطان وكيف أنها مضرة بالرعايا مفسدة للجباية، ثم يلجأ الحاكم إلى المصادرات والاعتداء على أموال الأفراد ونهبها، وما يتبع ذلك من السخرة والتسلط على أعمال الناس وأموالهم بشتى الوسائل غير المشروعة. وأخيرًا يدخل إلى صميم البحث الأخلاقي من انتشار المذلة والنفاق والتحلل والاضطراب والمجاعات واختلال التوازن الاجتماعي والاقتصادي، حيث تتكدس الثروة والترف والفساد في ناحية، والنفاق والمذلة والتحايل من ناحية أخرى[١٧].

رابعاً: صور ومظاهر الفساد السياسي

مع التسليم بعمومية الفساد وعدم ارتباطه بنظام سياسي معين، فأن الفساد السياسي في المجتمع العربي من الممكن القول أنه له خصوصية معينة، لأنه أضحى قيمة في حد ذاته، وحتى الذين يحاولون جاهدين التمسك بقيمهم الأخلاقية التي تدين الفساد والمفسدين لا يستطيعون الصمود طويلاً أمام الضغوط والأعباء المجتمعية التي تمثل المناخ العام الملائم لانتشار الفساد في المجتمعات العربية، فثمة مساحه من الحرية واسعة يتحرك بها المسئولون على المستوى العالي في الدولة تساعدهم على الفساد المتمثل بصورة متعددة ومتنوعة. وعلى الرغم من أن ظاهرة الفساد هي ظاهرة تشهدها كافة بلدان العالمالمتقدم والنامي، إلا أن الأمر الذي لا خلاف علية هو أن هذه البلدان لا تحوي نفس المعدلات من الفساد، وحتى بلدان العالم الثالث تختلف فيما بينها أيضا في درجة انتشار الفساد ومظاهرة أو أشكاله الرئيسية، وأيضا في الآثار المترتبة علية. ومن أهم صور الفساد السياسي هو الأتي:

١. الرشوة: وهي من أكثر مظاهر الفساد انتشاراً في المجتمعات وأكثرها أهمية وأقدمها، فقد عرفها البابليون وأوردوا ذكرها في شريعة حمورابي، وكذلك عرفها الآشوريون، وذكرت أيضاً في القانون الروماني. وتشمل الرشوة موظفي الحكومة ذوي المراكز الصغيرة أي صغار الموظفين الذين يكونون على اتصال منتظم بالمواطنين، وكذلك تشمل الموظفين ذات الدرجات الخاصة. وفي الشريعة الإسلامية فتعد جريمة الرشوة من جرائم التعازير، حيث ورد ذكرها في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَلاَتَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِوَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقاً مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِوَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾(سورة البقرة، الآية ١٨٨). وتنتشر الرشوة في القطاع العام والخاص، وتؤدي إلى الإضرار بهيبة المؤسسة أولاً، والموظف ثانياً والتقليل من احترامه أمام المواطنين، وكذلك شأنها شأن بقية مظاهر الفساد السياسي تؤدي إلى الإضرار بالقيم الاجتماعية، وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

٢. الواسطة:ويرجع انتشار هذا المظهر من مظاهر الفساد السياسي إلى ما تتمتع به المجتمعات العربية من روابط عائلية قوية، فالموظف العام تقع على ضغوط مكثفة تدفعه إلى ذلك السلوك حيث تتطلب روابط الدم وصلات القرابة وعلاقات الجيرة والصداقة مثل هذا السلوك، أي الوساطة، بل وتشجعه، ومن ثم فإن إحساس الموظف بالالتزام تجاه جماعته التي ينتمي إليها كالأسرة أو جماعات القرابة والأصدقاء وما على ذلك يدفعه إلى منح تفضيلاته النسبية لمواطن دون أخر، وتمييزه مواطن على أخر في العمل.

٣. المحسوبية: بمعنى التعيين في الوظائف على أساس معيار غير معيار الكفاءة، فلا يكون التخصص أو الكفاءة الفنية أو المهنية هي الاعتبارات الأكثر أهمية في تقييم المتقدمين للوظائف. ويترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين، مما يؤثر على انخفاض كفاءة مؤسسات الدولة وأجهزتها الإدارية في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج، وهذا ما دفع بعض الدول إلى منع المحسوبية ووسائلها المختلفة من خلال مواد قانونية وردت في تشريعاتها الخاصة عند التعيين في الوظائف الحكومية وغيرها.

وكذلك تعتبر المحسوبية من أكثر أشكال الفساد شيوعاً، وهي طلب العون والمساعدة في انجاز شيء يقوم به إنسان ذو نفوذ لدى من بيده قرار العون والمساعدة على تحقيق المطلوب لإنسان لا يستطيع أن يحقق مطلبه بجهوده الذاتية، وتتمثل في قيام العديد من المسؤولين وأصحاب المناصب العليا بمحاباة الأقارب والأصدقاء والمعارف من خلال إما تعينهم في الوظائف الحكومية، أو تقديم خدمات وامتيازات لهم، ويعتبر هذا النوع من الفساد محل جدل بين الثقافات المختلفة، حيث يمكن أن يعد هذا النشاط فساداً في بعض المجتمعات، بينما ترى مجتمعات أخرى انه لا يتنافى مع القانون أو الأخلاق والأعراف[١٨].

٤. الاختلاس: وهو الذي يمارسه موظفي الدولة وخصوصاً أصحاب الدرجات الخاصة الذي تتوفر لديهم معلومات وميزانيات كافية وبسلطات مطلقة، ويمارس الاختلاس من خلال إفشاء المعلومات الخاصة بالمناقصات أو المزايدات، أو إتلاف مواد وأثاث غير قابلة للتلف، ولكن الغاية منها بيعها أو استخدامها الخاص من قبل هذا الموظف أو ذاك.

٥. **التزوير:** يعتبر التزوير أحد صور الفساد السياسي التي ظهرت بدرجة كبيرة في مجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي، ويشمل تزوير الوثائق والمستندات والشهادات الدراسية.

والتزوير بالمعنى العام هو تغيير الحقائق والتلاعب بها بإعطاء أمر لمن لا يستحقه. وهنه تساوي في الجرم والعقاب جريمة الرشوة. كما أنها محرمة شرعاً وعقلاً ونظاماً[١٩]، فقد أمر المولى سبحانه وتعالى عباده المؤمنين بأن يجتنبوا قول الزور، فقال الله تعالى: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾(سورة الحج، الآية ٣٠)

٦. **استغلال النفوذ:** يعتبر استغلال النفوذ من أكثر صور الفساد السياسي انتشاراً في المجتمعات العربية وغير العربية على حدا سواء، فوجود السلطة المطلقة وغياب الرقابة يجعل من السلطة التنفيذية بخدمة مجموعة محددة من المجتمع.

وإضافة إلى هذه المظاهر، يمكن القول بأن هناك مظاهر أخر للفساد لمسها الباحث في مجتمعة العراقي لا تقل أهمية، بل تزيد عن تلك المظاهر مثل تبديد المال العام وعقد الصفقات المشبوهة، بما يترتب عليها من استيراد سلع فاسدة ومنتهية الصلاحية، أو استيراد سلع وبضائع من منشئ غير المتفق عليه وبأسعار تفوق الأسعار الحقيقية لقيمة العقد، إضافة إلى تهريب الأموال للدول المجاورة، وغيرها كثير من مظاهر الفساد التي انتشرت ويكثرة في المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣ وكلها جرائم يرتكبها كبار الموظفين وليس صغارهم، فضلاً عن بعض كبار المسئولين والساسة ممن يستغلون وظائفهم ونفوذهم في تحقيق مكاسب خاصة.

ومظاهر الفساد لا تقف عند حد الممارسات الفاسدة للطبقة الحاكمة، بل تتجاوز ذلك إلى التحالفات الفاسدة أو ما يسمى بلعبة المصالح أو شبكة المصالح المشبوهة للنخبة الحاكمة والفئات أو الشرائح الطفيلية التي تمارس الفساد وتلجأ إلى استمالة أصحاب النفوذ السياسي من خلال اللجوء إلى أعمال فاسدة، كالرشوة والعمولات والمزايا المختلفة سواء كانت مادية أو عينية أو من اللجوء إلى أساليب الفساد بهدف الحصول على تأثير سياسي مباشر يتمثل في عضوية البرلمان أو تأثير سياسي غير مباشر كالحيلولة دون إصدار تشريعات معينة أو تأخيرها

أطول فترة ممكنة. والسلوك المنحرف للنخبة الحاكمة يعطي القدوة الانحرافية للصغار، أي عندما تمارس النخبة الحاكمة الفساد من خلال استغلال نفوذها فإن فرص فساد العامة من الشرائح الدنيا والمتوسطة تتزايد، كما إن الفساد ستشري في المجتمع عندما لا يثق الشعب بالنخبة الحاكمة التي لا تعمل على تحقيق المصلحا العامة وتعمل على سلب ونهب ثروات الشعب[٢٠]، وهنا ينبغي على الباحثين والدارسين في موضوع الفساد إن يضعوا في الاعتبار إن هناك (فساد الكبار)، و(فساد الصغار)، و (عمولات للكبار)، و (عمولات للصغار)، وان الفساد على مستوى الطبقات الدنيا والوسطى في المجتمع هو رد فعل لفساد الصفوة الحاكمة، بمعنى انه كلما زاد الفساد في البناء الفوقي، زاد كذلك في المراتب الدنيا من الطبقة الوسطى في المجتمع.

خامساً: عوامل نشوء الفساد السياسي

يعتبر النظام السياسي هو المسئول الأول عن انتشار ظاهرة الفساد السياسي، وذلك بسبب غياب الحكم الصالح والراشد ، وضعف الأداء الحكومي وتواطئه مع بعض الإطراف، وغض الطرف عن المتسببين بانتشار الفساد، وكل ذلك ينعكس بالسلب على المجتمع، لأن الفساد سوف يسود في المجتمع ويصبح له ما يبرره، بسبب تراخي النظام السياسي في معالجة هذه الظاهرة. وهنا يرى الباحث أن أهم عوامل نشوء ظاهرة الفساد السياسي هو ما يتمثل في الآليات التالية:

١. الاستبداد السياسي

في ظل النظم السياسية التي تعتمد على تسلط الحاكم المستبد ينتشر الفساد بشكل كبير، سواء في قمة الهرم(الفساد الذي ينتشر بين النخبة الحاكمة)، أو في القاعدة(الفساد الذي ينتشر بين الموظفين)، ويكون هذا النظام هو الحامي والمتستر على مرتكبي جرائم الفساد، أما لكون مرتكبيها ينتمون إلى نفس الحزب الحاكم، أو بسبب صلاتهم القرابية من السلطات التنفيذية. وغالباً ما تعتمد النظم السياسية المتسلطة على كوادر وفئات من الموظفين الموالين لهذا النظام، ويكون هذا الدعم ذات منافع متبادلة بين النظام وهذه الكوادر، فالنظام يستطيع أن يضرب بهؤلاء أصوات المعارضة من خلال الدعم والولاء الذي تقدمة هذه الكوادر، واستمر سيطرة الحزب الواحد، وهذه الكوادر تستطيع كسب الكثير من المنافع الشخصية من خلال مخالفات قانونية ودستورية، يغض الطرف منها هذا النظام. وبالتالي يكون هناك مزيد من الفساد ومزيد من القهر والتسلط.

كما يمكن أن نلاحظ أن العلاقة بين الاستبداد والفساد علاقة دائرية، فالاستبداد يؤدي إلى الفساد والفساد يدفع إلى الاستبداد، فمن أيهما بدأنا يمكن أن نصل للآخر، فإذا ابتدئ بالفساد دعي الاستبداد ليحميه، وإذا بُدأ بالاستبداد استدعي الفساد ليبنيه. ويعد

الفساد من الأدوات المهمة في تدعيم الخلل والاستبداد في علاقة الحاكم بالمحكوم، حيث يعمل علي ترسيخ الاستبداد واتساع رقعته، وقد يمثل بديلاً عن العنف في مرحلة متقدمة، حيث يقوم الحاكم بإحاطة نفسه بشبكة من الفساد تربط الأفراد الذين تجمعهم مصلحة واحدة، وهي الإبقاء علي الحاكم في منصبه أطول فترة ممكنة، لأنهم يستفيدون من وجوده في تضخيم ثرواتهم المختلفة بالعديد من السبل غير المشروعة التي يغمض الحاكم عينيه عنها بل، ويمنحهم الحصانة التي تجعلهم فوق القانون ما داموا يدافعون عنه، ويمنحوه ولاءهم وتأييدهم، وكذلك يلعب ضعف المعارضة وهشاشتها دور مهم في زيادة الخلل في العلاقة بين الحاكم والمحكوم وهذا الضعف يعود إما لعدم قدرة المعارضة علي تشكيل بديل سياسي حقيقي، وعجزها عن تولي دفة الحكم ومن ثم فهي تُرسخ الاستبداد وتدعمه وقد يرجع ضعف المعارضة من ناحية أخري إلى ضغط الحاكم على المعارضة وشل حركتها وحبس رموزها والتهديد بالحبس وصولا إلي التصفية الجسدية. والأخطر من هذا أن تكون المعارضة متورطة مع النظم القائمة حيث يتم احتوائها من جانب الحاكم بحصولها علي العديد من الامتيازات السياسية والاقتصادية الأمر الذي يجعلها تفضل الإبقاء علي الوضع القائم لأنها مستفيدة منه ومن ثم تصبح المعارضة واجهة شكلية مفرغة من محتواها مجرد ديكور، وهو ما يصب في النهاية في ترسيخ الاستبداد وتعميق جذوره.

ومن جهة أخرى تلعب البيئة السياسية دورًا مهمًا في تقديم فرص أو طرح قيود لانتشار الفساد، وهذا يتوقف علي طبيعة النظام السياسي الموجود في الدولة وهل هو نظام ديمقراطي يسمح بالتعددية السياسية والانتقال السلمي للسلطة من خلال انتخابات حرة نزيهة تقف فيها المعارضة في وجه الحكومة في وضع متساو، أم نجد نظام سلطوي استبدادي يتلاعب بالانتخابات ولا يسمح بتداول السلطة وهذا يكرس الفساد ويتيح أمامه الفرص للنمو والازدهار. وتتصف الدول الأكثر فسادًا بنظامها السياسي السلطوي أو التعدد الحزبي الليبرالي القصير أو الانتقالي والتعدد العرقي المقترن بحروب وتوترات أهلية أو المتجانس نسبياً، وانعدام الاستقرار السياسي(٢١).

٢. الأزمات السياسية

تعد الأزمات السياسية أحد أهم آليات انتشار الفساد السياسي بسبب ما تحدثه من هلع وصدمة وضيق في الوقت أمام متخذي القرار، وضرورة اتخاذ القرارات بالسرعة الممكنة في ظل هكذا ظروف، وهذا دائما ما يتسبب في أهدار المال العام، وتعيين أشخاص في أماكن لا يستحقونها سواء بتأثير هذه الظروف الضاغطة، أو لضرب بقية الأحزاب أو رجال المعارضة، واستغلال ظروف الأزمات السياسية للتصفيات السياسية وللمنافع الشخصية، مع الأخذ في الاعتبار أن في ظل ظروف الأزمات السياسية يتم تخصيص ميزانية معينة يتم اقتطاعها من الميزانية المخصصة للأنفاق على الخدمات الاجتماعية، لأن بطبيعة الحال لا توجد ميزانية مخصصة للأزمات أو لحالات الطارئ في اغلب البلدان العربية أو بلدان العالم الثالث، وأحيانا حتى المتقدم، فقليله هي البلدان التي تخصص ميزانية خاصة لظروف الطوارئ أو الأزمات ومنها الأزمات السياسية، مما يتسبب بانتشار الفساد والتلاعب بصرف هذه الميزانية، وتتسبب بوقوع جرائم الاختلاس والرشوة والنصب والاحتيال. ويلاحظ أن عدم الاستقرار السياسي في بعض المجتمعات النامية كثيرًا ما يحفز على استغلال السياسيين لمواقعهم، فيؤثرون من يحيطون بهم وينتفعون من النفوذ الذي يتمتعون به والجاه الذي تحاط به وظائفهم، ويجنون الكثير من الأموال التي تقتطع من أرزاق شعوبهم، فيمدون أيديهم إلى المال العام ويستولون بنفوذهم علي أراضي الدولة وممتلكاتها. ومن جهة أخرى تسهم جماعات الضغط والتأثير في انتشار بعض الممارسات الفاسدة في سعيها لتحقيق مصالحها، والضغط من أجل تحقيقها، والتي يطلق عليها مفهوم اللوبي وهم جماعات من الأفراد المنتمين للاتحادات والمنظمات، والذين يبذلون جهودًا تهدف إلى التأثير على أعضاء السلطة التشريعية لجعلهم يصوتون لصالح بعض المشروعات القانونية أو بعض السياسات أو يعارضونها، تبعًا لمصالحهم، ومصالح الفئات التي يمثلونها دون اعتبار للمصلحة العامة.

٢. المحاصصة الطائفية

تنتشر المحاصصة الطائفية في كثير من بلدان العالم الثالث، وفي البلدان المتعددة الطوائف والإثنيات والقوميات بأسم الديمقراطية التوافقية التي تقوم على أساس هذه المحاصصة، خصوصاً عندما تتعدد الأحزاب وتكثر، فما بها من فساد يكاد يضاهي الفساد الموجود تحت حكم الحزب الواحد. وفي ظل هذه المحاصصة يكون الولاء للطائفة أو للحزب مقدم على الولاء للوطن، وبهذا سوف تضحي الديمقراطية التوافقية بمبدأ المواطنة لحساب مبدأ المكون العرقي والطائفي، ولا يتجاوز دور الحكومة وفق مبدأ التوافق دور الوسيط، ونتيجة لهذا تتعدد مراكز اتخاذ القرار السياسي وتكثر جرائم الفساد السياسي المتمثلة بالاختلاس والتزوير والمحسوبية وغيرها، ولا يصلح مثل هكذا نوع من الديمقراطية للظروف التي تتطلب مزيداً من السلطة والقرارات الرشيدة القادرة على مواجهة المشكلات بسرعة وحسم، ذلك لأن القرارات السياسية تحتاج إلى إجماع ممثلي الطوائف السياسية في السلطة التنفيذية على مواقف ووجهات نظر موحدة، وهذا ما يصعب تأمينه بصورة مستمرة، فحق الاعتراض والحاجة إلى توافق الآراء قد يؤدي إلى الوصول إلى طريق مسدود، ومما يضاعف من تعقيد الأمور عدم وجود شخصيات تتميز بالاعتدال السياسي، أو أن الأصوات المعتدلة تكون غير مسموعة، مما يؤدي إلى عدم تحقيق قدر من التعاون بينها يترجم من خلال الخطوات التنفيذية للسلطة كثمرة لهذا التعاون.

وتظهر علاقة المحاصصة الطائفية بالفساد السياسي من خلال توزيع المراكز والأدوار القيادية في المجتمع على فئات محددة ليس على أساس الكفاءة والجدارة الإدارية والمهنية، بل على أساس الانتماء الطائفي والعرقي، ومثل هذا الأمر يؤدي إلى احتكار سلطة اتخاذ القرار وموارد الدولة بيد فئات محددة بعيدًا عن مبدأ العدالة الاجتماعية بوصفها مجالاً من مجالات وظيفة الدولة الحديثة، وبالتالي تصبح الطائفية سوقًا سوداء للتداول والتنافس على السلطة، واحتكار المنافع المادية للمصالح الشخصية بعيدًا عن المصالح العامة للوطن، وتجعل من

مؤسسات الدولة ساحة للصراع السياسي بين الأحزاب الطائفية من أجل الحصول على المنافع الاقتصادية لكل طائفة على حدة. وهنا يرى الباحث أن الديمقراطية التوافقية القائمة على المحاصصة الطائفية هي من أسوء أنواع الديمقراطيات، وخصوصاً في البلدان التي كانت تعيش هامش من الحرية لسنوات عديدة، وتعرضت إلى عمليات تغير سريعة، فإنها ستكون ساحة مفتوحة للفساد السياسي يتبارى فيها قادة الكتل السياسية.

٤. التمويل السياسي

في كثير من الأحيان وفي أوقات الانتخابات والمؤتمرات الحزبية، وفي ظل التنافس القائم بين السياسيين، وخصوصاً رجال السلطة، وتحت ظروف معينه كأن تكون نقص في تمويل بعض الأحزاب، أو تأخر التمويل عليها، فإن الفساد هنا يصبح أحد أهم مظاهر التمويل، وبما أن التمويل السياسي والفساد أمران منفصلان من حيث المبدأ، ولكن عندما يختلط الأمران معاً فإن الفساد يبرز حتماً. وإجمالاً فإن الفساد في التمويل السياسي يتمثل بإساءة استعمال الأموال في النشاط السياسي، وذلك بواسطة الأحزاب أو بعض المسؤولين فيها أو المتسبين إليها، أو المرشحين للبرلمان أو المجالس المحلية، وذلك لمصلحة أي من هؤلاء، وبذلك يصبح التمويل أحد أهم عوامل نشوء الفساد السياسي. وهناك الكثير من المظاهر والنشاطات التي تدل على إساءة استخدام المال العام في المجال السياسي ومنها على سبيل المثال: الإنفاق غير المشروع والمتمثل بشراء الأصوات، وتقديم الهدايا والمعونات التي لا تظهر إلا في وقت الانتخابات وتختفي مظاهر هذا الإنفاق وبشكل ملحوظ بعد الفوز بالانتخابات، وهذه الظاهرة تكاد تكون متواجدة في اغلب البلدان العربية ذات الديمقراطيات التوافقية أو الناشئة، أو في بلدان العالم الثالث بشكل عام. كما يمكن الإشارة هنا إلى مصادر التمويل غير المعروفة والتي تظهر إثناء الحملات الانتخابية لدعم حزب معين أو فئة معينة وغالبا ما يكون مصدر هذا التمويل خارجي، أو من تجار أو أصحاب رؤوس أموال مقيمين خارج البلاد. والاهم من هذا كله هو استخدام سلطة المسئول لتمويل حملته الانتخابية من المال العام.

سادساً: التداعيات المترتبة على الفساد

تتفق الكتابات المهتمة بدراسة الفساد على أن التداعياتأو الآثار المترتبة على الفساد ونتائجه تفوق بكثير ذلك الاهتمام الذي نالته تلك الظاهرة من قبل الاقتصاديين وعلماء السياسة أو علماء الاجتماع، وإذا كان من تناول ظاهرة الفساد قد اختلفوا في تعريفها وفي المداخل النظرية التي درسوها من خلالها، فإنهم قد اختلفوا أيضاً في تحديد الآثار المترتبة عليها من حيث كونها آثار سلبية أو إيجابية. فقد رأت بعض المدارس الفكرية أن الفساد يمكن أن يحقق أهداف مفيدة للمجتمع ، بينما رأى آخرون أنه آفة اجتماعية تمثل دائماً خرقاً للثقة العامة في النظام، ومن ثم لا ينبغي التسامح معه أبداً. وترى فئة ثالثة أن الفساد ينبغي النظر إلية وتحليله في سياقه الاجتماعي والذي بناءً علية تتحدد آثاره إن كانت ايجابية أو سلبية.

أ. الآثار السلبية للفساد: تنعكس الآثار السلبية للفساد على كل قطاعات المجتمع، وتتمثل بشكل آثار خطيرة في الجانب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، مما تكلف المجتمع الكثير من الخسائر ومنها ما يأتي:

- **الكلفة الاجتماعية**

يترتب على انتشار ظاهرة الفساد السياسي في المجتمعات نتائج اجتماعية خطيرة تظهر بشكل ممارسات في الحياة اليومية لأبناء المجتمع، كما يؤدي الفساد السياسي إلى زيادة حدة الصراعات الاجتماعية وخاصة الطبقية، وانتشار القيم المادية الفاسدة، والمصلحية، غير القيم الإنسانية الأصيلة المتوارثة عن تراثنا العربي، والمتناقلة عبر التنشئة الاجتماعية السليمة. كما أن الفساد يؤدي إلى انتشار بيئة اجتماعية غير صحية تحث على قيم مادية وغير مشروعه، وبعيدة عن الكفاءة والنزاهة والمساواة. وأيضا يؤدي الفساد إلى إعادة تشكيل التراتب الطبقي في المجتمع، وتصعد طبقات طفيلية مصلحيه سلم الهرم الاجتماعي بفضل

صفقات وعمليات مشبوهة وغير قانونية، وفي ظل ظروف استثنائية، وتبني لها وجهه. بعد كانت في ظروف طبيعية لا تشكل شيءً يذكر في المجتمع.

وفي ظل هذه الآثار السلبية للفساد السياسي على المجتمع تتعمق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتصبح هناك طبقتين هما طبقة عليا وطبقة دنيا، ولا يكون أي وجود لطبقة وسطى في المجتمع، والتي تعتبر هي عصب الحياة في ظل الظروف الطبيعية وعدم وجود الفساد، مما يؤدي إلى زيادة عدد الفقراء، وزيادة حدة الصراعات الاجتماعية، وتفكك النسيج الاجتماعي. فضلاً عن هذا يؤدي الفساد وعلى مستوى أبناء المجتمع إلى انتشار حالة الخوف والتذمر وشيوع القلق في نفوس أبناء المجتمع. ومما يزيد من خطورة الكلفة الاجتماعية للفساد عندما ينكر المسئولين في الدولة وجود الفساد، أو التقليل من حجمه بهدف التأثير على الرأي العام، مما ينعكس بالسلب على أبناء المجتمع حيث سيفقدون الثقة بقادتهم السياسيين وينعدم لديهم الشعور بالأمل في وجود أي أصلاح.

- **الكلفة السياسية**

إذا كانت الأنظمة السياسية الفاسدة تخلق الظروف الملائمة لظهور حالات الفسادوتجذره في المجتمع، فإن تنامي ظاهرة الفساد الإداري وامتداده في مختلف مفاصل المؤسسات الإدارية للدولة سيترك بلا شك نتائج مؤثرة على الاستقرار السياسي للدولة، وعلى نجاح الدولة في تطبيق سياساتها الاقتصادية وفرض الأمن والنظام على انحاء المجتمع كافة. وإذا علمنا أن المجتمعات لا يمكن أن تتطور وتتقدم بدون توفر بيئات سياسية صحية شفافة ونزيهة، فإن كلفة كبيرة يتحملها المجتمع في هذا الجانب السياسي جراء الممارسات الإدارية الفاسدة وغير المشروعة وغير القانونية[٢٢]،وتتمثل أبرز النتائج السياسية للفساد في التسبب بإضعاف الدولة وهيبتها، وخصوصاً عندما تتهاوى أنظمة الرقابة والمتابعة على أداء المؤسسات الإدارية الحكومية، وينتشر جو الفساد في مختلف مفاصل الحكومة، حيث يمكن الحكم على مدى قوة أو ضعف الدولة من خلال مدى الغموض أو الشفافية في معاملات

الدولة الاقتصادية، وثانياً من مدى إتباع الإجراءات والنظم الموضوعية في التعيينات، وثالثاً من قصور أجهزة الرقابة القانونية أو فاعليتها[٢٣].

ويؤثر الفساد أيضا على الاستقرار السياسي للمجتمعات، فالمجتمع الذي ينتشر بدخلة الفساد لا يكون مجتمعاً متجانساً يتسم بالولاء الواحد والانتماء المشترك، وإنما يكون مجتمعاً منقسماً إلى عدد من الجماعات غير المتجانسة ذات الولاءات المتضاربة بما يعني وجود أزمة تكامل سياسي وما يتبعها من صراعات اجتماعية حيث تصبح كل جماعة أشبه بالكيان المنعزل عن غيره، ولكل جماعة معاييرها الخاصة، ويترتب على كل ذلك تهديد الاستقرار السياسي وظهور مؤشرات العنف السياسي[٢٤]. وتتفق كتابات عديدة على أن الفساد قد يتسبب في تقويض شرعية النظام الحاكم أو اهتزازه، حيث يؤدي إلى إضعاف ثقة المواطنين في حكامهم وفي ممثليهم من النواب الذين انتخبوهم لكي ينوبوا عنهم[٢٥]. فضلاً عن هذا فإن انتشار الفساد الإداري لا يؤدي إلى إضعاف موقف الدولة في الداخل فقط، بل يضعف موقفها الخارجي أيضاً، ويؤدي إلى الإساءة إلى سمعتها وانخفاض مكانتها بين دول العالم، وعدم تعاون مؤسسات المجتمع الدولي مثل البنك الدولي أو المنظمات الدولية الأخرى في حال حاجتها إلى مساعدات مادية أو فنية أو علمية.وإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات الإدارية والحكومية تقع تحت طائلة التخريب، نتيجة لوجود نسبة كبيرة من الموظفين والمسئولين الفاسدين الذي يعملون على استغلال الصلاحيات الإدارية المتاحة لهم، لتحقيق المنافع الشخصية غير المشروعة. فإذا علمنا أن الدول النامية والدول المتقدمة يرتبط تطورها وتقدمها بوجود منظمات ومؤسسات متطورة فاعلة وكفوءة تقع ضمن إطارها ممارسات إدارية عادلة وشفافة لغرض الارتقاء بالعمل المؤسسي والإداري، وبالتالي ينعكس ذلك على تطور المجتمع. لذلك فإن كلفة كبيرة وآثارًا سلبية تتحملها مؤسسات الدولة المختلفة جراء انتشار ظاهرة الفساد الإداري في مفاصلها[٢٦]. ونتيجة لهذا تسيطر نخبه سياسية فاسدة على كافة مؤسسات الدولة وتديرها لصالح منافعها الشخصية، وبالتالي مزيد من تراكم المال والسلطة بيد فئة طفيلية صغيره، مع مزيد من الفقر والتخلف والبطالة.

- **الكلفة الاقتصادية**

تعتبر الكلفة الاقتصادية للفساد هي الأكثر وضوحاً، والأسرع تأثيراً على المجتمع، فهو إلى جانب كونه – أي الفساد – سوف يكلف المجتمع أموالاً كثيرة، سوف يتم صرف أموال أخرى من أجل السيطرة علية والحد منه أو لمعالجته، وذلك من خلال أنشاء مؤسسات مستقلة وتعيين أفراد، يكون المجتمع في حالته الطبيعية في غنى عنها، أو سوف تكون أقل تمثيلاً وتأثيراً على ميزانية الدولة.

ويترك الفساد السياسي آثاراً سلبية وخطيرة على عملية التنمية، وعلى شرعية النظام الحاكم، وكمحصلة لتأثير الفساد على كل من شرعية النظام الحاكم وعلى الاستقرار السياسي للمجتمع، يأتي تأثيره السلبي على عملية التنمية، فحينما تهتز شرعية النظام ويهتز الاستقرار السياسي للمجتمع ويتهدد التكامل السياسي داخل المجتمع وتظهر مؤشرات العنف والصراعات الاجتماعية، من شأن كل ذلك أن يعمل كمعوقات لعملية التنمية، ويعمل الفساد أيضاً كمعوق لعملية التنمية حيث يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ويؤثر على الدخل القومي، حينما تحاول بعض الأنظمة الحاكمة الفاسدة تشويه السياسات الاقتصادية من أجل تمرير حصص كبيرة من موارد بلدانهم لتحقيق مكاسب خاصة بهم على حساب بقية أفراد المجتمع، أي تصبح السياسة الاقتصادية هنا بمثابة الأداة التي يعيد عن طريقها الحكام الفاسدين توزيع الدخل القومي لصالحهم، في هذه الحالات يؤثر الفساد على الدخل القومي ويؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ومن أمثلة تلك الحالات حالة زائير تحت حكم 'موبوتو' والفلبين تحت حكم 'ماركوس' حتى عام ١٩٨٥ ، ونيكاراجوا تحت حكم 'سوموزا' في الستينات والسبعينات[٢٧] من القرن الماضي. وكذلك ما أوردته منظمة الشفافية الدولية في تقريرها الصادر عام ٢٠٠٤، من جرائم فساد متورط بها رؤساء بعض الدول، وفي ظل ظروف اقتصادية صعبه يعيشها أفراد مجتمعاتهم، وكما مبين بالجدول رقم(١).

جدول (١) يوضح أسماء رؤساء عشرة دول نهبوا المال العام

أسم الرئيس	الدولة	الفترة الزمنية	جريمة الفساد السياسي	متوسط دخل الفرد بالدولار
محمد سوهاورتو	جمهورية إندونيسيا	١٩٦٧ – ١٩٩٨	استولى على مبالغ تتراوح ما بين ١٥ و٣٥ مليار دولار	٦٩٥
فرديناند ماركوس	رئيس الفلبين	١٩٧٢ – ١٩٨٦	استولى على مبالغ تتراوح ما بين ٥ و١٠ مليارات دولار	٩١٢
موبوتو سيسي سيكو	رئيس زائير	١٩٦٥ – ١٩٩٧	استولى على مبلغ ٥ مليارات دولار	٩٩
ساني أباجا	رئيس نيجيريا	١٩٩٣ – ١٩٩٨	استولى على مبالغ تتراوح ما بين ٢ و٥ مليارات دولار	٣١٩
سلوبودان ميلوسوفيتش	رئيس صربيا	١٩٨٩ – ٢٠٠٠	استولى على مبلغ مليار دولار	غير متوفر
جان كلود دوفاليه	رئيس هايتي	١٩٧١ – ١٩٨٦	استولى على مبالغ تتراوح ما بين ٣٠٠مليون و٨٠٠مليون دولار	٤٦٠
البرتو فيجوموري	رئيس البيرو	١٩٩٠ – ٢٠٠٠	استولى على مبلغ ٦٠٠مليون دولار	٢٠٥١
بافلولازارينكو	رئيس وزراء أوكرانيا	١٩٩٦ – ١٩٩٧	استولى على مبالغ تتراوح ما بين ١١٤ و٢٠٠ مليون دولار	٧٦٦
أرنالدو الآمان	رئيس نيكاراغو	١٩٩٧ – ٢٠٠٠	استولى على مبلغ ١٠٠ مليون دولار	٤٩٠
جوزيف استرادا	رئيس الفلبين	١٩٩٨ – ٢٠٠١	استولى على مبالغ تتراوح ما بين ٧٢ و٨٠ مليون دولار	٩١٢

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، بيانات عام ٢٠٠٤، http://www.transparency.org/research/cpi/cpi_2004

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع جرائم الفساد، والتي قام بها رؤساء هذه الدول قد تمت في فترات زمنية متقاربة ومتشابهه في أحيان كثيرة، كما أنها جميعاً تعد من المجتمعات النامية والتي لا تتمتع بنظام ديمقراطي، ولا وجود لأجهزة لمكافحة الفساد، وأن وجدت فهي تحت سيطرة وإدارة النخبة الفاسدة، وكما يحدث اليوم في الكثير من البلدان العربية.

كما أن المستثمرين، أو السياسيين أصحاب الشركات فإنهم سوف يسخرون سلطتهم لخدمة شركاتهم، وبالتالي يكونون دائمي البحث عن الأعمال التي تدر ربحاً سريعاً وعالياً دون النظر إلى ما يسببه ذلك من ضرر لمعدل النمو الاقتصادي في بلدانهم. وهنا يمكن إضافة العناصر السلبية الآتية إلى الكلفة الاقتصادية للفساد:

١. يسبب الفساد انخفاض الإيرادات العامة ويزيد من النفقات، ويمكن ملاحظة ذلك في حالة التهرب من دفع الضرائب، ومن زيادة الوقت في تنفيذ المشاريع، وفي أحيان كثيرة يتم رسو تنفيذ بعض المشاريع إلى عدة أشخاص بعد هروب الشخص الأول المكلف بتنفيذ هذا المشروع، مع العلم أنه استلم أموالاً تفوق نسبة انجازه لهذا المشروع.

٢. يقلل الفساد من النوعية والجودة والكفاءة، ويلاحظ ذلك من خلال رسو المناقصات على بعض الأشخاص المقربين من النظام السياسي، والذين لا يتمتعون بالكفاءة اللازمة، وكذلك يظهر الأمر في السلع التي يقدمونها، إذ تكون رخيصة بسبب عدم التقيد بالمواصفات الأزمة، وكذلك في نوعية ورداءة المشاريع التي ينفذونها.

٣. يؤدي الفساد إلى زيادة النفقات العامة، فكثير من الموظفين يتجهون إلى المشاريع العملاقة، وإلى شراء مواد وأجهزة عالية الكلفة، مما يؤدي إلى تحمل خزينة الدولة أعباء كبيرة، وحدوث ارتباك في التخصيص لبعض الموارد، أو تقليصها، ولذلك يجب إيجاد أجهزة رقابية عالية الكفاءة وشفافة تراقب عمل موظفي الدولة.

٤. كما أن الفساد يسبب المزيد من الفقر، وعدم العدالة في توزيع الدخل، وتؤدي إشاعة الفساد إلى تقليل فرص الفقراء في الحصول على حقهم الطبيعي في وظائف الدولة.

٥. إذا ما شاعت ثقافة الفساد فسوف تعتبر الرشوة أمراً طبيعياً، لا بل هي حق، أو أنها اقتسام للمغانم. كما أن الموظفين ذوي الأجور المنخفضة قد يعتبرون أن الرشوة هي بمثابة صدقة من القادر على الدفع إلى المحتاج، وهذه الثقافة خطيرة على المجتمع، وعلى علاقات الأفراد.

وكذلك تضعف ثقافة الفساد ثقة الناس بعضهم ببعض، وتظهر ضعف الدولة تجاه الخارج، كما تُظهر هشاشة الوضع الداخلي، فضلاً عن النتائج السياسية القاسية المترتبة على كل ذلك[٢٨].

ب. **الآثار الإيجابية للفساد**: من المفارقات المؤلمة والمضحكة في نفس الوقت أن هناك من يعتقد أن للفساد نتائج إيجابية، فعلى مستوى المجتمعات العربية لا يمكن التكلم عن وجود أثار ايجابية للفساد، أو من الصعب وجود أثار ايجابية للفساد، أن لم تكن من المستحيل، وذلك لكون معظم مجتمعاتنا العربية مجتمعات إسلامية، وكل مظاهر الفساد تعتبر من المحرمات شرعاً وقانوناً وعرفاً، إضافة إلى أن اغلب رجال الإعمال العرب يستثمرون أموالهم في بلدان غير بلدانهم، عربية كانت أم أجنبية.

أما عن كيفية إسهام الفساد في رفع معدلات النمو الاقتصادي، فإن ذلك يتم من خلال قيام مرتكبي وقائع الفساد باستثمار مكاسبهم من عمليات الفساد التي يقومون بها في مشروعات تفيد مجتمعاتهم وتدفع عملية التنمية بها، فالفساد هنا يسهم في تحقيق الكفاية ونسبة من التراكم ومن ثم يحقق نسبة نمو، وعلى الرغم من اتجاه بعض الباحثين على الحديث عن الآثار الإيجابية للفساد فإنه من الصعب قبول هذا الرأي وخاصة في مجتمعاتنا التي تنتمي إلى العالم الثالث،ومن ثم فإن الاتجاه الأكثر واقعية هو الذي يؤكد على الآثار السلبية والخطيرة لظاهرة الفساد، وأهمها تقويض شرعية النظام الحاكم وافتقاده للمصداقية ولثقة المحكومين،وزيادة حدت الصراعات الطبقية، فضلاً عن إعاقته لعملية التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخل.

سابعاً: ظاهرة الفساد ... قراءة للواقع العربي

يحدث الفساد عند خطوط التماس ما بين القطاعين العام والخاص، فكلما كان لدى مسؤول عام سلطة استنسابية في توزيع منفعة أو تكلفة ما على القطاع الخاص فإن حوافز الرشوة تتولد، وهكذا فإن الفساد يعتمد على حجم المنافع والتكاليف الواقعة تحت سيطرة المسؤولين العموميين، والإفراد والشركات الخاصة على استعداد للدفع مقابل الحصول على هذه المنافع وتجنب التكاليف، ويجب على الدولة إن تقرر متى تقنن تلك المدفوعات ومتى تسميها فسادا غير قانوني.

أن الفساد من الممكن إن يؤثر بدرجة كبيرة على كفاءة أنشطة الدولة وإنصافها وشرعيتها، وتبين الحالات المتطرفة وأن تكن غير قياسية، مخاطر التسامح مع قدر متواضع من الفساد. فقد بينت دراسة متعمقة لمنطقة ري في الهند أن ٢٠ إلى ٥٠٪ من الأموال التي قدمتها الحكومة أهدرت في الفساد والانحراف الوظيفي. وبين عمل مماثل قام به في باكستان خبراء في الري أنه قد جرى شراء مخارج للمياه غير قانونية من الدولة، مما كبد المزارعين أسفل مجرى النهر بتكاليف باهضة. ووثقت دراسة للفساد في تايلند أمثلة عديدة للفساد البيروقراطي في مشاريع البنية الأساسية، والبناء ومجالات أخرى، وتراوح الفساد بين ٢٠ إلى ٤٠٪ من تكاليف المشاريع. ويدعى بأن العمولات المأخوذة على العقود العامة، عندما كانت البرازيل تحت حكم الرئيس فيرناندو كولور دي ميلو، زادت ما بين ١٠ إلى ١٥٪ إلى ما بين ٣٠ إلى ٥٠٪. وفي كوريا يزعم بأن رشوة مفتشي المباني أفضت إلى بناء متاجر شاملة دون المعايير القياسية، انهارت فيما بعد مما أسفر عن مقتل العديد من الناس. وفي اندونيسيا، وصل الفساد في خدمات الجمارك إلى النخاع ، بحيث وقع رئيس الدولة عقدا مع شركة سويسريا خاصة لتتولى القيام بواجبات الوكالة الحكومية. وفي غينيا، يقال إن الطلب المستمر للرشاوى سمة لأي صفقة لنشاط الإعمال، ومقاولو البناء المحصورون في موقع معين عرضة لمقابلة ذلك على وجه الخصوص. ومن ايطاليا إلى غانا إلى فنزويلا، أطاحت مزاعم التورط في الفساد بحكام من فوق مقاعد الحكم أو أدت إلى إلقاء القبض على حكام سابقين(٢٩).

وفي برنامجها العالمي ضد الفسادتقرر الأمم المتحدة انه يؤدي إلى تقويض المؤسسات الديمقراطية، وإعاقة التنمية الاقتصادية، كما يسهم في عدم استقرار الحكومات حيث يتضمن الفساد تزويراً للعمليات الانتخابية وانحرافاً عن القواعد القانونية أو إساءة استخدام القانون، أما التنمية الاقتصادية فإنها تتوقف أيضاً لما يسببه الفساد من إعاقة الاستثمار الأجنبي والمشروعات الصغيرة داخل الدولة والتي غالبا ما تجد صعوبة بالغة في تحمل التكاليف المطلوبة منها في ظل وجود الفساد[٣٠].

وقد أشار الاستعراض النظري السابق للاتجاهات النظرية حول ظاهرة الفساد إلى حجم وعمق الآثار السلبية التي يتركها الفساد على طبيعة وأداء الدولة والأفراد وعلى شرعية النظم الحاكمة وعلى التطور السياسي، وأيضاً على عملية التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي بشكل عام، مما يؤدي بتلك البلدان التي ينتشر فيها الفساد إلى التخلف والتبعية وتدهور البنى التحتية في وزيادة إعداد الشباب العاطلين. فضلاً عن ذلك تؤكد بعض الكتابات على أنه برغم وجود الفساد داخل الديمقراطيات الغربية المتقدمة وبلدان أوربا الشرقية كما هو الحال في بلدان العالم الثالث، إلا أن دراسة الفساد في مجتمعات العالم الثالث تحتل أهمية خاصة نظراً لوجوده بشكل أكثر انتشاراً عن البلدان المتقدمة من ناحية، ونظراً لأثاره الخطيرة على التطور السياسي والاقتصادي من ناحية أخرى[٣١]. وفي مسح عام ٢٠٠٣ الذي أجرته منظمة الشفافية الدولية على ١٣٣ دولة أوضح السيد بيتر ايغن[٣٢]، رئيس المنظمة الملاحظات التالية:

١. إن المؤشر الجديد يدل على وجود مستويات فساد مرتفعة في كثير من الدول الثرية والفقيرة.

٢. إن تسعاً من كل عشر دول نامية حصلت على اقل من خمس نقاط من النقاط العشر على سلم التقييم

٣. إن سبعاً من كل عشر دول تحصل أقل من خمس نقاط على سلم التقييم في مؤشر العام ٢٠٠٣، مما يعكس مستويات الفساد المقدّر بين السياسيين والموظفين الرسميين في ١٣٣ دولة.

٤. كما إن تسعاً من كل عشر من الدول النامية تحصل أقل من خمس نقاط، فيما خمس من كل عشر من الدول المقترحة تحصل أقل من ثلاث نقاط، مما يشير إلى ارتفاع مستوى الفساد[٣٣].

على مستوى المجتمعات العربية توجد ظاهرة الفساد في كل البلدان، والغريب في الأمر إن جميع هذه البلدان دين الدولة الرسمي فيها هو الإسلام، والفساد يعتبر من المحرمات في الدين الإسلامي، وحسب ما إشارة قوائم منظمة الشفافية الدولية، وفي مسح عام ٢٠٠٦ الذي أجرته منظمة الشفافية الدولية جاءت الإمارات العربية المتحدة كأول دولة عربية بترتيب٣١ من مجموع ١٦٣ دولة بدرجة شفافية٦,٢ ، وجاء العراق آخر دولة عربية بترتيب١٦٠ من مجموع ١٦٣ بدرجة شفافية ١،٩، وحسب ما موضح في الجدول التالي:

جدول (٢)

يوضح ترتيب العراق بين الدول العربية من حيث مستوى الشفافية لعام ٢٠٠٦

ترتيب الدولة عالمياً من مجموع ١٦٣	ترتيب الدولة عربياً	الدولة	درجة الشفافية(الحد الأقصى١٠ درجات)
٣١	١	الإمارات العربية المتحدة	٦،٢
٣٢	٢	قطر	٦،٠
٣٦	٣	البحرين	٥،٧
٣٩	٤	سلطنة عمان	٥،٤
٤٠	٥	الأردن	٥،٣
٤٦	٦	الكويت	٤،٨
٥١	٧	تونس	٤،٦
٦٣	٨	لبنان	٣،٦
٧٠	٩	مصر	٣،٣
٧٠	١٠	السعودية	٣،٣
٧٩	١١	المغرب	٣،٢
٨٤	١٢	الجزائر	٣،١
٩٣	١٣	سوريا	٢،٩
١٠٥	١٤	ليبيا	٢،٧
١١١	١٥	اليمن	٢،٦
١٥٦	١٦	السودان	٢،٠
١٦٠	١٧	العراق	١،٩

المصدر : منظمة الشفافية الدولية ، قائمة ٢٠٠٦

ويلاحظ على القائمة السابقة انخفاض مستوى الشفافية والذي يعد مؤشراً على ارتفاع معدلات الفساد وخصوصاً في بعض دول البترول مثل السعودية وليبيا ، والتفسير الوحيد الذي يمكن أن يكون كونها دول ذات أنظمة استبدادية لا تتمتع بتداول السلطة وتعاني غياب الديمقراطية التي تعد عاملاً هاماً في مكافحة الفساد ، أما عن العراق والذي أحتل الترتيب الأخير عربياً ، وقد يكون ذلك تفسيره بسبب وجود الاحتلال الأمريكي، والذي يعد عاملاً اساسياً في تفشي ظاهرة الفساد في المجتمع العراقي ، فضلاً عن الكثير من العوامل والأسباب والتي جعلت من العراق ثاني دولة في العالم من حيث تفشي ظاهرة الفساد وارتفاعه في جميع القطاعات.

أما في قائمة ٢٠٠٧ فقد تفشت ظاهرة الفساد بشكل كبير في المجتمع العراقي، وهذا واضح من ترتيب العراق بين دول العالم والدول العربية، فقد جاء بالترتيب قبل الأخير عالمياً حيث حصل من مجموع ١٧٩ على الترتيب ١٧٨، وعل الترتيب الأخير عربياً، مع الأخذ في الاعتبار أن عام ٢٠٠٧ بالنسبة للمجتمع العراقي شهد الكثير من الحوادث الأمنية والاضطرابات السياسية، مقارنة في بقية الدولة العربية التي تعيش في ظل ظروف مستقرة، وعلى جميع المستويات. واحتلت قطر المركز الأول على المستوى العربي في هذه القائمة بعدما كانت في المركز الثاني في القائمة السابقة، وحافظت اغلب الدول العربية على مراكزها السابقة مع تبادل لبعض المراكز بين بعض الدول، مما يدل على عدم وجود مكافحة حقيقية لظاهرة الفساد في جميع المجتمعات العربية. وذلك حسب البيانات التي تنشرها منظمة الشفافية الدولية. وكما موضح في الجدول التالي:

جدول(٣)

يوضح ترتيب العراق بين الدول العربية من حيث مستوى الشفافية لعام ٢٠٠٧

ترتيب الدولة عالمياً من مجموع ١٧٩	ترتيب الدولة عربياً	الدولة	درجة الشفافية(الحد الأقصى١٠ درجات)
٣٢	١	قطر	٦،٠
٣٤	٢	الإمارات	٥،٧
٤٦	٣	البحرين	٥،٠
٥٣	٤	الأردن	٤،٧
٥٣	٥	سلطنة عمان	٤،٧
٦٠	٦	الكويت	٤،٣
٦١	٧	تونس	٤،٢
٧٢	٨	المغرب	٣،٥
٧٩	٩	السعودية	٣،٤
٩٩	١٠	الجزائر	٣،٠
٩٩	١١	لبنان	٣،٠
١٠٥	١٢	مصر	٢،٩
١٣١	١٣	ليبيا	٢،٥
١٣١	١٤	اليمن	٢،٥
١٣٨	١٥	سوريا	٢،٤
١٧٢	١٦	السودان	١،٨
١٧٨	١٧	العراق	١،٥

المصدر: منظمة الشفافية الدولية ، قائمة ٢٠٠٧.

ويلاحظ على الجدول رقم (٢) أنه مازال الفساد متفشي في جميع الدول العربية وبنسب متقاربة، أما في العراق فأنة في تزايد من عام ٢٠٠٣ إلى اليوم، ولم تحدث أي محاولة حقيقية لمكافحة الفساد، على الرغم من وجود الكثير من المؤسسات التي تعالج الفساد.

وفي قائمة ٢٠٠٨ فان الفساد في المجتمع العراقي مازال في تزايد، حيث إن العراق مازال في المرتبة ١٧٨ وهي المرتبة قبل الأخيرة عالمياً، والأخيرة عربياً، وانخفضت درجة الشفافية من ١،٥ في عام ٢٠٠٧ إلى ١،٣ في عام ٢٠٠٨، وحافظت قطر على المركز الأول على المستوى العربي وقفزت أربع مراكز عالمياً عن القائمة السابقة، وكما موضح في الجدول التالي:

جدول (٤)

يوضح ترتيب العراق بين الدول العربية من حيث مستوى الشفافية لعام ٢٠٠٨

ترتيب الدولة عالمياً من مجموع ١٨٠	ترتيب الدولة عربياً	الدولة	درجة الشفافية(الحد الأقصى١٠ درجات)
٢٨	١	قطر	٦,٥
٣٥	٢	الإمارات العربية المتحدة	٩،٥
٤١	٣	سلطنة عمان	٥،٥
٤٣	٤	البحرين	٥،٤
٤٧	٥	الأردن	٥،١
٦٢	٦	تونس	٤،٤
٦٥	٧	الكويت	٤،٣
٨٠	٨	السعودية	٣،٥
٨٠	٩	المغرب	٣،٥
٩٢	١٠	الجزائر	٣،٢
١٠٢	١١	لبنان	٣،٠
١١٥	١٢	مصر	٢،٨
١٢٦	١٣	ليبيا	٢،٦
١٤١	١٤	اليمن	٢،٣
١٤٧	١٥	سوريا	٢،١
١٧٣	١٦	السودان	١،٦
١٧٨	١٧	العراق	١،٣

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، قائمة ٢٠٠٨.

يتضح من نتائج مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠٠٨ أنه وبالرغم من وجود الفساد وانعدام الشفافية اللذان ما يزالان يشكلان تحدياً أساسياً أمام تنمية المنطقة، الا أنه يلاحظ وجود تحسن في ارتفاع مستوى الشفافية في كل من قطر، الإمارات العربية المتحدة، عمان، والبحرين، ولم يتضح بعد ما إذا كان هذا التحسن ولاسيما في دول الخليج الغنية بالنفط والغاز ناتج عن زيادة في الإرادة السياسية لمكافحة الفساد أو يعكس قدرة الفوائض الكبيرة التي تغذي التنمية الاقتصادية السريعة والتي من خلالها تختفي الآثار السلبية للفساد . ويلاحظ أيضاً ثبات العراق في المرتبة قبل الأخيرة عالمياً ، والمرتبة الأخيرة عربياً. إما في قائمة ٢٠٠٩ فقد حافظت قطر وللسنة الثالثة على التوالي على المركز الأول عربياً، وتقدمت ستة مراكز عالمياً عن القائمة السابقة مع محافظة أغلب الأقطار العربية لمراكزها وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، واحتل العراق المركز ١٧٦ عالمياً من مجموع ١٧٨، والثامن عشر عربياً ومن مجموع عشرون دولة عربية، وكما موضح في الجدول التالي:

جدول (٥)

يوضح ترتيب العراق بين الدول العربية من حيث مستوى الشفافية لعام ٢٠٠٩

ترتيب الدولة عالمياً من مجموع ١٨٠	ترتيب الدولة عربياً	الدولة	درجة الشفافية(الحد الأقصى١٠ درجات)
٢٢	١	قطر	٧,٠
٣٠	٢	الإمارات العربية المتحدة	٦,٥
٣٩	٣	سلطنة عمان	٥،٥
٤٦	٤	البحرين	٥,١
٤٩	٥	الأردن	٥,٠
٦٣	٦	السعودية	٤,٣
٦٥	٧	تونس	٤،٣
٦٦	٨	الكويت	٤,١
٨٩	٩	المغرب	٣,٣
١١١	١٠	الجزائر	٢,٨
١١١	١١	مصر	٢,٨
١٢٦	١٢	اريتريا	٢,٦
١٢٦	١٣	سوريا	٢،٦
١٣١	١٤	لبنان	٢,٥
١٣٢	١٥	ليبيا	٢,٥
١٣٤	١٦	موريتانيا	٢,٥
١٥٧	١٧	اليمن	٢,١
١٧٦	١٨	العراق	١,٥
١٧٧	١٩	السودان	١,٥
١٧٨	٢٠	الصومال	١,١

المصدر : منظمة الشفافية الدولية ، قائمة ٢٠٠٩.

وفي قائمة ٢٠١٠ تقدمت قطر مركزين على المستوى العـالمي وجـاءت في المركـز التاسـع عشر، وحافظت على المركز الأول على المستوى العربي وبدرجة شفافية ٧,٧، مما يدل على إن هناك تقدم ملحوظ في مكافحة الفساد، وبقت العراق بنفس مستوى الشـفافية وتراجعـت مركزين على المستوى العربي، ويفسر هذا بأنه لم توجد نية حقيقية لمعالجة الفساد لدى القادة السياسيين، ولم تحسم الكثير من قضايا الفساد، وإن هنـاك تسـتر واضـح علـى العديـد مـن القضايا المتهم بها مسئولين كبار في السلطة السياسية، وحافظت معظم الـدول العربيـة علـى مراكزها وبقت الصومال في المرتبة الأخيرة على المستويين العربي والعالمي وكمـا موضـح في الجدول الأتي:

جدول(٦)

يوضح ترتيب العراق بين الدول العربية من حيث مستوى الشفافية لعام ٢٠١٠

ترتيب الدولة عالمياً من مجموع ١٧٨	ترتيب الدولة عربياً	الدولة	درجة الشفافية(الحد الأقصى ١٠ درجات)
١٩	١	قطر	٧,٧
٢٨	٢	الإمارات العربية المتحدة	٦,٣
٤١	٣	سلطنة عمان	٥,٣
٤٨	٤	البحرين	٤,٩
٥٠	٥	الأردن	٤,٧
٥٠	٦	السعودية	٤,٧
٥٤	٧	الكويت	٤،٥
٥٩	٨	تونس	٤،٣
٨٥	٩	المغرب	٣,٤
٩٢	١٠	جيبوتي	٣,٢
٩٨	١١	مصر	٣,١
١٠٥	١٢	الجزائر	٢,٩
١٢٣	١٣	اريتريا	٢،٦
١٢٧	١٤	لبنان	٢,٥
١٢٧	١٥	سوريا	٢,٥
١٤٣	١٦	موريتانيا	٢,٣
١٤٦	١٧	ليبيا	٢,٢
١٤٦	١٨	اليمن	٢,٢
١٧٢	١٩	السودان	١,٦
١٧٥	٢٠	العراق	١,٥
١٧٦	٢١	الصومال	١,١

المصدر: منظمة الشفافية الدولية ، قائمة ٢٠١٠.

أما قائمة ٢٠١١ والتي توضح احتفاظ قطر بالمركز الأول على المستوى العربي وتراجعها مركزين على المستوى العالمي، مع وجود تقدم ملحوظ ولكن بسيط في العراق، فقد ارتفعت وللمرة الأولى وعلى مدى خمس سنوات درجة الشفافية إلى ١,٨، مع ملاحظة إن القائمة خلت من الصومال وللمرة الأولى بعد إن كانت تتربع على قمة الفساد العربي والعالمي وتركت مركزها للسودان، وكما موضح في الجدول التالي:

جدول(٧)يوضح ترتيب العراق بين الدول العربية من حيث مستوى الشفافية لعام ٢٠١١

ترتيب الدولة عالمياً من مجموع ١٨٠	ترتيب الدولة عربياً	الدولة	درجة الشفافية(الحد الأقصى١٠ درجات)
٢٢	١	قطر	٧,٢
٢٨	٢	الإمارات العربية المتحدة	٦,٨
٤٦	٣	البحرين	٥,١
٥٠	٤	سلطنة عمان	٤,٨
٥٤	٥	الكويت	٤,٦
٥٦	٦	الأردن	٤,٥
٥٧	٧	السعودية	٤,٤
٧٣	٨	تونس	٣,٨
٨٠	٩	المغرب	٣,٤
١٠٠	١٠	جيبوتي	٣
١١٢	١١	الجزائر	٢,٩
١١٢	١٢	مصر	٢,٩
١٢٩	١٣	سوريا	٢,٦
١٣٤	١٤	اريتريا	٢,٥
١٣٤	١٥	لبنان	٢,٥
١٤٣	١٦	موريتانيا	٢,٤
١٦٤	١٧	اليمن	٢,١
١٦٨	١٨	ليبيا	٢
١٧٥	١٩	العراق	١,٨
١٧٧	٢٠	السودان	١,٦

المصدر: منظمة الشفافية الدولية ، قائمة ٢٠١١.

وأخيراً، وفي عام ٢٠١٢ احتفظت قطر بالمركز الأول ولكن جاءت معها دولة الإمارات العربية المتحدة بنفس المركز، ولم يحدث أي تغير على مستوى الشفافية في العراق فقد بقي بدرجة ١،٨ وللسنة الثانية على التوالي، وكما موضح في الجدول التالي:

جدول (٨) يوضح ترتيب للعراق بين الدول العربية من حيث مستوى الشفافية لعام ٢٠١٢

ترتيب الدولة عالمياً من مجموع ١٧٤	ترتيب الدولة عربياً	الدولة	درجة الشفافية(الحد الأقصى١٠ درجات)
٢٧	١	قطر	٦،٨
٢٧	٢	الإمارات العربية المتحدة	٦،٨
٥٣	٣	البحرين	٥،١
٥٨	٤	الأردن	٤،٨
٦١	٥	سلطنة عُمان	٤،٧
٦٦	٦	المملكة العربية السعودية	٤،٤
٦٦	٧	الكويت	٤،٤
٧٥	٨	تونس	٤،١
٨٨	٩	المغرب	٣،٧
٩٤	١٠	جيبوتي	٣،٦
١٠٥	١١	الجزائر	٣،٤

١١٨	١٢	مصر	٣،٢
١٢٣	١٣	موريتانيا	٣،١
١٢٨	١٤	لبنان	٣،٠
١٤٤	١٥	سوريا	٢،٦
١٥٦	١٦	اليمن	٢،٣
١٦٠	١٧	ليبيا	٢،١
١٦٩	١٨	العراق	١،٨
١٧٣	١٩	السودان	١,٣
١٧٤	٢٠	الصومال	٠،٨

المصدر : منظمة الشفافية الدولية، قائمة ٢٠١٢.

المتتبع لقوائم مؤشرات مدركات الفساد التي تصدرها منظمـة الشفافية الدوليـة، أو على مدى السنوات الست التي مضت يلاحظ ارتفـاع مسـتوى الفسـاد في المجتمـع العراقي وبدرجات كبيرة جداً، واحتلت ولثلاث سنوات متتالية المركز الأخير على المستوى العربـي، وحافظت لسنتين على نفس درجة الشفافية، وبدت وفي عام ٢٠١١ تحسن بسيط جداً في مـا يتعلق بمعالجة الفساد، فقد ارتفعت وللمرة الأولى على مـدى خمـس سـنوات ماضيـة درجـة الشفافية، ولكن للأسف فقد بقت تراوح مكانها في عام ٢٠١٢ ولم تتغير درجة الشفافية في المجتمع العراقي، وكما موضح في الجدول التالي:

جدول (٩) يوضح ترتيب العراق بين دول العالم والدول العربية من حيث مستوى الشفافية خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٢

السنة	درجة الشفافية	ترتيب العراق بين دول العالم	ترتيب العراق بين الدول العربية
٢٠٠٦	١،٩	١٦٠ من مجموع ١٦٣	١٧ من ١٧ دولة عربية
٢٠٠٧	١،٥	١٧٨ من مجموع ١٧٩	١٧ من ١٧ دولة عربية
٢٠٠٨	١،٣	١٧٨ من مجموع ١٨٠	١٧ من ١٧ دولة عربية
٢٠٠٩	١,٥	١٧٦ من مجموع ١٨٠	١٨ من ٢٠ دولة عربية
٢٠١٠	١,٥	١٧٥ من مجموع ١٧٨	٢٠ من ٢١ دولة عربية
٢٠١١	١,٨	١٧٥ من مجموع ١٨٠	١٩ من ٢٠ دولة عربية
٢٠١٢	١,٨	١٦٩ من مجموع ١٧٤	١٨ من ٢٠ دولة عربية

ويلاحظ من الجدول السابق اختلاف درجات الشفافية الحاصل عليها العراق خلال الفترة المذكورة، حيث تباينت في حدود ضئيلة وبالنقصان، وتتراوح ما بين (١،٩ إلى ١،٣)، ومن بعدها تباينت وفي حدود التصاعد وبشكل بطيء جداً، وتراوحت ما بين (١,٥ إلى ١,٨)، وان دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن ظاهرة الفساد في العراق لم تتأخر فقط مواجهتها وإنما هي لم تبدأ أصلاً ولم يحدث حتى الآن مكافحة حقيقية للفساد في المجتمع العراقي، وهذا واضح من خلال تدني درجة الشفافية، وأيضا أن دلت على شيء إنما تدل على عدم وجود سياسة اجتماعية معينة وثابتة لمواجهة الفساد، وإنما غالباً ما تكون معالجة الفساد هي لأغراض التسقيط السياسي أو التشهير بشخصية معينة، أو حزب معين. وغياب الشفافية في المجتمع العراقي له مؤشرات عديدة، منها نقص المعلومات وصعوبة الحصول عليها، والكثير من قضايا الفساد التي يحقق فيها القضاء العراقي والمتهم فيها مسئولين كبار، إضافة إلى هروب الكثير من المتهمين بقضايا فساد إلى خارج القطر.

ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى تجربة سنغافورة التي كان الفساد فيها يمثل طريقة للحياة حتى عام ١٩٥٩، ولكنها عندما قررت البدء في محاربة الفساد انتهجت إستراتيجية

اعتمدت بشكل رئيسي على الشفافية والمساءلة، فسعت نحو القضاء على كل الفرص التي يمكن أن تتيح المناخ للفساد، وقد قامت بالتطبيق الحزم لقانون مكافحة الفساد، والتحقيق في ممارسات الفساد دون تخوف ويدعم كامل من الحكومة والقيادة السياسية[٣٤]، واليوم سنغافورة هي من ضمن قائمة أنزه خمس دول في العالم أجمع، وهي في المراتب الأولى ضمن قوائم منظمة الشفافية الدولية، وتبقى الشفافية والمساءلة وتطبيق قوانين مكافحة الفساد من العوامل المهمة إذ ما أردنا مكافحة حقيقية للفساد.

من خلال قراءة سريعة لمحتوى الجداول أعلاه يتضح أن الفساد موجود في جميع بلدان العالم، ومنها الدول العربية والتي تعتبر الإسلام دين الدولة الرسمي، وان الفساد من المحرمات في هذا الدين وفي بقية الأديان أيضا، ولكن للإسلام مواقف واضح وصريح من خلال عدة آيات وردة في القرآن الكريم، وأحاديث نُقلت عن الرسول الكريم محمد(صلى الله علية وسلم)، لهذا يستطيع أن نستنتج عدة أمور من خلال هذه القراءة وهي الأتي:

١. هناك اختلاف واضح في نشأة الدول على مستوى العالم، مع التأكيد على نشأة معظم الدول العربية تكاد تكون متشابهة وفي مستويات عدة مع بعض الاختلافات هنا أو هناك، فضلاً عن أن بلدان العالم المتقدمة قد تجاوزت البلدان العربية، وفي جمع المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية، وأصبحت البلدان العربية هي عبارة عن أسواق مستهلكة لمنتجات هذه البلدان. ومن البديهي أن تكون مستويات الفساد فيها أقل ودرجة الشفافية فيها أعلى بغض النظر عن الديانة سواء كانت أسلامية أو غير أسلامية، فقيم الانجاز والكفاءة والمهارة هي التي تحدد مستوى الفرد ووجوده في مكان معين، عكس البلدان العربية التي تلعب فيها مظاهر الفساد درجة كبيرة في تعيينات الأشخاص ووضعهم في أماكن لا يستحقونها.

٢. تراجع كبير وواضح لدور الدين في الحياة الاجتماعية وبروز دور الدولة بشكل كبير، فالتزمت الدولة الدين وسيسته بطريقة تضمن فيها بقاء رجالها على قمة الهرم.

٣. علاقة الخضوع ما بين الحاكم والمحكوم والتي تسيطر على الشعوب العربية منذ زمن طويل، وذلك نتيجة لتأسيس نظم عربية قمعية بوليسية عسكرية تمار بحق الأفراد أقسى أنواع العقوبات لو أراد أن يتكلم أو ينقد دور الدولة في الحياة الاجتماعية، أو ابراز تقصيرها في مجال معين، ونتيجة لهذا فقد عاشت الشعوب العربية ولسنوات طويلة بأضعف الإيمان، فهي غير راضية عن مستوى الخدمات التي تقدم للأفراد ولكنها صامته بانتظار لحظة الفرج، ولعل احدث الأمثلة على هذه العلاقة وتفككها هو ثورات الربيع العربي وانكسار حاجز الخوف ما بين الشعوب وحكامها.

٤. الأخطر في هذه القراءة هو تغير مفهوم المواطنة، وأصبحت تقاس بمدى ولاء هذا الفرد للنظام الحاكم وللحزب الحاكم وليس ولاءه للوطن، وتكون قيم الفساد ثقافة بحد ذاتها والسكوت عنها بمثابة الولاء للحزب أو للحكومة، والمتضرر هو الوطن والمصلحة العامة.

٥. للعامل الخارجي اثر كبير في انتشار الفساد السياسي في دولة ما، وذلك من خلال الضغط على هذه الدولة أو تلك باتجاه معين يخدم مصالح أطراف معينة، وتكون الاستجابة من خلال دفع الرشى والعمولات لهذا الطرف أو تلك الشركة من أجل دفع الأمور إلى نهايات مسيطر عليها وتجميل موقف هذه الدولة أمام شعبها أو لإخفاء حقائق معينة.

٦. ضغط المعارضة في بعض الأحيان يؤدي إلى انتشار الفساد السياسي، وذلك لسيطرة الحكومة على الموقف وتكميم بعض الأفواه، ويتم ذلك من خلال دفع أموال داخل وخارج البلاد لأشخاص معينين مقابل سكوتهم عن حادث معين أو غض الطرف أخر.

ثامناً: العوامل الموضوعية التي تحد من انتشار ظاهرة الفساد

تشير قوائم منظمة الشفافية الدولية إلى انخفاض مستويات الفساد بعدد من الدول، فسنغافورة على سبيل المثال، وبالرغم من كونها واحدة من دول العالم الثالث (قارة أسيا) إلا أن ترتيبها داخل قوائم منظمة الشفافية الدولية قد جاء متقدماً بين الدول الأكثر شفافية والأقل فساداً في العالم، فقد احتلت سنغافورة المركز السابع في قائمة عام ١٩٩٦ بدرجة شفافية ٨،٨ ، وتقدمت إلى المركز الرابع في قائمة ٢٠٠١ بدرجة ٩،٢ كما احتلت المركز الخامس في قائمة ٢٠٠٣ بدرجة ٩،٤ وحتى قائمة ٢٠٠٨ ظلت سنغافورة بالترتيب الرابع بين دول العالم وعند درجة الشفافية ٩،٢، وفي قائمة ٢٠٠٩ كانت درجة الشفافية ٩,٢ في المركز الثالث، إما في قائمة ٢٠١٠ فقد اشتركت مع الدنمارك ونيوزلندة بالمركز الأول وبدرجة شفافية ٩,٣، وأخيراً وفي قائمة ٢٠١١ فقد حلت في المركز الخامس وبدرجة شفافية ٩,٢ .ويمكن أن نؤكد أن هناك عامل تشترك فيه معظم الدول ذات المستوى المنخفض من الفساد وهو عنصر المساءلة ، ويمكن أيجاز العوامل والظروف الموضوعية التي تتشابه فيها الدول التي تنخفض بها معدلات الفساد بما يأتي:

١. النظام الديمقراطي الذي يتيح قدراً كبيراً من الشفافية والمساءلة مهما كان منصب أو مكانة الطرف الذي ارتكب واقعة الفساد . فالدولة التي تتمتع بنظام ديمقراطي تكون الحكومة فيه مسئولة أمام البرلمان بكل أنشطتها ويحاسب فيها كل من الراشي والمرتشي ، كما يجب أن يقدم المسئولون في الحكومة إقرار مالي كل عام ، وأن تطبق قوانين مكافحة الفساد بكل حزم ودون أي استثناءات[٣٥] .

٢. ارتفاع متوسطات الدخول وارتفاع مستوى المعيشة، ففي سنغافورة هناك اعتقاد راسخ لدى الدولة بأن الموظف إذا ما وجد دخلاً يكفيه، فإنه سيمتنع عن ممارسة الفساد، لذلك يعد دخل الموظف الحكومي في سنغافورة من أعلى المرتبات في العالم. فقد رفعت الدولة نصيب الفرد من الدخل القومي من ٦٥٠ دولار سنوياً وقت حصولها على الاستقلال عام

١٩٦٥ إلى عدة آلاف[٣٦]، وكذلك الحال في دولتي اليابان وانجلترا حيث ترتفع متوسطات الدخول ومستويات المعيشة.

أما في ألمانيا فعلى الرغم من ضعف دخول الموظفين بها إلا أنهم يتمتعون بمشاعر الاستقرار الوظيفي ،كما يحضون باحترام المواطن الألماني مما يترك مجالاً ضعيفاً أمامهم لممارسات الفساد الإداري. أما الفساد السياسي تنتشر بعض مظاهرة في ألمانيا وذلك نظراً لغياب عنصر المساءلة بالنسبة للسياسيين، فأعضاء البرلمان لا يخضعون للمساءلة والبرلمان لا يحق له مساءلة الوزراء والحزب هو الجهة الوحيدة المسيطرة على قرار إبقاء أو عزل مسئول من منصبة، وقد سبق أن تورط بعض المسئولين هناك في قضايا فساد،ولم تتم إدانتهم وتم الإبقاء عليهم في مناصبهم داخل السلطة[٣٧]. وفي تجربة ألمانيا دليل واضح مرة أخرى على أهمية كل من الاستقرار الوظيفي وعنصر المساءلة في مكافحة الفساد والحد من نموه.

ونخلص من كل ماسبق إلى أن حرص النظام على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والوظيفي، وإرساء مبدأ العدالة الاجتماعية، والترويج لقيم إيجابية تحث على العمل والإنتاج، فضلاً عن الحرص على تحقيق مستوى معيشي ملائم ومتوسط دخل وفرصة عمل ملائمة أيضاً، وتوفير مناخ ديمقراطي تكون المساءلة والرقابةوخاصة مع كبار المسئولينفي قائمة أولويات النظام. كل هذه العوامل الموضوعية إذا ما توافرت بإمكانها الحد من الآثار السلبية والتدميريه للفساد على عملية التنمية الاقتصادية وعلى شرعية النظام السياسي ، ويمكنها أيضاً الحد من نمو الفساد ذاته وليس الحد من آثاره.

تاسعاً: نحو رؤية وطنية لمواجهة الفساد

أن الفساد بأشكاله المختلفة والسياسي منه يكاد يخرج من نطاق كل الجرائم التي تكمن وراءها عوامل فردية أخلاقية أو غير أخلاقية والتي يُطلق عليها بالفساد الفردي، فالباحث يعتقد أن السمة الجوهرية للفساد والتي تميزه عن الجريمة العادية أنه سلوكاً جماعياً يتفشى في المجتمع خلال مرحلة زمنية معينة بفعل عوامل سياسية واجتماعيةواقتصادية ويطابع بنائي تاريخي، وأحيانا نتيجة لعوامل طارئة تحل بالمجتمع، أو خلال المراحل الانتقالية التي تمر بها المجتمعات، والتي شهدها المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، وكذلك ما شهدته بعض المجتمعات العربية التي حل بها الربيع العربي، ويترتب علية إعادة توزيع الثروة العامة لصالح الطبقة المسيطرة على المجتمع والتي تمثل الأقلية في هذا المجتمع، كما أنه يمثل أحد أساليب أو آليات الاستغلال التي تعتمد عليها الطبقة المسيطرة، فهذه السمات هي التي تميز الفساد عن الجريمة العادية، فالسرقة والاختلاس والرشوة الصغيرة وغيرها من الجرائم لا ترقى إلى مستوى الفساد طالما بقيت عند حدود أفراد بدافع عوامل فردية وليس بدافع الاستغلال، وطالما لم يترتب عليها إعادة توزيع الثروة العامة بشكل غير عادل، إضافة إلى ذلك فإن الجريمة العادية لا تتم من خلال شبكة معقدة من العلاقات المنحرفة تمنحها الطابع المؤسسي، فالفساد هو ذاته الجرائم العادية ولكن تتم في صورة جماعية ومن خلال شبكة معقدة من العلاقات. ويتوقف حجم الفساد على طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظم الحاكمة، حيث تنمو معدلات الفساد في ظل غياب العدالة الاجتماعية والتوزيعية وفي ظل انتشار الفقر والبطالة، وعدم حرص النظام على الاستقرار الوظيفي والاجتماعي للمواطن. وتنعكس طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية على خصائص ظاهرة الفساد والأطراف المرتكبة لوقائع الفساد، حيث أن الفساد عادتاً يأخذ شكل الممارسات الجماعية، ويصبح الساسةورجال الأعمال طرفاً أساسياً من أطراف الفساد، ويتسم الفساد هنا بالتحالف بين المال والسلطة في إطار شبكة معقدة من علاقات الفساد المتبادلة، حيث يكون

الطرف الآخر للفساد غالباً من ذوي المواقع الرسمية وأصحاب المناصب العامة في الدولة، ويتحول هنا الفساد إلى احد آليات الاستغلال الرئيسية التي تعتمد عليها النظم الحاكمة.

وهنا يمكن أن أقوال إن الاستنتاج الذي يمكن إن تخرج به الدراسة، هو أن النظم السياسية الحاكمة داخل مجتمعات العالم الثالث بشكل عام والعربية بشكل خاص، والمتقدمة كذلك تعد بمثابة المسئول الأول عن انتشار الفساد في مجتمعاتها، وارتفاع معدلاته وتحوله إلى جزء من نسيج المجتمع، فهي من سمح بذلك، وغضت الطرف عن بعض الأشخاص الفاسدين، إما لصلاتهم القرابية بمن يعتلي سدة الحكم، أو لانتمائه الحزبي المشترك، أو لحصولهم على جزء من هذه العمليات الفاسدة كعمولات، أو غير ذلك من الأسباب.

ومن ثم فإن التوصيات التي يمكن أن تخرج بها الدراسة، ليس في أمكانها الا أن تتوجه إلى السلطة السياسية المسيطرة على الحكم، فهي الوحيدة التي تستطيع القضاء على الفساد من خلال:

١. توسيع هامش الحريات والديمقراطية في المجتمع، وإفساح المجال إمام الأجهزة الرقابية الحكومية من اجل الكشف عن الفساد ومحاسبة المقصرين.

٢. إضفاء سلطة المحاسبة والإلزام على الأجهزة الرقابية، والمكافحة الحقيقية للفساد من خلال التطبيق الحازم لمبدأ المساءلة وخاصة مع ذوي المناصب العليا كالوزراء والمحافظين وكبار المسئولين.

٣. وضع قواعد وقوانين للتمويل السياسي ولمراقبة الإنفاق السياسي، خاصة فيما يتعلق بالانتخابات وطرق تمويل أحزاب السلطة وغيرهم.

٤. إضافة إلى تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لتشارك مشاركة حقيقية في مكافحة هذه الظاهرة، وقبل كل ذلك الحرص على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق الاستقرار الوظيفي والمهني لكل فئات المجتمع.

٥. التطبيق الفوري لقرارات الأجهزة الرقابية من قبل الجهات التنفيذية، وسرعة حسم ملفات الفساد وتطبيق العقوبات بحق مرتكبيها، وأن يكون لوسائل الإعلام دور في تسليط الضوء على هكذا قضايا، لكي تكون رادعاً لمن يحاول أن يرتكب جريمة الفساد.

٦. الدعوة إلى إقامة الندوات والمؤتمرات حول موضوع الفساد السياسي، فهو يعد موضوعا شائكا ومعقد، مع نشر الأبحاث والدراسات التي تسلط الضوء، وتفضح الطرق والأساليب التي يلجأ إليها المفسدون.

٧. أخيراً، أن مكافحة الفساد لا يمكن أن تتحقق بقرارات فوقية سلطوية حكومية وحسب، ولكن لا بد من أن يتوافر مناخ ملائم لمقاومة الفساد، ومن ثم لا بد من تفعيل الدور السياسي لإفراد المجتمع، فالمجتمع قد أصابه الوهن نتيجة انعدام مناخ الحرية السياسية لفترة طويلة. وإجراءات تفعيل دور الإفراد في مواجهة الفساد تحتاج لعملية تنشئة تنشر ثقافة مكافحة الفساد وتتكاتف على خلقها ونشرها مؤسسات المجتمع كافة متمثلة: بالأسرة والتعليم والإعلام وكذلك المؤسسة الدينية، فضلاً عن التشريعات القانونية. ومكافحة الفساد مقدمة محورية لتحقيق ونجاح التنمية ليس فقط في مجال الاقتصاد، ولكن أيضا في مجال السياسة، فالفساد لا يؤدي إلى كوارث مالية واقتصادية وحسب، ولكنه يضرب قاعدة المساواة وهي أهم قواعد قيام أي نظام ديمقراطي، ومن ثم مكافحة الفساد تُفعل من التحول الديمقراطي أو التنمية السياسية بنفس قدر تفعيلها للتنمية الاقتصادية، وبهذا يكون لدينا عدالة اجتماعية ومساواة بين الإفراد، مما يؤدي إلى خلق طبقة وسطى فعالة ونشطة ومنتجة في المجتمع.

المصادر والهوامش

حسب ورودها في الفصل الثاني

١.ابن منظور، لسان العرب المحيط، تقديم عبدالله العلايلي، أعداد وتصنيف يوسف خياط، المجلد الثاني، دار لسان العرب ، بيروت ، بدون سنة نشر ، ص١٠٩٥ .

٢.إبراهيم أنيس، وآخرون، المعجم الوسيط، الجزء الأول والثاني، ط٦، بدون مكان نشر، ١٩٩٤، ص٦٨٨ .

٣.حنان محمد حسن سالم، التوجهات الإيديولوجية ومعالجة الصحافة لظاهرة الفساد في المجتمع المصري، أطروحة دكتوراه ،قسم الاجتماع،كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر ، ٢٠٠٠، ص٢ـ٣,

4.Edgar F. Borgatta and Rhonda Montgomary (Editors):**Encyclopedia of Sociology,** Swcond Edition,V.3,2000,P.2123.

٥.احمد مجدي حجازي ، صناعة الفساد في العالم الثالث ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، العدد الأول ، المجلد ٥٠ ، ١٩٩٠ ، ص١٣٣ .

٦.بيير لاكوم، الفساد، ترجمة سوزان خليل، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص, ٢٧

٧. سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٩، ص٣١.

8.James C .Scott, **"An Essay on The Political Functions of Corruption"**, in: Claude E .Welch, Political Modernization, A reader in Comparative Political Change, Second Edition, (California: Duxbary Press, 1971), PP. 305 – 306 .

9. Ronald Wraith & Edgar Simpkins , "**Corruption In Developing Countries**", (London: George Allen &Unwin , Ltd, 1963), PP. 33 – 34 .

١٠. حمدي عبد العظيم، **عولمة الفساد وفساد العولمة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص٤٠.

١١. نفس المصدر، ص٤١.

١٢. هو تقي الدين أحمد بن علي المقريزي (١٣٦٤-١٤٤٢) ولد وعاش بالقاهرة وكان واحداً من تلاميذ ابن خلدون، المتأثر بآرائه وأفكاره، ويعتبر عميد مؤرخي مصر، له مؤلفات اقتصادية أشهرها "إغاثة الأمة بكشف الغمة" سنة١٤٠٤، عمل محتسبا للقاهرة أي مشرفا على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

١٣. بتصرف عن: محمد رضا علي العدل: **الاقتصاد الكلي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، دون سنة ودار نشر، ص٢٦٥-, ٢٧١

١٤. احمد نور،**الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية**، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٢٨.

١٥. المصدر نفسه، ص١٢٩.

١٦. المصدر نفسه، ص١٣٢.

١٧. أنظر: عبد الرحمن أبن خلدون، **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة، بدون سنة، ص١٢٥.

18. Voskanyan, Frunzik (2000), **A study of the effects of corruption on economic and political development of Armenia,** masters essay, faculty of the Graduate school of

political science and international affairs, americn university of Armenia, Yerevan, Armenia.

١٩. عبد الرحمن الضحيان، **الإصلاح الإداري (المنظور الإسلامي والمعاصر والتجربة السعودية)**، ط ٢، دار العلم للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، ١٩٩٤، ص ٥١.

٢٠. أحمد نور، **الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية**، مصدر سابق، ص١٣٠.

٢١. سامح محمد السيد متولي، **العمران السياسي لدى ابن خلدون دراسة في العلاقة بين الفساد والاستبداد**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٩٦.

٢٢. للمزيد: أحمد عبد العزيز عبد العزيز، **الاختلالات البنيوية في المجتمع العراقي في ظل الاحتلال الأمريكي- الفساد الإداري أنموذجاً**، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠١٢، ص٩٠- ١٣٨.

٢٣. خالد عبد العزيز الجوهري، **الفساد: رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الإفريقية**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٣، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠١، ص, ٢٣٣

24. Heleen E. Bakker and Nico G. Schulte Nordholt (Editors): **Corruption and Legitimacy**, Siswo publication 393, Amsterdam, Siswo, 1996, p. 11.

٢٥. نجلاء عبد الحميد راتب، **التحليل السوسيولوجي لظاهرة الفساد**، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق فرع بنها، العدد١٢، مصر، ٢٠٠٥، ص, ١٠٢١

٢٦. منير الحمش، **الاقتصاد السياسي للفساد**، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو ٢٠٠٦، ص٧١-٧٣.

٢٧. أكرم بدر الدين،**ظاهرة الفساد السياسي**،مجلة الفكر العربي،بيروت،العدد ٧١، السنة ١٤، آذار ١٩٩٣، ص٤٢-٤٣.

٢٨. للمزيد: سمير التنير، **الفقر والفساد في العالم العربي**، مصدر سابق، ص٢٨.

٢٩. كيمبرلي آن إليوت، المحرر، **الفساد والاقتصاد العالمي**، ترجمة محمد جمال إمام، مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية، مصر، ٢٠٠٨، ص٥٠.

٣٠. نجلاء عبد الحميد راتب، **التحليل السوسيولوجي لظاهرة الفساد**، مصدر سابق، ص, ١٠٣٢

٣١. المصدر السابق نفسه، ص, ١٠٣٣

٣٢. غادر البنك الدولي الذي كان مسئول عنه في نيروبي ، في أيار ١٩٩٣ وقام بتجميع ٧٠ متخصصاً في الشؤون المالية الدولية من جميع القارات وأسس منظمة الشفافية الدولية في برلين.

٣٣. موقع منظمة الشفافية الدولية، بيانات عام ٢٠٠٣، http://www.transparency.org

٣٤. نجلاء عبد الحميد راتب، **التحليل السوسيولوجي لظاهرة الفساد**، مصدر سابق، ص١٠٨٩.

٣٥. المصدر السابق نفسه، ص١٠٤١.

٣٦. هتلر طنطاوي، **دور هيئة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد في مصر**، تحرير مصطفى كامل السيد، الفساد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة،١٩٩٩، ص ٣١٠ .

٣٧. في . جيه . راجان، **الشفافية والمساءلة في سنغافورة**، تحرير مصطفى كامل السيد، الفساد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ٧٨.

الفصل الثالث

الاستبعاد الاجتماعي

تمهيد

عانت المجتمعات العربية ولعقود طويلة من كل إشكال ومظاهر الاستبعاد الاجتماعي، واليوم هناك الكثير من هذه المجتمعات لا زالت تعاني، ولكن شكل هذا الاستبعاد قد يختلف هنا، ويتشابه هناك، فالاستبعاد من المشاركة السياسية، والحرمان من الموارد الاقتصادية، وعدم العدالة واللا مساواة في توزيع فرص العيش على جميع أبناء المجتمع، تعد مؤشرات لوجود الاستبعاد الاجتماعي، هذا علاوة على الفقر والحرمان المادي الذي يعده الكثير احد مظاهر الاستبعاد الاجتماعي، كما في المجتمع البريطاني، ولكن هنا يرى الباحث إن الفقر يختلف عن الاستبعاد الاجتماعي وأن تشابه معه في بعض الوجوه، فالاستبعاد قد يحصل لفئات كثيرة من المجتمع وهي تعتبر من ذوات الدخول المرتفعة.

ويعد الاستبعاد الاجتماعي من الظواهر المجتمعية التي لازمت الحياة السياسية في المجتمع العراقي خلال سنوات الاحتلال، والتي يستخدم فيها القتل والعنف بأوجه متعددة، وذلك لحسم الخلافات والنزاعات والاستقواء وكسب مواقع سياسية جديدة، وأصبحت مفاهيم مثل المحاصصة الطائفية(المشاركة على أساس الانتماء الطائفي)، والقتل الطائفي(استبعاد الوجود)، والتهجير(الاستبعاد المكاني)، من الظواهر المعتاد سماعها في خطاب الحياة اليومية في المجتمع العراقي. وقد استمرت مظاهر الاستبعاد الاجتماعي من قتل وتهجير في المجتمع العراقي وخصوصا في العاصمة بغداد وما حولها منذ عام ٢٠٠٣، لكنهما وصلا إلى قمة تستحق الذكر، حينما عانت أعداد كبيرة من أفراد المجتمع من تضاعف أعمال القتل الطائفي والتهجير القسري، ففي عام ٢٠٠٦، وصلت عمليات القتل الطائفي بين المسلمين السُنة والشيعة إلى أقصاها، مما أجبر الآلاف من العوائل على الهرب من التطهير الطائفي والإثني الذي غالباً ما كان يتم لخلق أحياء متجانسة، سُنية أو شيعية، وفي هذه الفترة أيضاً شهد المجتمع العراقي اضطرار الكثير من العوائل في أرجاء البلاد للسفر إلى خارج العراق، أو إلى المناطق الشمالية.

ويعد التعصب الطائفي المقيت هو أحد آليات الاستبعاد الاجتماعي، وهو الوجه الأخر للعنف، فهما وجهان لحقيقة واحدة، الوجه الثقافي والفكري هو التعصب واستبعاد فكر وثقافة الأخر، والوجه الاجتماعي السلوكي هو القتل والإزاحة والاجتثاث من الوجود، أو ممارسة العنف واللجوء إلى القوة الغاشمة في العلاقات الإنسانية، وهكذا نجد أن الوجه الاجتماعي السلوكي يغذي الوجه الثقافي والفكري، كما أن الأخير يوفر الأرضية المناسبة على مختلف الأصعدة لسيادة الاستبعاد في الحياة الاجتماعية. أذاً، سنتناول موضوع هذا البحث من خلال عدة مواضيع وهي كالأتي:

أولاً: لماذا الاستبعاد في المجتمع العراقي؟

عند الكلام عن مظاهر الاستبعاد الاجتماعي ومدى تشابهها واختلافها بين البلدان العربية، لا بد من توضيح بعض الأمور حتى يكون القارئ والمهتم على اطلاع بالأسباب والدوافع التي جعلت الباحث يختار المجتمع العراقي؟ أولاً وقبل كل شي لا بد من التوضيح بأن الباحث هو أحد أفراد المجتمع العراقي، ولعله هذا كما يرى الكثيرون أنه سبب كافي للكتابة عن المجتمع العراقي، ولكن هذا الكلام جزء من حقيقة الموضوع.

كمواطنين شرق أوسطيين، وأفراد نعيش في مجتمعات عربية، الغالبية منا يعيش في غربه عن مجتمعه، وعزلة شبه تامة، وتأتي إصدارات مختلفة من كتب وبحوث لموضوع الاستبعاد الاجتماعي من دول أوربية مختلفة، كبريطانيا مثلاً[1]، فأنها تجعلنا نعيد الحسابات في بحوثنا وفي كتاباتنا السوسيولوجية مئات المرات، لا بل الآلاف المرات، لأن أكثر شعوب الأرض تعاني من الاستبعاد الاجتماعي هي الشعوب العربية، وتختلف هذه المظاهر من دولة لأخرى، وتتشابه في أحيان كثيرة، ولكن في المجتمع العراقي مظاهر الاستبعاد من إقصاء وإزاحة واجتثاث وتهجير تنوعت واختلفت وتميزت من حيث الممارسة والتطبيق والتمييز بين إفراد المجتمع، وغالباً ما يتم هذا الاستبعاد على أسس طائفية، وحزبية، وفئوية ضيقة، وهذا هو الجزء الأكبر من حقيقة كتابتنا لهذا الموضوع.

عاني المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي – البريطاني، من كل مظاهر الاستبعاد الاجتماعي وبنسب تصاعدية اعتباراً من تاريخ الاحتلال الأمريكي ٩ نيسان/ أبريل٢٠٠٣، حتى عام ٢٠٠٦ بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين – عليهما السلام – في سامراء[٢]، وما تبعها من موجة من التهجير والقتل وحرق للمساجد، والتي دائماً ما تتم هذه العمليات في المجال العام وإمام مرأى الجميع، وكل هذا هدفه هو استبعاد الأخر العراقي، وإضعاف روح المواطنة والانتماء والولاء للوطن، مقابل تقوية ودعم الانتماء والولاء للطائفة أو للحزب، أو للفرع، وعلى حساب الأصل(الوطن)، فضلاً عن استبعاد وجود الإنسان، والذي يتم غالباً من خلال الاسم أو اللقب العشائري، أو من خلال منطقة السكن، وحتى من خلال اللهجة وطريقة الكلام، وهذه هي أقسى وأخطر مراحل الاستبعاد الاجتماعي التي تميز بها المجتمع العراقي عن بقية المجتمعات العربية.

ولخطورة هذه المرحلة على المجتمع العراقي، ولبيان الآثار السلبية للاستبعاد الاجتماعي من خلال المحاصصة الطائفية والسياسية بعد الاحتلال الأمريكي، كان لا بد من تناول هذه المرحلة بشيء من الدراسة والتفصيل، لبيان دورها في تقسيم وتفتيت المجتمعات وإضعاف روح المواطنة وتهميش كل الأصوات المنادية بدولة العدل الاجتماعي.

ثانياً: نحو مفهوم للاستبعاد الاجتماعي

من الواضح إن مفهوم الاستبعاد الاجتماعي بالنسبة للكثير من الباحثين، أو بعضهم على الأقل مفهوم حديث النشأة، إلا إن آلياته وظواهره، كالحرمان أو الإقصاء من التفاعل الاجتماعي، أو المشاركة السياسية، أو من أصعدة الإنتاج والاستهلاك، تشكل محور مهم بالنسبة للكثير من البحوث العربية.

يتميز مفهوم الاستبعاد الاجتماعي بقوة هائلة أتت إليه من المجالات والأبنية المعرفية والسياسية التي يستخدم في إطارها، فهو يرتبط بخطابات سياسية متنوعة، ويحضر بشدة حين الحديث عن عمليات تكوين السياسات وتطبيقاتها، وتدور بشأنه جدالات مفاهيمية،

واستقصاءاتإمبيريقية متعددة في ميدان العلوم الاجتماعية. لقد أتى مفهوم الاستبعاد إلى العلوم الاجتماعية من عالم السياسة والحكم، فأصوله ترد - بصورة أساسية - إلى الاستجابات النظرية والفلسفية للمفكرين الاجتماعيين والسياسيين والدينيين الأوربيين لنتائج عملية التصنيع وهيمنة قوى السوق والياته على مجمل العمليات والتفاعلات والعلاقات الاجتماعية في سياق المجتمع الأوربي، وهذا يختلف جذرياً مع الاهتمام التقليدي لهؤلاء العلماء - لا سيما في المجتمع الانجليزي - بمشكلة الفقر والفقراء، والتي كانت تعالج منذ القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كإحدى المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع، وهنا لا بد من التأكيد أن للعلوم السياسية السبق في استخدام مفهوم الاستبعاد الاجتماعي، فالجدالات والمناقشات حول عملية الاستبعاد قد شهدتها الخطابات السياسية المتباينة أولاً، ثم بعد ذلك انتقلت إلى مجال العلم الاجتماعي الأكاديمي. لقد أجمعت الكثير من التعاريف بأن الاستبعاد الاجتماعي هو عملية ذات إبعاد متعددة تجتمع في إطارها أشكال متنوعة من الحرمان، من المشاركة في صناعة القرار ومن العملية السياسية برمتها، ومن الوصول إلى مصادر التوظف والعمل في المجتمع، ومن الوصول من كل. المصادر الأخرى المختلفة المتاحة للآخرين، وكذا من الاندماج في العمليات الثقافية الشائعة والسائدة في المجتمع، وحينما تجتمع أشكال الحرمان المختلفة فأنها تشكل أنماطاً حادة من الاستبعاد، تتجسد بجلاء في سياقات مجتمعية ومحلية محددة[٣].

وحينما نتحدث عن الاستبعاد الاجتماعي، فإننا إذن بصدد الحديث عن تغيرات في المجتمع ككل، ذات تداعيات محددة لشريحة أو شرائح محددة في هذا المجتمع. ويتميز المفهوم بالدينامية والتغير، فهو يحدث في أطار زمني وسياق تاريخي تتحدد فيه الأفراد والتجمعات التي يتم استبعادها. وعند الكلام عن أشكال الاستبعاد الاجتماعي فهي مختلفة، وقد تكون أفقية، أو عمودية، فبالنسبة للاستبعاد العمودي أو الرأسي فهو يركز على وجود جماعه معينة كأن تكون حزب أو تكتل أو نخبة سياسية، تحتل قمة السلطة، وتهيمن على الموارد وتتحكم فيها وتتمتع بالوفرة والثراء الشديد. إما الاستبعاد الأفقي فيتم لجماعات مقهورة وخاضعة

وفقيرة، والتي لا تملك أيا من وسائل الإنتاج أو الثروة في المجتمع، ويتم على أيدي إفراد او جماعات متمكنة في مجتمعها. ولهذا يعد الفرد مستبعداً اجتماعياً إذا كان لا يشارك في الأنشطة الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه، ويتسم هذا التعريف بعدد من الملامح، فهو أولاً: يحصر اهتمامنا في هؤلاء الذين يعيشون في مجتمع معين، مما يعني إدراك أن الاستبعاد الاجتماعي مفهوم نسبي باتفاق الجميع، أي أنه ذو صلة بالزمان والمكان قيد البحث، فهو ليس مقصورا على مواطني دولة معينة، وذلك لأن حرمان المقيمين من حقوق المواطنة يعد شكلا مهما من أشكال الاستبعاد. وثانياً: يشير هذا التعريف إلى المشاركة، التي تعد في الأغلب جوهرية لاستيعاب الأنشطة التي تعد أنشطة رئيسية[4].

وهنا يمكن أن نعرف الاستبعاد الاجتماعي هو إنكار لحقوق الأفراد في الحصول على حقوق المواطنة، سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا، والتعامل معهم على أساس أنهم مواطنون من الدرجة الثانية، ولهذا يشعر الأفراد بالعزلة والاضطهاد والتمييز، مما يؤدي إلى خلق فجوة بين أفراد المجتمع والنظام الحاكم. وفي المجتمع العراقي فإن الاستبعاد الاجتماعي هو الذي عانى منه جميع شرائح المجتمع العراقي وفي كافة المجالات، وغالباً ما يتم على أسس طائفية وحزبية وسياسية، وتمثلت في أعلى صورة بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين(عليهما السلام) في سامراء.

ثالثاً: آليات الاستبعاد الاجتماعي قبل الاحتلال

١. الحزب الحاكم

كان المجتمع العراقي قبل عام ٢٠٠٣ يحكمه حزب واحد متفرد بالسلطة منذ عام ١٩٦٨، وكان على جميع الأفراد الانضمام إلى هذا الحزب، بغض النظر عن رضاهم من عدمه، أو من قناعتهم من عدمها، فالمهم أنت تحت سيطرة مسئولك الحزبي أنت وجميع أفراد عائلتك، فهم يعرفون عنك أكثر مما يعرف الأبناء عن أباهم. وما ينطبق على الذكور هو نفسه ينطبق على الإناث، فهناك الكثير من المؤسسات التي تم تأسيسها برعاية ومباركة الحزب واحتوت المرأة العراقية بكل القطاعات، حتى ربات البيوت لم تسلم من هذه السياسية التي هدفها أشغال جميع أفراد المجتمع عن كل التجاوزات والانتهاكات لأبسط حقوق البشر. مع العلم أنه لا يستطيع أي فرد تأسي حزب أو جمعية أو أي نشاط من هذا القبيل فهو ممنوع وغير مسموح به ومخالف لسلطة الحزب الواحد. وشهدت فتره حكم هذا الحزب أقسى أنواع الاستبعاد وبكافة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، مع حروب لا مبرر لها، وحصار اقتصادي أنهك جميع أفراد المجتمع العراقي، فالمجتمع كان عبارة عن سجن كبير مع نقص واضح في الخدمات بكل القطاعات. حتى الممتلكات الشخصية سخرها هذا الحزب لخدمة سياساته الموجهة لخدمة النظام.

٢. الثقافة الموحدة

لا تسمح جميع الأنظمة العربية بتعدد وانتشار الثقافات، إلا إذا كانت موحده وتصب في خدمة النظام الحاكم، والدليل أن اغلب أنظمتنا العربية مضى عليها أكثر من عقد من الزمان، وبعضها تجاوز ذلك بكثير، والنظام العراقي الحاكم قبل الاحتلال كان لا يسمح بتعدد الثقافات وانتشارها بين أبناء المجتمع العراقي إلا في الإطار الذي يخدم مصالحه، ومع إن النظام كان علماني إلا إن الحديث عن الدين والتعمق فيه كان أشبه بالانتحار، ولهذا

ثقافة النظام هذه هي التي غطت ودفنت جميع الخلافات أو الاختلافات المذهبية بين الطوائف في العراق، فلم يسمح بالحديث عن السنة والشيعة، ولم نسمع عن هذه التسميات، إلا في أيام ما بعد الاحتلال الأمريكي. لقد كانت الثقافة السائدة في المجتمع العراقي، هي ثقافة الحزب الواحد، ولم يستطيع إي فرد الترويج أو التسويق لثقافة لا يرتضيها هذا الحزب، وأصبحت الكثير من الممارسات مقبولة لدى إفراد المجتمع لكثر ما يتم ترديدها وتسويقها في وسائل الإعلام المحلية، على الرغم من تذمرهم وامتعاضهم منها، فمثلاً مهما كانت قيمة البرنامج الذي يبث وحتى إذا كان مباشر وتأتي الساعة التاسعة مساءاً فسوف يقطع ويبث برنامج قصائد في حب القائد، وكثيرة هي المشاكل التي حدثت بسبب هذا البرنامج وخصوصاً عند قطع مباريات كرة القدم وهي تبث على الهواء، ومع هذا التذمر وهذه المشاكل، إلا إننا لجد الكثير من أبناء المجتمع يردد هذه القصائد بقصد أو دون قصد لكثرة ما يسمعها. وهنا نستطيع إن نعرف الثقافة الموحدة بأنها كل ما يرتضيه ويسمح به النظام للأفراد للقيام به من مظاهر وممارسات سلوكية تكون مقبولة وضمن سياسة النظام الحاكم. لهذا كان المجتمع يعيش في أزمة ثقافية وانقطاع شبه تام مع العالم الخارجي.

٣. استبداد النظام

قوة النظام في العالم العربي، غالباً ما تقاس ليس بصمود النظام إمام التحديات الخارجية، وإنما من خلال وسائل القهر والاستبداد التي يمارسها ضد أبناء شعبه في الداخل، وكذلك قدرته على استبعاد معارضيه واحتواءهم ضمن الإطار الذي يؤمن به. وبهذا كان النظام العراقي الحاكم قبل الاحتلال يمارس كل هذه الآليات من اجل احتواء إفراد المجتمع ودمجهم في الحياة العامة، سواء كانوا مقتنعين أو غير مقتنعين، مؤيدين أو معارضين، لا يهم، المهم أنهم ضمن الإطار الذي يؤمن به هذا النظام هم سائرون، فهو كان يؤمن بالكمية لا النوعية، ومن الأمثلة على ذلك خروج الجماهير للتظاهر في بعض المناسبات الحزبية[٥]، وغالباً ما يتم بأعداد كبيرة، ويتم التركيز عليهم في وسائل الإعلام المحلية، فقد كان خروجهم بالإكراه من خلال أوامر تأتيهم من بعض المسئولين في مناطق سكناهم. وقد أصبح هاجس

الخوف يسيطر على الكثير من الأسر والإفراد، حتى أن الكثير من الإباء يخشون التحدث إمام أبنائهم في أمور تمس النظام ورجالة، مع امتعاضهم وتذمرهم من الكثير من الممارسات. ومن هذا يتضح مدى استبداد النظام وقوته الضاغطة التي يمارسها على أبناء المجتمع بشكل عام، فأمن النظام وديمومة بقاءه فوق الجميع.

٤. السياسة الاجتماعية

لقد كانت السياسة الاجتماعية التي يتبعها النظام الحاكم قبل الاحتلال من أجل الاحتواء الاجتماعي وانصهار مكونات المجتمع العراقي كافة، بأن تجعل الأفراد مشغولين على طول اليوم كل ضمن اختصاصه أو مهنته أو مجال عملة، حتى وقت الفراغ غير موجود، وان وجد فهو في خدمة النظام ومن أجله، فقد تم عسكرة المجتمع العراقي جميعاً، حتى طلاب المدارس والجامعات شملتهم هذه السياسة وشغلتهم في الكثير من أوقاتهم، سواء في وقت الدراسة أو في العطلة الصيفية، وأصبح الجميع يعرف ما يقوم به وما عليه من واجبات اتجاه الحكومة، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه السياسة لم تفرغ بين ذكر وأنثى، وكبير وصغير، بل شملت الجميع، حتى ربات البيوت. فضلاً عن هذا، فقد استخدم النظام سياسة الفقر والتجويع، فالمرتبات التي توزع على الموظفين لا تكفي لسد الكثير من الاحتياجات الأساسية، مما أضطر الكثير منهم للعمل بعد انتهاء دوامهم الرسمي بأعمال لا تليق للكثيرين منهم، بل تحط من هيبتهم أحياناً، كالمعلم والمدرس والأستاذ الجامعي.وعلاوة على ما ذكر في أعلاه فقد اتبع النظام سياسة التنشئة الاجتماعية من أجل احتواء كافة الفئات في أطار ما يؤمن به من مبادئ تصب في خدمة النظام السياسي الحاكم، فظهر لدينا ما يسمى أشبال صدام، ومن ثم فدائيي صدام، والكثير من الأناشيد التي يتم ترديدها في المدارس، والاحتفال بمناسبات متنوعة المضمون ومتعددة التسميات، ولكنها متشابه الأهداف.كل هذه الآليات كان يستخدمها النظام من أجل الاحتواء الاجتماعي، والسير في فلك النظام الحاكم، وقد نجح في تحقيقها، ولكن هناك الكثيرون من الأفراد يتحفظون على هذا الآليات ويعتقدون أن هذه الآليات هي بحد ذاتها تحقق وتعمق الاستبعاد الاجتماعي للأفراد، لأنها تحد من حريتهم وتقيدهم

وتؤطرهم ضمن أيديولوجية معينة يختلف عليها الكثير من الأفراد، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الآليات لا تسمح بانتشار الحريات والتعبير عن الرأي، ولا حتى بتعدد الثقافات، فهذه تعد جرائم يحاسب عليها القانون، إلا أذا كانت ضمن أطار الحزب الحاكم.

رابعاً: مظاهر الاستبعاد الاجتماعي بعد الاحتلال

بعد أن كان المجتمع العراقي يتشابه مع الكثير من المجتمعات العربية، من حيث مظاهر الاستبعاد الاجتماعي، ألا أنه تميز وأختلف مع هذه المجتمعات بعد الاحتلال الأمريكي، فقد تنوعت وتميزت هذه المظاهر والتي من أهمها:

١. المحاصصة الطائفية

المحاصصة الطائفية تقوم على أساس، توزيع المناصب الوظيفية وفقاً لمعيار الانتماء لطائفة معينة على أساس نسبة الطائفة العددية إلى المكون الطائفي العام، ونظام المحاصصة وفقاً لهذاالمعنى نظام شاذ بين الأنظمة السياسية المقارنة، حيث يندر اللجوء إليه في المجتمعات الصحية، لما يترتب عليه من آثار سلبية مدمرة على الدولة والمجتمع، ذلك إن المحاصصة وليدة النظرة الطائفية الضيقة والتعصب الأعمى وعنوانهما المنمق، وبينهما تنمو وتطفو على السطح مسببة تدميراً شاملاً للبنية الاجتماعية بكل عناصرها ومكونتها وتخلف ورائها مجتمعاً بائساً لا ينفك غارقاً في محاورات وجدل عقيم لا ينتهي ، مسببة في المزيد من الضحايا، ويغدو القتل احد أهم الوسائل لنيل المنصب وإزاحة الخصوم في كل مرافق الدولة.ولاشك إنالأمور ستتعقد أكثر إذا كان المطلوب من نظام المحاصصة إن يجمع بين عدة أنواع للمحاصصة ، كالمحاصصة السياسية والمحاصصة القومية فضلاً عن المحاصصة الطائفية.

لقد عمل الاحتلال على تنمية النزعة الطائفية العنيفة عبر سلسلة من الإجراءات العملية على أرض العراق، إذ وجدت لها قبولاً واسعاً من الأحزاب والتنظيمات الطائفية والعناصر المدفوعة بمصالحها الخاصة، ولعل أول فكره روج لها الاحتلال هي أن النظام

السابق قد حصر ظلمة وعنفه على الشيعة والأكراد من أبناء الشعب العراقي، وأما السنة فقد كانوا حلفاء النظام السابق وشاركوا في عملية الظلم والعنف والاضطهاد[٦]. أن الحديث عن المحاصصة والإقصاء الطائفي بات يفرضه الواقع المعيش حالياً في العراق كما تفرضه دعوات الوصول إلى الأمن الاجتماعي والسياسي، أما ما ساد المجتمع العراقي في إثناء حكم الرئيس السابق صدام حسين، فهو نوع من الارتباك لأن طبيعة النظام كانت غريبة عن المقاييس الاجتماعية والسياسية، وأن العنف الذي مورس لم يكن بفعل طائفي خالص، بل بدوافع إجرامية في الغالب، دافعها الفزع من ضياع السلطة، وليس من الغريب على العراقي أن تختلط علية الأوراق، فلا يستطيع الفرز بين المسألتين، فالفكر العراقي الاجتماعي والسياسي يتميز بظاهرة التعميم وتوسيع رقعة الفعل ليشمل مجموعه من الناس، وقد يصدر التعميم في بعض الأحيان بشكل عشوائي، وفي حين أخر بشكل عرضي، فالمجموع يأخذ بجريرة فعل فرد، ويحسب على جميع أبناء المجموعة.واليوم نلاحظ أن الثقافة العراقية صارت تفرض المحاصصة والانتقاء الطائفي، بمعنى علو المكانة للطائفة، والعشيرة، إذ يجلب المسئول أقاربه، ويبعد أو يقصي الآخرين، لقد خرجت صبغة مجلس الحكم المعتمدة على نسب معينة وتوزيع طائفي مدروس من قبل الدوائر المسئولة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك تصوراً واقعياً عن التكوين الاجتماعي والديني للمجتمع العراقي[٧].

تعاني حكومة المحاصصة الطائفية في العراق من تمزق العلاقة بين الدولة والمجتمع، نتيجة لتعبيرها وبشكل واضح عن المصالح الضيقة والمباشرة لفئة محدودة جداً من المجتمع، ففي الوقت الذي يشهد فيه المجتمع العراقي يومياً ممارسات تعبر عن السلوك المصلحي في شكله الغريزي الأولي الذي يقوم به ذوو السلطة، ويشهد من جهة أخرى الشعارات التي ترفعها هذه السلطة وبشكل يومي في تعبير عن تمثيلها للمصالح العامة، ودعواها إلى العمل من أجل الأفكار والقيم الجامعة، ولكن ما تقوم به بالفعل هو تفتيت النسيج الاجتماعي لتتمكن من كل مفاصلة، إن هذه الحكومة تعمق الفوارق بين طاقمها وبين سائر المجتمع، حيث تميز فئة محدودة تضع بين يديها مقاليد السلطة والقرار[٨].

لقد تحول المجتمع العراقي إلى جماعات وتكتلات تتراوح بين التعصب والتطرف السياسي والمذهبي، فقد تم تشكيل الحكومة العراقية بعد الاحتلال وفق سياسة المحاصصة الطائفية والعرقية، هذه العملية أجهزت على العمل السياسي الحقيقي وخلقت ظروفاً جديدة في تعطيل بناء المؤسسات السياسية، في حين استمرت الحكومات المتعاقبة على نفس الأسس وتحت مسميات متعددة (التوافق، الوحدة الوطنية، الشراكة الوطنية) وهي في حقيقتها نوع من المحاصصة الطائفية وقد تجسد ذلك في تشكيل الجيش بنص الدستور[٩]، فضلا عن مجلس النواب الذي يتصرف أعضاؤه على أساس الولاء الطائفي والعرقي الضيق فأدى هذا الوضع إلى التخندق الطائفي والعرقي وانحسار الولاء للوطن وولادة مشوهة للتطرف بكل إشكاله.
إن اقتسام السلطة بين ممثلي الطوائف وفق نظام المحاصصة يعمق الانقسام الطائفي بين مكونات المجتمع العراقي ويقلل من إمكانات التعاون والثقة، إضافة إلى ذلك فإنه يقلص دوائر النشاطات المشتركة والتي تعد أحد ضمانات التعيش بين هذه المكونات، فالمحاصصة السياسية أحد أهم المعوقات التي تقف في وجه تحقيق الاستقلال واستعادة السيادة، ثم أنها تؤدي إلى ترسيخ الانقسام الطائفي أكثر فأكثر وكل هذا يتم على حساب وحدة المجتمع العراقي وتماسكه، فالنظام الطائفي فشل في النهوض بأحد أهم الوظائف الأساسية للنظام السياسي المتمثلة في تشكيل الوحدة، انطلاقاً من التنوع والاختلاف، أي بناء الوحدة والتماسك والانصهار والمواطنة على مقومات القوة الموجودة في المجتمع. اذاً النتيجة التي تؤديها المحاصصة الطائفية هي ظهور مجموعه أو مجموعات براغماتية، هدفها تحقيق اكبر قدر ممكن من المنفعة الشخصية، أو الحزبية، أو في حدود ضيقة، مع استبعاد كل من لا يسير ضمن سياسة هؤلاء، وتهميش كل صوت وطني هدفه الإصلاح وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين الجميع.

٢. استبعاد الوجود

يعد استبعاد الوجود هو أخطر مظاهر الاستبعاد التي ظهرت بعد الاحتلال الأمريكي، وهو إزاحة واجتثاث وجود الإنسان، بمعنى إنهاء حياته وتصفية وجودة، بوسائل وأدوات مختلفة. فقد عاش المجتمع العراقي فترة طويلة من الزمن الماضي لم يألف عمليات القتل ألعمدي، والاغتيال، إلا لأغراض الثأر، وغسل العار، وبعض أنواعه الجنائية التي لم تزد نسب تكرارها في مجتمعهم عن تلك التي تحدث في المجتمعات القريبة، وتتكرر بصورة متفرقة أو بين فترة وأخرى تكاد المسافة الزمنية بينهما أن تكون ممتدة نسبياً وذلك لأسباب تعود على الأغلب إلى واحده أو أكثر من عوامل الردع التالية:

أ. العامل الديني الذي يتأسس على أيمان راسخ بتحريم قتل النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق.

ب. العامل العقابي من خلال فرض القضاء عقوبات رادعة تصل حد الإعدام على القتل العمد.

ت. العامل الإنساني أو الحضاري حيث النظرة بقدر معقول نسبيا إلى إنسانية الإنسان كقيمة، وإلى وجوده كحاجة عامة.

إن عوامل الردع أعلاه توقف تأثيرها بعد ٩نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، ونتيجة لهذا التوقف أو التعطيل انطلقت الانفعالات السلبية المكبوتة من مكامنها، وتفاعلت مع عوامل السياسة المظللة داخلياً، والنوايا المبهمة خارجياً، وأخطاء الإدارة العامة، والتعامل النفسي والمعنوي غير الصحيح، فأنتجت بتفاعلها مجموعة دوامات فوضى أكثرها إيلاما وتأثيراً تلك التي تتعلق بأعمال القتل ألعمدي، والاغتيالات شبه اليومية، والتي لا يستثنِ الفاعلون في مجالها الناس العاديون، والقادة الحكوميين، من عسكر ومدنيين، والبعثيين السابقين، والسياسيين الوطنيين، والعلماء الاختصاصيين، وغيرهم[١٠]. هنا لابد من التأكيد على واحد من أهم مظاهرة أستبعاد الوجود في المجتمع العراقي، هو القتل على الهوية، بمعنى أن القتل

يتم على أساس الانتماء الطائفي، ودائماً ما تتم هذه العمليات الطائفية بأيدي مجاميع ومليشيات مسلحة، وغالباً ما تكون موجه ومدربه وتنتمي من حيث الظاهر إلى طائفة معينة. ولكنها في الحقيقة لا تمثل ألا نفسها في القتل والإجرام بحق العراقيين، وتحقق مصالح جهات متنوعة ومختلفة، على حساب وحدة الشعب العراقي، وانهيار نظامه الاجتماعي، وتمزق نسيجه الاجتماعي، وقد تفننت واجتهدت هذه المجاميع والمليشيات المسلحة بأساليب القتل وطرق التعذيب المبتكرة التي لم يعرفها إفراد المجتمع العراقي من قبل، وأصبحت الكثير من هذه المجاميع تتفاخر بإعداد ضحاياهم وطرق تعذيبهم وقتلهم ومن ثم رميهم في أماكن جمع النفايات، أو في جانب الطريق، وبعضهم يتم رميه في نهر دجلة، حتى أن مناظر الجثث في هذا النهر أصبحت مألوفة لدى الكثير من العراقيين، وقامت الجهات المختصة بنصب شبكة لتجميع الجثث في نهر دجلة وبمناطق مختلفة، أهمها وأقربها عن العاصمة بغداد الشبكة التي تم نصبها جنوب مدينة المدائن تحت جسر الصويرة.

وفي رصد لأعداد القتلى العراقيين منذ أول أيار/ مايو ٢٠٠٣ وحتى أول آذار/ مارس ٢٠٠٦، أتضح أنه في الفترة من أول مايو ٢٠٠٣ وحتى ١٩مارس ٢٠٠٤، كان متوسط عدد القتلى العراقيين ٢٠ قتيلاً يومياً، وفي الفترة من ٢٠مارس ٢٠٠٤ وحتى ١٩مارس ٢٠٠٥ كان متوسط عدد القتلى ٣١ قتيلا يومياً، وفي الفترة من ٢٠مارس ٢٠٠٥ حتى أول مارس ٢٠٠٦، كان المتوسط ٣٦ قتيلاً يومياً، أي إن إعمال القتل الطائفي في ازدياد، وإذا تابعنا القتلى العراقيين منذ مايو ٢٠٠٥ حتى ابريل ٢٠٠٦ يتضح أن العنف كان متجهاً إلى الانخفاض ألا انه في الشهور الأخيرة خاصة عقب استهداف المقامين في سامراء وما تلاها من تبادل القتل الطائفي بين الشيعة والسنة اتجهت إعمال القتل للازدياد[١١].

وقد أعلنت الأمم المتحدة عن مقتل أكثر من ٣٤ إلف مدني عراقي في أعمال عنف طائفي خلال عام ٢٠٠٦، وألقت باللوم في تصاعد أعمال العنف والقتل الطائفي على الحكومة العراقية والمليشيات وما أسمته "فرق الموت" الشيعية، وقال رئيس مكتب حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في العراق إن ٣٤٤٥٢ مدنياً قتلوا، وأصيب أكثر من ٣٦ الفاً آخرين

خلال عام ٢٠٠٦، ويعني ذلك إن معدل القتلى العراقيين وصل إلى نحو ١٠٠ قتيل يومياً خلال عام ٢٠٠٦ في شتى انحاء العراق، وارتفع هذا المعدل إلى ١٢٠ قتيلاً في اليوم الواحد خلال شهري سبتمبر واكتوبر ٢٠٠٦، وأوضح المسئول الدولي أن عدد القتلى في بغداد ارتفع خلال شهري نوفمبر وديسمبر من عام ٢٠٠٦ إلى ٣٧٣١ قتيلاً، وقد جاءت إحصاءات الأمم المتحدة لتشكل ثلاث أضعاف ما أعلنته تقديرات الحكومة العراقية، وتعتبر أكثر بكثير من أي إحصاءات أصدرها مسئولون عراقيون[١٢].(أنظر الجدول رقم١).

جدول(١)يوضح متوسط عدد القتلى مايو ٢٠٠٥ – مارس ٢٠٠٧

الشهر	السنة	عدد القتلى
أيار/ مايو	٢٠٠٥	١١٨١
حزيران/ يونيو	٢٠٠٥	١١٨٨
تموز/ يوليو	٢٠٠٥	١٣٩٣
آب/ أغسطس	٢٠٠٥	٢٠٧٨
أيلول/ سبتمبر	٢٠٠٥	١٢١١
تشرين الأول/ أكتوبر	٢٠٠٥	١١٠٠
تشرين الثاني/ نوفمبر	٢٠٠٥	١١٩٢
كانون الأول/ ديسمبر	٢٠٠٥	٩١٦
كانون الثاني/ يناير	٢٠٠٦	٦١٣
شباط/ فبراير	٢٠٠٦	٥٢٤
آذار/ مارس	٢٠٠٦	١٢٩٤
نيسان/ أبريل	٢٠٠٦	١١٥٥
أيار/ مايو	٢٠٠٦	غير متوفر
حزيران/ يونيو	٢٠٠٦	١٠١٠
تموز/ يوليو	٢٠٠٦	١٢٠٧
آب/ أغسطس	٢٠٠٦	٩٢٤
أيلول/ سبتمبر	٢٠٠٦	١٢٢٩
تشرين الأول/ أكتوبر	٢٠٠٦	١٤٢٨
تشرين الثاني/ نوفمبر	٢٠٠٦	١٩٧٨
كانون الأول/ ديسمبر	٢٠٠٧	٢٠٨٠
كانون الثاني/ يناير	٢٠٠٧	غير متوفر
شباط/ فبراير	٢٠٠٧	١٦٤٥
آذار/ مارس	٢٠٠٧	١٨٦١

المصدر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي، ٢٠٠٥-٢٠٠٦، مصدر سابق، ص٣٤٣. وكذلك: التقرير الاستراتيجي، ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مصدر سابق، ص٢٧٩.

من خلال نظره سريعة إلى جدول (١)، يتضح أن أعداد القتلى العراقيين ومن شهر كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٥ بدأت بالانخفاض وبصورة واضحة خلال الثلاث أشهر التي سبقت تفجيرات سامراء، ألا أنها سجلت لها أعلى ارتفاع ومنذ احتلال العراق في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، فقد بدأت أعداد القتلى بالارتفاع، وانتشرت الجثث مجهولة الهوية في مناطق بغداد كافة، ولكنها تفاوت بين منطقة وأخرى، وغالباً ما تزداد أو يكثر مناظر الجثث المجهولة الهوية في المناطق المغلقة لطائفة بعينها، أو في مناطق الضواحي، أو مناطق تجمع النفايات. وشهدت مدينة بغداد خلال الفترة التي تلت تفجيرات سامراء مرحلة تاريخية مظلمة لم تشهدها، ولم تألفها من ذي قبل، فقد ساد النهج الطائفي الواضح، وازدادت عمليات القتل الطائفي وتلونت مدينة بغداد بألوان الطائفية وأصبحت الحياة في بعض المناطق شبه مستحيل أن لم يكن مستحيل، واختفى صوت المؤذن بمناطق كثيرة وارتفع بغيرها وكثرت نداءات الاستغاثة في المساجد. وأصبح أغلب السياسيين يتبجحون بحجة الدفاع عن الطائفة ومن كلا الطائفتين، سواء من خلال مؤتمراتهم التي تعقد داخل العراق أو خارجه، أو من خلال وسائل الأعلام الطائفية، وحتى من خلال منابر المساجد في يوم الجمعة، والنتيجة التي حدثت أن الشعب قُتل وهُجر وأزداد فقراً، وهم ازدادوا غنى وثراء وفساد. وبصورة غير منتظمة وغير كاملة، وضعت وزارات الدفاع والداخلية والصحة العراقية، بيانات وتقارير بإحصاءات تتعلق بأعداد القتلى المدنيين ورجال الشرطة والأمن، وأصبحت موحده هذه البيانات خلال عام ٢٠٠٨ أكثر من ذي قبل، لأن هذه الوزارات قامت بإرسال معلومات متشابهه إلى وكالات الأنباء، أنظر الجدول رقم(٢).

بالإضافة إلى مصادر الحكومة العراقية، نشرت جماعات أكاديمية وإعلامية وأخرى لا تتوخى الربح، تقديرات غير رسمية لأعداد القتلى المدنيين ورجال الشرطة والأمن العراقيين، ففي دراسة واحدة شكل فريق من المحققين من وزارة الصحة في بغداد، ووزارة التخطيط الكردستانية، ووزارة الصحة الكردستانية، والهيئة المركزية للإحصاءات تكنولوجيا المعلومات في بغداد، ومنظمة الصحة العالمية، مجموعة الدراسة "مسح صحة الأسرة العراقية"

وذلك للبحث في معدل الوفيات ذات الصلة بالعنف في العراق، وقد قام معدو المقابلات في دراستهم العنقودية بزيارة ٨٩،٤٪ من ١٠٨٦ مجموعة الأسر، وكان معـدل اسـتجابة الأسـر ٩٦،٢٪، وخلصوا إلى أنه كان هناك ما يقدر بـــ ١٥١٠٠٠ حالة وفـاة ذات صـلة بـالعنف من آذار/ مارس ٢٠٠٣ إلى حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ ضمناً، وأن العنف كان السـبب الرئيسـي لوفيات الرجال بين سن الـــ ١٥ والــــ ٥٩ خلال الأعوام الثلاثة الأولى الـتي تلـت غـزو ٢٠٠٣، ولم تميز هذه الدراسة بـين مختلـف ضـحايا العنـف، مثـل المـدنيين في مقابـل رجـال الشرطة أو إفراد قوات الأمن[١٣].

جدول(٢)يوضح أعداد القتلى المدنيين ورجال الشرطة والأمن بحسب بيانات الوزارات العراقية

الشهر	السنة	القتلى المدنيون	القتلى من رجال الشرطة والأمن
كانون الثاني/ يناير	٢٠٠٨	٤٦٣	٧٨
شباط/ فبراير	٢٠٠٨	٦٣٣	٨٥
آذار/ مارس	٢٠٠٨	٩٢٣	١٥٦
نيسان/ أبريل	٢٠٠٨	غير متوفر	غير متوفر
أيار/ مايو	٢٠٠٨	٥٠٤	٥٩
حزيران/ يونيو	٢٠٠٨	غير متوفر	غير متوفر
تموز/ يوليو	٢٠٠٨	٣٨٧	٧٨
آب/ أغسطس	٢٠٠٨	٣٨٣	٤٨
أيلول/ سبتمبر	٢٠٠٨	٣٥٩	٨١
تشرين الأول/ أكتوبر	٢٠٠٨	٣٧٨	٤٠
تشرين الثاني/ نوفمبر	٢٠٠٨	٢٩٧	٤٣
كانون الأول/ ديسمبر	٢٠٠٨	٢٤٠	٧٦
كانون الثاني/ يناير	٢٠٠٩	١٤٠	٥١
شباط/ فبراير	٢٠٠٩	٢١١	٤٧
آذار/ مارس	٢٠٠٩	١٨٥	٦٧
نيسان/ أبريل	٢٠٠٩	٢٩٠	٦٥
أيار/ مايو	٢٠٠٩	١٣٤	٢١
حزيران/ يونيو	٢٠٠٩	٣٧٠	٦٨
تموز/ يوليو	٢٠٠٩	٢٢٣	٥٢
المجموع	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٦٠٢٠	١١٢٥

لمصدر: من إعداد مصلحة الأبحاث في الكونغرس، نقلاً عن: هنا فيشر، أعداد الضحايا في العراق، ترجمات مهمة، مجلة المستقبل لعربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد٣٧٠، ٢٠٠٩، ص١٥٨.

٣. الاستبعاد المكاني (التهجير)

أصبحت المداهمات التي يقوم بها جيش الاحتلال، وانتشار المليشيات المسلحة في الشوارع والأزقة مظهراً من مظاهر الحياة اليومية، حيث واجه العراقيون خيار الموت أو الخضوع لعمليات التهجير، التي تمارس بشكل واسع على أساس عرقي أو طائفي، حيث أضطر المواطنين وأبنائهم للهجرة من أماكن سكناهم إلى مناطق أخرى ذات أغلبية من العرق أو الطائفة التي ينتمون إليها، تاركين المناطق التي تربوا فيها هم وإسلافهم لأغلبيات أخرى، وقد أدت هذه الأوضاع إلى نزوح عدد كبير من التلاميذ إلى مناطق أخرى لا تتوفر فيها المدارس الكافية لاستيعابهم، كما أن أكثرهم لم يكن قادراً على الانتظام في الدوام الرسمي بسبب عدم وجود منازل تؤويهم، أو لأنهم أجبروا على ترك كل ما يمتلكون والخروج بحياتهم من مناطق سكناهم الأولى(١٤). ربما كان التهجير، أو الفرز الطائفي من أخطر الظواهر التي ترتبت على عملية الاقتتال بين الطوائف والتي يرى البعض أنها تخدم في النهاية مخطط تقسيم البلاد إلى كيانات طائفية، والتي ظهرت بقوة بعد تفجيرات سامراء، وهي الظاهرة التي تعني إجبار أو اضطرار أتباع طائفة معينة إلى ترك المناطق التي بها أغلبية من إتباع الطائفة الأخرى، خشية التعرض للقتل أو الأذى من جانبهم، ونتيجة لذلك لجأت كثير من الأسر السنية إلى الهجرة من المناطق التي بها أكثرية شيعية، ونفس الشيء بالنسبة للأسر الشيعية التي تقطن مناطق بها أغلبية سنية(١٥). ومنذ بداية ٢٠٠٦، وبينما كانت العمليات العسكرية المستمرة تدفع الناس إلى هجر مناطقهم، أصبح القتل، أو العنف الطائفي سبباً رئيسياً للنزوح، خصوصاً في بغداد وتقدر مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين أن العنف الطائفي أدى إلى نزوح ما لا يقل عن ٧٣٠,٠٠٠ شخص بعد الهجمات على مرقد الإمامين العسكريين(عليهم السلام) في سامراء بين شباط/ فبراير ٢٠٠٦، وآذار/ مارس ٢٠٠٧ (١٦)، ويعتبر معظم العراقيين مهددين بسبب انتمائهم الديني أو معتقدهم، وقد هاجمت المليشيات الطائفية والمجموعات المسلحة الجوامع، والأسواق، والقرى، كما يزداد استهداف الإحياء المختلطة بشكل كبير. وقد ترتب على حالة الذعر التي تسيطر على الشارع في بغداد وبعض

المحافظات، بسبب أعمال العنف الطائفي، حراك سكاني كبير من المناطق التي اعتقد الناس أنها تشكل بؤراً للخطر إلى مناطق بدت لهم أقل خطراً أو أكثر أمناً، لقد قدر الباحثان بايمان وبولاك في معهد بروكنز في بحثهما الصادر في مطلع عام ٢٠٠٧م، الحراك السكاني لغاية نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٦م، وذلك كما يأتي[١٧]:

- ٢٠٠٠٠٠٠ مليون غادروا إلى الدول المجاورة.
- ١,٦٠٠،٠٠٠ مليون وستمائة إلف نزحوا داخلياً.
- ١٠٠,٠٠٠ مائه إلف رحلوا إلى المناطق الكردية.
- ٢٠٠,٠٠٠ مائتين إلف من العرب السُنة هاجروا من مناطقهم بسبب القتال بين الجماعات السنية العربية والأمريكان في مناطق غرب العراق.
- ٥٠٠,٠٠٠ خمسمائة إلف من العرب الشيعة الذين يسكنون في مناطق مختلفة من العراق هاجروا إلى مناطق جنوب العراق.
- ٣٠,٠٠٠ – ٥٠,٠٠٠ إلف لاجئ فلسطيني هاجروا من العراق بسبب مهاجمتهم من قبل بعض الأحزاب الذين يرون أنهم أجانب وحليفين للنظام السابق.

لقد واجه اللاجئون الفلسطينيون في العراق ظروفاً صعبة جداً، وهم يتعرضون للتهديد والهجمات باستمرار، وقد أعلنت مصادر إعلامية فلسطينية في بداية عام ٢٠٠٧، أنه حصل أكثر من ٦٥٥ هجوماً ضد الفلسطينيين، وقتل ما لا يقل عن ١٨٦ شخصاً، ويعيش الفلسطينيون المقيمون في بغداد في حالة خوف وتهديد دائم على حياتهم، وقد عبروا مراراً عن رغبتهم بالمغادرة في أسرع وقت ممكن، لكن لا يستطيع كثير منهم مغادرة العراق، لأنهم لا يملكون وثائق سفر، وقد أكدت تقديرات مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين أن نحو ٨٥٠ فلسطينياً من العراق عالقون في المنطقة الحدودية مع سوريا، وهناك مجموعه عددها ٣٦٥ فلسطينياً يعيشون على الحدود، حيث يرفضون العودة إلى العراق، وترفض السلطات السورية إدخالهم إلى أراضيها، أما الدول المجاورة مثل الأردن، والكويت، والسعودية، وسوريا، فأنها لا تسمح للفلسطينيين الراغبين بالمغادرة بالعبور إليها، وليس لديهم إيه

إمكانية للعودة اليوم إلى الأراضي الفلسطينية[١٨]. وأعلنت الأمم المتحدة في يناير ٢٠٠٦. أن العنف في العراق أدى إلى أكبر موجة نـزوح في الشـرق الأوسـط منـذ أنشـاء إسـرائيل عـام ١٩٤٨، وقالت المنظمة الدولية إن واحد من كل ثمانية عراقيين نزحوا عن ديارهم، مشـيره إلى أن نصف مليون شخص تركوا منازلهم خلال الأشهر الستة الأخيرة فقط، وبشـكل عـام يعتقـد أن مليـوني شـخص غـادروا العـراق، في حـين نـزح ١,٧ مليـون شـخص داخـل العراق[١٩]. وفي الفترة من كانون الثاني/ يناير وحتى تشرين الأول/ أكتـوبر ٢٠٠٧، تسـببت الأزمة الطائفية في تشريد نحو مليون عراقي والدفع بهم إلى سـوريا، بالإضـافة إلى نحـو ٤٥٠ ألفاً آخرين هربوا من العراق عام ٢٠٠٦، كانت نسبة هؤلاء اللاجئين من الطبقـة الوسـطى المتعلمة، والتي تمثل الوعاء الرئيسي للوعي القومي والوحدة الوطنية، وأن هناك تدهوراً حادا في المستوى التعليمي الذي يحصل علية أبناء هؤلاء اللاجـئين، ممـا لا ينبـأ بخـير علـى وضـع الأجيال القادمة، كما أن العديد من الفتيات والنساء قد لجأن، تحت ضغط الحاجة، للعمل في تجارة الجنس والدعارة[٢٠]، وخلال الأعوام الستة المنصرمة، هُجر أكثر من ٤ ملايين عراقي، منهم نحو مليونين وثمانمائة ألف-مهجر في العام ٢٠٠٨، وعدد اللاجئين في دول مجاورة يُقدر كما هو واضح في الجدول(٣).

جدول(٣)

يوضح أعداد المهجرين في بعض الدول العربية

الدولة	عدد المهجرين
سوريا	١,٢٠٠,٠٠٠
الأردن	٤٥٠,٠٠٠ – ٥٠٠,٠٠٠
لبنان	٥٠,٠٠٠ – ١٠٠,٠٠٠
مصر	حتى ٧٠,٠٠٠
إيران	٥٤٠٠٠
تركيا	١١٠٠٠
الخليج	٢٠٠,٠٠٠
أوربا وأمريكا الشمالية ونيوزيلندا	٢٠٠,٠٠٠

وقد عكس معدل سرعة التهجير نمط الحرب والوضع السيء في العراق، فحين تصاعد العنف، هاجر مزيد من الناس من مجتمعاتهم، إما لأنهم كانوا مستهدفين مباشرة، أو مذعورين بسبب عنف أو قتل طائفي، أو عاجزين عن مواصلة تدبير أمور معيشتهم[٢١]، وبينت تقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، أن طلبات اللجوء للعراقيين في الدول الصناعية ارتفعت بنسبة ٧٧٪ عام ٢٠٠٦[٢٢]. لقد أزداد التوتر في الدول المجاورة، لأن الإعداد المتزايدة للاجئين تربك الخدمات العامة، فقد أصدرت السلطات السورية قراراً بتشديد القيود على اللاجئين العراقيين، إذ لم تعد العناية الصحية مجانية، كما تقلصت تأشيرة الدخول من ستة أشهر إلى ثلاثة، وأصبح على اللاجئ مغادرة القطر والعودة لتجديد التأشيرة، أما لبنان فقد أغلق حدوده أمام اللاجئين العراقيين، وزادت السلطات اللبنانية من

احتجاز الوافدين غير القانونيين، بحيث أجبرت اللاجئين على الاختيار بين السجن أو الترحيل، وفي الأردن شددت السلطات قوانين الهجرة، تحسباً من عدم استقرار الأوضاع لديها، وطالبت العراقيين بحيازة نوع جديد من جوازات السفر[٢٣]، هذه الإجراءات زادت من عدم شعور العراقيين بالأمان في الأردن، وبخاصة أن عمان أغلقت حدودها في وجه الشبان اليافعين، مجبرة العائلات على الانفصال بعضها عن بعض، كما منعت دخول الأطفال العراقيين إلى المدارس الحكومية، كذلك ذكرت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين أن موظفي الحدود يمنحون أحياناً تأشيرة عبور مؤقتة، تنتهي خلال أيام ويبقى اللاجئ العراقي عرضة للترحيل[٢٤]، ولم يكن حال مصر أفضل من دول الجوار العراقي، فسمة الدخول للأراضي المصرية بالنسبة للعراقي أصبحت حلم لا يناله ألا رجال الحكومة والتجار، فقد تراوحت أسعار سمه الدخول ما بين ١٠٠٠ – ١٥٠٠ دولار أمريكي، ومع صعوبة الحياة في هذه البلدان ألا أنها قد أصبحت لها قضية المهجرون أو اللاجئون العراقيين قضية أمن قومي وأصبحوا يطالبون بتعويضات ودعم من مؤتمرات أقيمت لهذا الأمر بالتعاون مع الأمم المتحدة. أما على صعيد الداخل، فلم تسلم منطقة من مناطق المجتمع العراقي من التهجير(عدا محافظات إقليم كوردستان في شمال العراق والتي كانت من المناطق الجاذبة للمهجرين، بسبب الوضع الأمني المستقر)، ولكن بدرجة أكبر تعرضت مدينة بغداد بجانبيها الكرخ والرصافة، وعانى الأفراد في بغداد من صعوبة الحصول على مسكن ملائم ومناسب لهم ولعوائلهم، ويتضح من الجدول (٤)، عدد العوائل والأفراد النازحين من مناطق واقضيه بغداد.

جدول (٤)

يوضح العدد الكلي للعوائل النازحة من مناطق بغداد

المحافظة	القضاء	عدد العوائل	عدد الإفراد	معدل حجم العوائل
بغداد	قضاء أبو غريب	4039	24903	6.2
	قضاء الأعظمية[٢٥]	13653	82013	6.0
	قضاء الكاظمية	12664	74594	5.9
	قضاء الرصافة	21285	127456	6.0
	قضاء الصدر	4794	30265	6.3
	قضاء الكرخ	31228	181926	5.8
	قضاء المدائن	4971	34347	6.9
	قضاء المحمودية	1431	9360	6.5
	قضاء الطارمية	3517	19769	5.6
	غير معروف	2755	16884	6.1
المجموع		100337	601517	6.0

المصدر: جمهورية العراق، وزارة المهجرين والمهاجرين، دائرة المعلومات، خلاصة نتائج تسجيل النازحين، الطبعة التاسعة، بغداد، كانون الأول، ٢٠٠٨، ص٦.

يتضح من الجدول (٤)، أن التهجير أو الهجرة أو ما يسمى بالنزوح قد شمل جميع مناطق العاصمة العراقية بغداد ولم يستثنى أي شارع، أو حي، أو منطقة، ولكن كان بدرجات وبنسب متفاوتة ومختلفة، حيث يرتفع في مناطق الكرخ، وينخفض في مناطق

الرصافة، وأصبحت الكثير من مناطق بغداد مدن أشباح خالية من السكان، وأن وجدوا فهم في منازل متناثرة ومتباعدة هنا وهناك، ولا يمارسون الكثير من أنشطتهم الاعتيادية بسبب سيطرة المسلحين على مناطقهم وخوفهم من القيام بأي شيء قد لا يطيب للمسلحين فيلقوا حتفهم. ولأول مرة في تاريخ المجتمع العراقي بشكل عام، ومجتمع مدينة بغداد خاصة- تصبح مناطق وأحياء بغداد عبارة عن كانتونات مغلقة لطائفه معينة، فهي لم تعرف التجانس يوماً ما، وكانت مختلطة ومتداخلة في جميع المناطق والإحياء والشوارع، وهذه الكلام ينطبق على مدينة بغداد بجانبيها الكرخ والرصافة. وقد سعى معظم هؤلاء المهجرين (النازحين داخلياً)، إلى الحصول على ملجأ أو مسكن عند الأقارب، أو في الجوامع، أو في المباني الفارغة، أو في مباني أو دور مملوكه للدولة، أو السكن في الخيام، ونظراً لمحدودية الحصول على مصادر العيش، وضعف الخدمات أو انعدامها، والبطالة، وعدم وجود فرص التعليم، يعيش معظم المهجرون في ظروف سيئة جداً، وتعتبر المباني العامة بصورة خاصة غير صحية بسبب ما تعرضت له إثناء الحرب، وغالباً ما تكون مزدحمة، وتفتقد إلى المياه النظيفة، ورداءة الخدمات الصحية، وانتشار الأمراض المعدية، بالإضافة إلى ذلك يبقى المقيمون في هذه المباني مهددين بالطرد باستمرار، ومن دون تأمين مأوى بديل لهم، أما المهجرون والساكنين في الخيام، فعليهم الاختيار بين المناطق البعيدة عن نشاطات الميليشيات والجاميع المسلحة والعمليات العسكرية، أو المجازفة والسكن بأخطار المواقع القريبه من التعليم والخدمات الصحية والخدمات العامة.لقد اتسعت موجه التهجير وزادت بشكل واضح بعد تفجير مرقد الإمامين عليهم السلام في سامراء(أنظر الجدول رقم٥)، فبعد القتل وحرق المساجد، جاء التهجير مكملاً لإعادة رسم الخارطة الديمغرافية لمدينة بغداد، من خلال موجه ضربت جميع المناطق والإحياء، وسادت بعد ذلك عملية تبادل المنازل بين السكان، حيث يعطي المواطن السني بيته الواقع في منطقة غالبية سكانها من المسلمين الشيعية إلى الشيعي، ويأخذ بيت المواطن الشيعي الواقع في المنطقة السنية، وبالعكس أيضا تتم مع المواطن الشيعي، بعضها كان يتم التبادل فقط، وبعضهم كان يعطي فرق مادي طبقاً لمساحة البيت وبعض المواصفات، وفي الغالب يقع ظلم على أحد الطرفين، لأن ما تحويه من أثاث وطريقة البناء وموقع البيت

يختلف من منطقة ومن عائلة إلى أخرى، ولكن الشيء المهم والواضح هنـا، هـو أنـه لم يكـن أحد يفكر في هذه الأمور، فـالتفكير محصـور بوجـود مـأوى والحفـاظ علـى سـلامة العائلـة وأفرادها، فظلاً عن اغتصاب الكثير من البيوت من قبل المهجرين سواء كانوا مـن السـنة أو من الشيعة، وكانت غالباً ما تتم عملية أنزال المهجرين في البيوت الخالية من السكان بمساعدة الجاميع المسلحة.

جدول(٥)

يوضح العوائل النازحة قبل وبعد أحداث سامراء

المحافظة	العوائل النازحة قبل أحداث سامراء	العوائل النازحة بعد أحداث سامراء
بغداد	١٢٢٥	٢٠,٠٠٠
٪	٪٦	٪٩٤

المصدر: جمهورية العراق، وزارة المهجرين والمهاجرين، دائرة المعلومات، المرحلون داخليا والنازحون في ١٥ محافظة، بغداد، بدون سنة، ص١٤.

خامساً: العوامل التي ساعدت على تحقيق الاستبعاد الاجتماعي

١. الحاكم المدني الأمريكي

لعب الحاكم المدني الأمريكي دوراً كبيراً في التأسيس للكثير من مظاهر الاستبعاد، سوا كان اجتماعي أو سياسي، أو أياً كان نوعه، فهو من أسس لنشأة نظام سياسي قائم على المحاصصة الطائفية، وهو من أصدر قرارات حل الكثير من المؤسسات الحكومية واستبعاد إفرادها، وكذلك هو المسئول عن تشكيل الجيش العراقي على أسس طائفية[٢٦]. فقد إصدار القرارات بحل وزارة الدفاع والداخلية والإعلام وبعض المؤسسات الأمنية وتسريح جميع إفرادها. فأصبح هؤلاء يعانون من الإقصاء والتهميش والاستبعاد بين ليلة وضحاها وفقدوا جميع الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها أيام حكم النظام السابق، وتحول الكثير منهم إلى محاربه الاحتلال والحكومة العراقية التي تشكلت بسبب هذا الاستبعاد والإقصاء، وبهذا الإجراء خلق السفير بول برايمر بقصد أو دون قصد الكثير من الأعداء للحكومة العراقية، وكان من الأحرى هو استيعابهم وإعادة تأهيلهم بما يتفق مع ما تم تأسيسه بعد الاحتلال الأمريكي.

٢. هيئة اجتثاث البعث[٢٧]

تعتبر هيئة اجتثاث البعث من أكثر الهيئات جدلاً في عراق ما بعد ٢٠٠٣، فقد عانى الكثير من إفراد المجتمع ولأسباب سياسية من قرارات هذه الهيئة، التي حرمتهم من الكثير من الحقوق والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها أيام حكم ما قبل ٢٠٠٣، وبغض النظر عن طبيعة الإفراد المستبعدين، فأنها كانت لم تميز بين الصالح والطالح، فأخذ الصالح بذنب الطالح وعانى الجميع من استبعاد اجتماعي وسياسي واقتصادي وحتى ثقافي، وتعرض الكثير من هؤلاء الإفراد للتهجير داخل أو خارج العراق، وتعرض البعض منهم للقتل،

وضعف لدى الكثير منهم قيم الولاء والانتماء والمواطنة، وأصبح الكثير منهم يعاني من الفقر المدقع، وضعف المستوى المعاشي.

٣. الجاميع والمليشيات المسلحة

لعبت الجاميع والمليشيات المسلحة دور كبير وبارز في تحقيق الاستبعاد الاجتماعي في المجتمع العراقي، وذلك من خلال عملياتها الإجرامية القائمة على الطائفية، من قتل وتهجير وتفجير لدور العبادة، والعمل على خلق مناطق سكنية متجانسة من حيث الانتماء الطائفي، بعد إن كانت مختلطة ومتحابة وتعيش في أمان وسلام. فقد قتل الكثير من أبناء المجتمع العراقي وفي مناطق مختلفة، والكثير من ضحايا هذه الجاميع يتم قتله إما على الاسم، أو طريقة الكلام، أو ملبس الشخص وما يعطيه من انتماء مناطقي احياناً. ولم تفرق هذه الجاميع بين الرجال والنساء، ولا بين الكبير والصغير، ولكن همها الوحيد إيقاع اكبر عدد ممكن من الضحايا من هذه الطائفة أو تلك. والكثير من هذه الجاميع مدعومة من خارج الحدود، سواء كانت سنية أو شيعية، وبعضها تمول من مصدر واحد تقريباً، الهدف منه خلق الفوضى واللا أمن في المجتمع العراقي، ومن ابرز سمات هذه الجاميع هو استبعاد الإفراد من خلال، القتل على الهوية، والخطف وتهديد الإفراد والعوائل وتهجيرهم من مناطق سكناهم.

٤. المداهمات والاعتقالات

عانى الكثير من إفراد المجتمع، وبمختلف مناطق العراق من مداهمات قوات الاحتلال الأمريكي، فكانت غالباً ما تكون مداهمات مركزة وهادفة، من أجل استبعاد شخص معين، أو إفراد معينين، أو كانت تستهدف مناطق بأكملها، وغالباً ما تتم هذه المداهمات من خلال المخبر السري وبأساليب طائفية مقيتة. ونتيجة لهذه المداهمات والاعتقالات فقد انعدمت الثقة بين أبناء المجتمع، وتمزقت الكثير من العلاقات الاجتماعية وتحللت، وهجر الكثير مناطقهم الأصلية، والذهاب إلى مناطق تحتويهم طائفياً من أجل الإحساس بالأمان والشعور بالطمأنينة.

سادساً: نحو سياسة اجتماعية لمواجهة الاستبعاد الاجتماعي

تأسيساً على ما سبق، لا بد من تقديم سياسة اجتماعية، أو رؤية يتم من خلالها القضاء على الاستبعاد الاجتماعي وتحقيق مجتمع العدالة والمساواة والرفاهية الاجتماعية، وذلك من خلال:

١. تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، والعدالة تشير إلى مبدأ أخلاقي يتم في ضوئه المساواة بين البشر في الحقوق والواجبات، وفي توزيع الفرص، وفي الثواب والعقاب، ومن ثم فإنه يحقق الانسجام والسلام بين أعضاء المجتمع الواحد، ويمنحهم الفرص لبناء مجتمع قادر على الانجاز والاستمرار في الحياة. ويتأسس المبدأ الأخلاقي للعدل على النظر للفرد على انه إنسان يتساوى في إنسانيته مع الآخرين. وأن البشر وإن اختلفوا – في ثرواتهم وأديانهم ولغتهم – فإنهم جميعا يشتركون في كونهم بشرا، لهم الحقوق في الحرية والعيش الكريم والآمن والتمتع بالعدل والسلام. ولهذا فإن المبدأ الأخلاقي للعدل هو مبدأ عام يُشتق من الأديان كما يُشتق من القانون الطبيعي[٢٨].

٢. تحقيق وتعميق مبدأ المواطنة والمساواة بين الإفراد، والتأكيد على إن جميع الإفراد متساوون في الحقوق والواجبات، ولا يتميز أحداً منهم بسبب النوع أو اللون أو الدين أو العرق، ولا يوجد شخص فوق القانون، وضرورة معاقبة كل الخارجين على القانون، فالمساواة وتحقيق المواطنة والعدالة الاجتماعية لا تتم في مجتمع يقوم على الفوضى وفقدان هيبة الدولة.

٣. رفع المستوى المعرفي والصحي لجميع أبناء المجتمع، وضرورة حصول جميع الإفراد على تعليم جيد، وخدمات صحية كافية. وان لا تتميز منطقة عن منطقة، ولا محافظة عن محافظة، وإنما خدمات معرفية وصحية متساوية بين الجميع.

٤. لا بد من إعادة تعريف الدولة بما يضمن إعـادة هيبتهـا، والابتعـاد بمؤسسـاتها عـن المحاصصـة الطائفيـة والسياسـية، وأن يكـون اختيـار الشـخص المناسـب في المكـان المناسب، والتوزيع العادل للثروات بما يضمن المساواة بين أبناء المجتمع كافـة. فظـلاً عن إعادة كتابة الدستور، أو إلغاء جميع الفقرات التي تحـوي ضـمناً أو صـراحتاً أي تمييز أو انحياز لطرف على حساب الأخر.

٥. خلق برامج وفرص عمل للشباب، بما يضـمن اندماجهم في الحيـاة العامـة والقضـاء على البطالة، وتفعيل برامج الرعاية الاجتماعية وتوسيعها لتشمل أعمار مختلفة.

المصادر والهوامش

حسب ورودها في الفصل الثالث

1. Understanding Social Exclusion, Edited by: John Hills, Julian Le Grand, David Piachaud, Oxford University Press, New York, 2002.

٢. حدث هذا التفجير في يوم٢٢/ ٢/ ٢٠٠٦، و تبعها ظهور الكثير من مظاهر الاستبعاد الاجتماعي التي حدثت في بغداد وبعض مناطق الجنوب من أعمال قتل وتهجير وتفجير وحرق المساجد.

٣. أنظر: احمد حسين، **الاستبعاد الاجتماعي**، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد٤٤، العدد٣، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٧، ص١٢٩. عرض للكتاب الانكليزي: David Byrne: **Social Exclusion**, Open University press, London, UK, 2005, 2nd edition.

٤. جون هيلز وآخرون(محررين)، **الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم**، ترجمة محمد الجوهري، عالم المعرفة، العدد٣٤٤، الكويت، ٢٠٠٧، ص٧٠.

٥. يكاد لا يخلو شهر من أشهر السنة من إحدى المناسبات التي يسميها النظام في ذلك الوقت 'وطنية'، ويتم تعطيل الحياة العامة من اجل الاحتفال بهذه المناسبة، وإغلاق المحلات وإعطاء أوامر لسيارات النقل الخاص بنقل المواطنين مجاناً من والى مكان الاحتفال، وكان العراقيين يطلقون اسم 'السخرة' على ظاهرة نقل المواطنين مجاناً بسياراتهم الخاصة.

٦. أنظر: بول برايمر، **عام قضيته في العراق**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦، ص١٠٨.

٧. خضر عباس عطوان، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٣٠، أغسطس ٢٠٠٦، ص٤٤.

8. Gabriel Ben-Dor, **State and Conflict in the middle East,** Emergence of the postcolonial state, New York, praeger, 1983, p.p. 17-19.

٩. المادة(٩) أولاً: أ: تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي، بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز أو إقصاء، وتخضع لقيادة السلطة المدنية، وتدافع عن العراق، ولا تكون أداة لقمع الشعب العراقي، ولا تتدخل في الشؤون السياسية، ولا دور لها في تداول السلطة. للاطلاع على الدستور العراقي: http://www.momd.gov.iq

١٠. سعد العبيدي، **دوامات المحنة**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى،٢٠٠٧. ص٢٦٦.

١١. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي**، ٢٠٠٥-٢٠٠٦، الأهرام، مصر، ٢٠٠٦، ص٣٤٢.

١٢. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي**، ٢٠٠٦-٢٠٠٧ الأهرام، مصر، ٢٠٠٧، ص٢٧٨ .

13. Iraq Family Health Survey Study Group, **Violence-Related Mortality in Iraq from 2003 - 2006**, New England Journal of Medicine, 31 January 2008, pp. 484-492.

١٤. شارون بني، المليشيات تجبر العراقيين على الهرب من ديارهم، ترجمة ألاء فائق، جريدة **الصباح**، بغداد، ٢٤/ ٤/ ٢٠٠٦.

١٥. سعد ناجي جواد، **الوضع العراقي عشية الحرب**، ندوة احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٣٦.

16. UNHCR, Press Briefing by UNHCR spokesperson Ron Redmond, 20 March 2007. نقلاً عن: جيمس بول، سيلين ناهوري، **الحرب والاحتلال في العراق**، تقرير للمنظمات غير الحكومية، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٤٩.

١٧. مصطفى حجازي، **الإنسان المهدور**، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٥، ص٥٣.

١٨. جيمس بول، سيلين ناهوري، **الحرب والاحتلال في العراق**، تقرير للمنظمات غير الحكومية، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٥٠.

١٩. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي**، ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مصدر سابق، ص٢٨٠.

٢٠. رايموند ويليام بيكر، التطهير الثقافي والقضاء على الدولة العراقية، **مجلة السياسة الدولية**، مصدر سابق، ص٢٨.

٢١. ترجمات مهمة، عودة اللاجئين العراقيين على ديارهم دلائل وأخطار كامنة، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٧٢، شباط/فبراير ٢٠١٠، ص١٣٥.

٢٢. أنظر: جيمس بول، سيلين ناهوري، **الحرب والاحتلال في العراق**، مصدر سابق، ص١٥٢.

٢٣. أصدرت الحكومة العراقية في عام ٢٠٠٦ جواز فئة G والتقديم لعمل الجواز أو الاستلام فقط من مدينة بغداد، ويحتاج لمدة لا تقل عن ٤٠يوم ليكمل ويتم استلامه من قبل صاحبه نفسه، ولكن كان يتم أصدارة بطرق غير شرعية وخلال يوم أو يومين مقابل ٥٠٠ – ٧٥٠ دولار أمريكي في ذلك الوقت، وذلك نظراً للإقبال الشديد، ولسوء الأوضاع الأمنية، ولرغبة الكثير من الناس في السفر بحثاً عن ملاذ أمن.

٢٤. جيمس بول، سيلين ناهوري، **الحرب والاحتلال في العراق**، مصدر سابق، ص١٥٢.

٢٥. قضاء الأعظمية يشمل المناطق التالية:(الحسينية،صليخ، حي تونس، حي القاهرة، البيضاء، الفحامة، الشعب، حي أور، المغرب، الوزيرية، الربيع، البساتين ، الشماسية).

٢٦. أنظر: بول برايمر، **عام قضيته في العراق**، مصدر سابق، ٢٠٠٦، ص٨٠.

٢٧. أعلن عن تأسيسها في أيار/ مايو٢٠٠٣، في إطار أول القرارات التي اتخذتها سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة الأمريكي بول برايمر، وتم حل الهيئة من قبل البرلمان والحكومة العراقية ليحل محلها هيئة المسائلة والعدالة التي اقرها البرلمان العراقي في ٢٠٠٨/١/١١.

٢٨. انظر: احمد زايد، **دولة العدل الاجتماعي مركزية القيمة ولا مركزية الحكم**، أوراق للحوار، الإصدار الأول، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، أبريل٢٠١١،ص٧.

الفصل الرابع

ظاهرة العنف

تمهيد

تجتاح العالم موجة عنف وعدوان شديدة يعم أثرها أرجاء المعمورة وينتقل هذا الأثر إلى سلوك الإنسان المعاصر الذي يبدو مظاهر هذا العنف في كل ما يتلقاه في حياته اليومية من اعتداءات الكبار بعضهم على بعض واعتداء سياسي على سياسي في معركة انتخابية واعتداء عامل على صاحب مصنع وأديب على آخر بالنقد وسائق على راكبة وسائق على سائق آخر في الطريق العام والصراع بين الأقلية والأكثرية ، وقلما تتمتع وقائع بمثل ما يتمتع به العنف من التصاق محزن بالإحداث الراهنة ، لا لأنه ظاهرة حديثة فقد يكون أقدم رفيق عرفة الإنسان ، ومن المرجح أن الإنسان البدائي حينما أتاحت له أولى ومضات العقل أن يصنع بعض الأسلحة البدائية للدفاع عن نفسه أستعملها أيضا ليفتك بأمثاله ، والعنف صفة تتميز بها المجتمعات والشعوب كصفة بارزة على سلوك أفرادها ،والشعوب التي تعيش تحت القهر والحرمان أكثر تقبلاً وأقل استهجانا له أي العنف من غيرها من الشعوب التي لم تعرف القهر والحرمان، ومع إن العنف قديم قدم البشرية ألا آن ظهوره بالمستوى والشدة التي نشهدها اليوم أنما يأتي كنتيجة متوقعة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعيشها المجتمعات المعاصرة هذه الأيام والتي وفرت ـ أي هذه الظروف ـ بيئة مناسبة لتنامي العنف بكل مستوياته ، والذي يتراوح ما بين الضرر المادي والإهانات النفسية وغيرها من أشكال الإيذاء التي تبدأ بالتهديد والمساومة ماراً بالتجريح والتجويع والسب وصولا إلى القتل ، حتى أصبح العنف هو سيد الموقف وبات اللجوء إليه أو التهديد به لفض أبسط المشكلات ، حتى لم يبقى هناك مجال للتعاون وأصبحت القوة أو التلويح بها هي اللغة السائدة . فضلاً عن مشاهدة العنف والأفلام التي تعرضها بعض الفضائيات والتي لها تأثير على جميع أفراد المجتمع وخصوصاً الأطفال منهم والذي ينعكس على سلوكهم فيما بعد . واليوم أصبح السكان المدنيون هم أهدافاً لأعمال العنف والقتل والدمار ، والأطفال على نحو خاص فئة تتسم بالضعف من بين هؤلاء السكان المدنيون . لهذا نحن بحاجة إلى زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع . فضلاً على ضرورة التنبيه إلى خطورة هذه المرحلة التي تمر بها المجتمعات على البناء الاجتماعي ومدى تماسكه في ظل هذه الظروف المأساوية.

أولاً: مفهوم العنف وتعريفاته

أن كلمة عنف تستعمل في مجالات مختلفة ، وعلى عده مستويات متباينة وبحسب استراتيجيات تعريفية متنوعة . العنف Violence ظاهرة Phenomenon ومشكلة Problem ، فهو من الجانب الأول تنطبق علية كل سمات الظاهرة الاجتماعية Phenomenon Social كما بينها عالم الاجتماع الفرنسي أميل دوركهايم ، ويمكن القول أنه أنساني وعام وجبري (مفروض) وتلقائي وقديم قدم البشرية ذاتها ، وأن سجل تاريخ بني البشر قد حفل وما زال بقوائم متعاظمة لأحداث العنف التي بدأ ـ في أبشع أبعادها ـ مع بداية البشرية وستستمر طالما بقيت الحياة ، وما قتل قابيل لأخيه هابيل آلا بداية غير سعيدة في هذا الجانب .وعند هذا الحد فانه يبدو من قبيل المبالغة التحدث عن نظم أو استراتيجيات وسياسات وبرامج من شأنها القضاء (كلية) على ظاهرة العنف وإنما من الممكن فقط مواجهتها لتقليم أظافرها والحد من فعاليتها . والعنف على الجانب الآخر مشكلة اجتماعية Social Problem تعني الخروج عن المألوف والمعتاد وتتسم بالنسبية وتتطلب المواجهة ويختلف شكلاً وكماً وكيفاً بالاختلاف الزماني والمكاني وتنوع الظروف ، وإذا كانت صفحات التاريخ تكشف عن أن العنف قد مورس فعلاً في كل العصور ، فان التحليل لهذه الصفحات يبين أنه قد استخدم بأشكال متنوعة ودرجات متفاوتة وكان شكله ومداه يتحددان طبقاً لآليات الوضع الاجتماعي عامة والسياسي خاصة(١) .

أذا أخذنا كل هذا في اعتبارنا وذهبنا ننقب عن تعريف محدد للعنف وجدنا أنه من المناسب في هذا المقام ومنذ البداية توضيح أن التعريف الجامع المانع المأمول الوصول أليه ليس بالأمر الهين ، وفي أمور مثل هذه عادةً ما ينطلق الباحث في تفكيره ليعبر عن الظروف التي يتعايش معها ومن قبلها الخلفية الاجتماعية والثقافية والسياسية الخاصة التي تأثر بها.أن العنف في أول الأمر وقبل كل شيء هو ظاهرة يصعب تعريفها بدقة ، ولا يوجد تعريف واحد للعنف يعمل به بل تعاريف متنوعة ومختلفة، وبادئ ذي بدء فانه يمكننا الإشارة إلى العنف باعتباره فرض شيء ما بالقوة لم يستطيع فرضه بغيرها، أو انه عبارة عن الممارسات

التي تتضمن استخداما فعليا للقوة لتحقيق هدف عجز مرتكبوه عن الوصول أليه بغيرهـا.أو أنه بصيغة أخرى إدارة الحـوار بالصـفعات واللكمـات والـركلات والطعنـات والمقـذوفات والطلقات والأيذاءاتوالأهانات والتعذيب والسـياط والقتـل ومـا يـدور في فلكـه بـدلا مـن إدارته بالكلمات والجمل ومقارعة الحجة بالحجة .

وإذا بحثنا في القواميس وهي جزء من الحياة الاجتماعية، سنجد أن كلمة عنـف تسـتعمل في حقول دلالية واسعة العنف ضد الرفق، والعنف الخرق بـالأمر وقلـة الرفـق بـه وهـو ضـد الرفق، عنف به وعلية يعنف عنفاً وعنافه وأعنف وعنفه تعنيفاً، وهو عنيف إذ لم يكن رفيقـاً في أمره ، وأعتنق الأمر أخذه بعنف ، وفي الحديث إن الله تعالى يُعطي على الرفق مالا يُعطي على العنف، هو بالضم ، الشدة والمشقة وكل ما في الرفق من خـير ففـي العنـف مـن الشـر مثله(٢). والعنف لغة عند الرازي في مختار الصحاح نقطة تأتي ضد الرفق والرفق هو الرحمة والرحمة هي الرقة والعطف والشفقة . وهناك العنفوان بمعنى الشباب والقوة، ويقترن العنف بالصرامة والألم والإيلام والزجر أو القمع. وفي معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية عرفه أحمد زكي "استخدام الضغط أو القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شـأنه التأثير على أرادة فرد ما "(٣).والعنف عنـد وولـنwolin هـو اسـتخدام القـوة أو إقحامهـا بشكل مكثف وتدميري بلا داع أو مبرر و بدون ضرورة وبصورة لا يمكن التنبـؤ بنتائجهـا . أو انه ـ بصيغة أخرى ـ استخدام فظ ومدمر للقوة ولا يستند إلى ضرورة(٤).ويصف فرويد العنف بأنه غريزي وعاطفي ويقول أن جيشاً منظمـاً هـو الصـورة النموذجيـة للقـوة ، وأن جماهير ثائرة وصاخبة هي الصورة النموذجية للعنف ، ويطلق فرويد أسم العنف على القـوة التي تهاجم مباشرةً شخص الآخرين وخيراتهم (أفراد أو جماعات) بقصد السيطرة عليهم ، بواسطة الموت والتدمير والإخضاع أو الهزيمة(٥) .

أخيرا العنف سلوك موجه لابتلاء آخرين بأضرار بدنية أو تـدمير لممتلكـاتهم ، وفي هـذا الصدد فانه ينبغي توضيح أن مجرد التلويح ـ فضلا عن التهديد ـ باستخدام القوة لإجبـار أو إرغام أو أكراه آخرين على فعل لا ينبغي أصلا فعلة إنما يدخل أيضا تحت مقولة العنف(٦).

ثانياً : أشكال العنف

الذي يمكن رصده في غالبية التعاريف السابقة هو أنها تتفق في مجملها على التركيز على عناصر بعينها والتي تتمثل في الأتي :

ـ الاستخدام الغاشم للقوة ـ أو التهديد أو التلويح بها .

ـ الإجبار والإكراه للآخرين .

ـ إيذاء الآخرين بدنيا أو نفسيا أو اجتماعيا .

ـ مشروعية لا مشروعية هذا الاستخدام والإجبار والإيذاء .

إذا ما تحدثنا عن المشروعية وعدم المشروعية نكون قد وصلنا إلى قلب الحديث عن أنواع وأشكال العنف ومظاهرة. ومظاهر العنف كثيرة ومتنوعة ويمكن النظر إليها من نواحي شتى، ألا أنه في كل الأحوال ومهما تعددت وتنوعت وتجاذبت وتنافرت أشكال العنف ، فأنه لا يخفي على الباحث المدقق مدى التدخل والتشابك بينها جميعاً والى الدرجة التي قد يصعب فك اشتباكها بحيث تكون الحدود الفاصلة بينها وهمية في كثير من الأحيان . وعلى أية حال سوف نتناول أشكال العنف التالية :

١. **العنف الايجابي والعنف السلبي** : فقد يأخذ العنف شكلاً ايجابيا أو شكلاً سلبيا ، فالعنف السلبي يتمثل في دخول العنف بمرحلة التنفيذ واستخدام القوة والإكراه والإجبار الذي يصل عادة إلى حد الإيذاء (المادي والمعنوي) للوصول إلى هدف معين ، كمثال سرقة بالإكراه وانتزاع الاعترافات عن طريق التعذيب والتهديد . وعلى الجانب الآخر فقد يأخذ العنف شكلاً ايجابيا عندما يتجه في وصولة إلى هدفه المنشود باستخدام اللاعنف (Nonviolence)والذي يتمثل أساسا في المسيرات والاحتجاجات والاعتصامات بل والعصيان والتمرد (الرشيد) كذلك ، وفي هذا الصدد فان تقليب صفحات التاريخ يكشف لنا عن فعالية استخدام منهج اللاعنف في تحقيق الأهداف ، والتي يمكن أن نتوقف فيها عند

مقاومة الحكيم اليوناني سقراط (القرن الخامس قبل الميلاد) وعيسى نبي الله علية السلام (مع بداية التاريخ الميلادي) وغاندي في التاريخ المعاصر .

٢. **العنف العاطفي والعنف الرشيد** : أود لو ضعنا تحفظا مبدئيا مؤداه أنه يصعب تقبل أن يكون هناك عنف ويكون رشيداً ، في نفس الوقت أنهما ضدان ويصعب ويلغة المنطق الصوري الجمع بين الأضداد . أن كل ما في الأمر أن يكون العنف رشيداً ـ بشكل نسبي ـ حال مقارنته بالعنف العاطفي الأهوج الذي يسير عشوائياً ويدمر في أي اتجاه وبلا حسابات لما يمكن أن ينتج من مخاطر قد تصل إلى حد المآسي . أن المفكرين الضالعين في الفكر السياسي يرون أن العنف الرشيد أكثر عملية ، حيث يمتلك إطارا واضحا يحتوي بداخلة على الأهداف التي يسعى تحقيقها ، وفي الوقت نفسه فان أصحاب هذا النمط من العنف عادة ما يكونون على درجة تعليمية وثقافية ملائمة ودرجة أعلى من الوعي السياسي والفهم الاقتصادي والإدراك الواضح لطبيعة أدوارهم في مواجهة أدوار الآخرين . وفي المقابل فان العنف العاطفي (غير الرشيد) إنما يستخدم لتفريغ بعض التوترات ويكون غير واضح المنهج والاتجاه ، ويتسم أصحابه بعدم العمق ومحدودية الوعي عامة .

٣. **العنف الشعبي والعنف الحكومي** : لا نجد على وجه الإطلاق صعوبة في التمييز بين العنف الشعبي والعنف الحكومي ، فكلاهما واضح حتى من مجرد أسمه . الأول ـ الشعبي ـ يمكن أن يتمثل في أعمال الشغب والتهديد والتخويف والإرهاب الموجة من أفراد أو جماعات إلى أفراد أو جماعات أخرى أو إلى النظام الحاكم ممثلاً في بعض رموزه .أما الثاني ـ الحكومي ـ فيمكن أن يتركز في ممارسة إجراءات الضبط الاجتماعي الرسمي ولكن بشكل قاسي (غير رشيد أو حتى غير شرعي). وعلى وجه العموم فانه في هذا النوع من العنف تمثل العقوبات كالحجز التعسفي أساسا والاعتقال والضرب والاهانه والتعذيب الذي قد يصل إلى حد القتل حجر الزاوية .

٤. **العنف الاجتماعي والعنف السياسي** : ينبغي الإشارة هنا إلى المجال الذي يحدث فيه العنف ، كأن يكون هناك ارتكاب عنف لأغراض اقتصادية كمضاربات بورصة الأوراق

المالية ، أو تنافس مشروع ينقلب إلى تصارع لا مشروع وغير شريف، وعنف لأغراض اجتماعية كالتنافس أو التصارع على فتاة ، أو الخلافات الزوجية وما ينتج عنها من نتائج مأساوية ، أو السعي للفوز بمنصب ما أو خدمة بعينها ، أو عنف لأغراض ثقافية ودينية كمحاولة فرض أفكار أو سلوكيات أو ممارسات بالقوة ، أو عنف لأغراض سياسية تهدف إلى تعديل مسار الحكم أو حتى الاستيلاء علية(٧) .

ثالثاً: أسباب العنف

إذا كانت أشكال ومظاهر العنف كثيرة ومتنوعة ومتداخلة فان دوافعه وأسبابه كذلك ، فهو من الظواهر المركبة والغاية في التعقيد والتي يصعب تفسيرها بعامل واحد ، وإنما تتضافر في نسجه عدة عوامل لتشكل لحمته . والعنف في أجماله يرجع بشكل مبدئي إلى مجموعة من الاختلافات والتناقضات الكائنة في الأبنية الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والإدارية بالمجتمع وكذلك نمط العلاقات بالخارج . والآن سوف نتناول أسباب العنف بشيء من التفصيل :

١. **الأسباب الشخصية** : تتعلق الأسباب الشخصية بالعوامل المرتبطة بداخليات الشخص مثل التأثيرات البيولوجية كالعيوب الخلقية وزيادة الإفرازات أو انعدامها وتعطل بعض الوظائف الحيوية ، كما تدخل في بابه تلك التأثيرات المتعلقة بالشخصية والتنشئة الاجتماعية وحزمها وتشددها أو تسامحها وتساهلها ودرجة حب الطفل وكذلك إشعاره بالمكانة الاجتماعية والتعالي والتواضع . وقد كثر البحث عن العدوانية الفطرية الموروثة للإنسان والتي وصلت إلى اعتبار بعض الناس عنيفاً بطبعة ، وأنه ينطلق من هذا من الرغبة في البقاء والحفاظ على نفسه ، وبطبيعة الحال فأنه ليس بخاف أن تأثير الغرائز يختلف في مداه من شخص إلى آخر من جهة ، والظروف المحيطة التي قد تثير هذه الغرائز أو تحيطها من جهة أخرى . وعلى الجانب الأخر فان علم النفس التحليلي الذي ركب قمته سيجموند فرويد قد انتهى إلى أن أساس الحياة هو الموت ، وأن كل إنسان لدية نزعة فطرية تدميريه قد تصل به حتى إلى تدمير نفسه بدفع العودة مرة أخرى إلى الأرض التي جاء (خلق) منها الأصل

.وصحيح أن اتجاه الغرائز في تفسير السلوك قد مضى علية الزمن وأصبح غير متقبل من جهة علماء النفس المعاصرين بعد أن فجر جدلا واسع النطاق ، ولكن صحيح أيضا أنه ما زال ينير الطريق أمام احتمال لتفسير كان متقبلا وضروريا للعنف ، خاصة وأن اتجاهات أخرى اجتماعية قد أتت مؤيدة في هذا المجال وتمثل أهمها فيما جاء به عالم الأجرام شيزارلومبروزو حين لم يتحمس لوجود عوامل نفسية أو بيئية لها وزنها في تكوين مرتكب العنف ، وقد وضح أن التكوينات البيولوجية تمثل حجر الزاوية عنده(٨) . وقد أثبتت الدراسات أن هناك من الشخصيات ما يمكن أن نطلق عليها شخصية تسلطية أو سلطوية بالفطرة تتسم بالميل إلى العدوان والعنف ، وتقف ضد أي اتجاه ديمقراطي وتعارض بل وتعاقب حال تملكها كل من يميل إلى التسامح . وهناك الشخصية المحبطة أو القابلة للإحباط ـ والإحباط السريع ـ والذي ترى من خلال العنف والعدوان مجال للتنفيس عن الطاقة المكبوتة . وتوجد أيضا الشخصية المتأثرة وسهلة القيادة والتي تتأثر بمشاهدة نماذج العنف في حياتنا اليومية وفي بعض النماذج الإعلامية من أفلام ومسرحيات ومسلسلات ، إلى جانب تغطية أخبار الإحداث والحوادث العنيفة وأعمال الشغب والحروب والاغتيالات ومحاولات الاعتداء والسرقات .

٢. الأسباب الاقتصادية : لقد بدئنا بالأسباب الشخصية لأنها لها علاقة وثيقة بكل ما سيليها من عوامل مؤثرة في أحدث العنف ، فالظروف المحيطة اقتصادية كانت أم اجتماعية أم ثقافية وسياسية (والى جانب العوامل الفطرية الموروثة بل والمكتسبة بطبيعة الحال) هي التي تضع اللمسات النهائية للشخصية وتضع لها توجهاتها . والعوامل الاقتصادية المؤثرة يمكن أن تتمثل في أمور كالبطالة وانخفاض الدخول والغلاء وارتفاع الأسعار والتضخم وانكماش الناتج القومي وتراجع معدلات الاستثمار ، وعدم كفاءة المؤسسات المالية ، وسوء أدارة التجارة الداخلية والخارجية وتدني قيمة العملة المحلية (القيمة الشرائية) وتنامي الدخول الطفيلية ، والتهريب الضريبي والگمرگي .

٣. الأسباب الاجتماعية : ترتبط الأسباب الاجتماعية بالأسباب الاقتصادية وتتداخل معها في كثير من المواقع ، ويمكن تمثيل الأسباب الاجتماعية الاقتصادية في أمور كالانفتاح الاقتصادي على الخارج ، وميل الميزان التجاري لغير الصالح الوطني ، وعدم توزيع الثروة بطريقة عادلة ، وتفاوت الدخول الفردية بشكل حاد ، وأتساع دائرة الغنى للذين هم في أعلى درجات السلم الطبقي . ويمكن أن تتمثل من وجهة نظر اجتماعية خالصة في أبعاد مثل تدني مستوى المعيشة ، وتراجع مستويات الخدمات جميعها وعلى رأسها الخدمات الإسكانية والمواصلات والخدمات التعليمية والصحية . إلى جانب تمثلها في أمور اجتماعية بحته كانقلاب الهرم الطبقي رأساً على عقب وتحرك الطبقي الوسطى إلى الأسفل وبالتالي اتساع الطبقة الدنيا . وعلمياً عندما تتنافر بل وتتضاد المدخلات Inputs بشكل صارخ مع المخرجات Output ، يطفو على السطح الإحباط ويتضح الغضب ويتفجر ويجد العنف له طريق كواحد من البدائل التنفيسيةالتوازنية الدفاعية .

٤. الأسباب الثقافية : تعني الثقافة في نظر علم الاجتماع جوانب الحياة الإنسانية التي يكتسبها الإنسان بالتعلم لا بالوراثة ، ويشترك أعضاء المجتمع بعناصر الثقافة تلك التي تتيح لهم مجالات التعاون والتواصل ، وتمثل هذه العناصر السياق الذي يعيش فيه أفراد المجتمع ، وتتألف ثقافة المجتمع من جوانب غير عيانية مثل المعتقدات والآراء والقيم التي تشكل المضمون الجوهري للثقافة ، ومن جوانب عيانية ملموسة مثل الأشياء والرموز(٩).على أية حال تتمثل الدوافع والأسباب الثقافية في أمور مثل الاغتراب CalturalAmony أو البعد عن التراث الأصيل للمجتمع بسبب تأثير الحضارة الغربية على المجتمعات العربية عامة ، أو بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتناهية الصعوبة والتي يتعرض لها شعب من الشعوب ، حيث يتم هجرة أعداد هائلة من المواطنين ليذوقوا مرارة الغربة بشكل غير مسبوق والتي قد تصل إلى حد فقدان الكيان والكرامة ، وإذا كان الدين (المعتقد) هو احد محاور الأسباب الثقافية فأن المساس به سلباً قد يفجر أحداث العنف بشكل هائل وبحيث يزداد العنف حدة كلما كانت الشحنة الدينية أقوى ، حيث يحدث العنف حسب رأي بعض

الكتاب من سيطرة فكرتين محوريتين على المتمسكين بأي ديانة وهما : الأولى مؤداها اعتقاد أصحاب كل مله أنهم وحدهم هم الذين اصطفاهم ربهم وميزهم واختارهم لهداية البشر، والثانية اعتقاد المتمين إلى أي ديانة (وخاصة إذا كانت سماوية) بأنهم هم وحدهم الذين يملكون كل الحقيقة ، والتي لا يأتيها الباطل من بين أيديها ولا من خلفها وأنهم دون غيرهم القادرون على تسيير كل الأمور وبالتالي ينبغي أن يكون لهم الهيمنة والغلبة.ومن هذا المنطلق أصحاب هذه الديانة أو تلك يتسمون بنوع من الاستعلاء على غيرهم ، وهم الصالحون وغيرهم الضالون وأن مخالفيهم لا يستحقون حتى مجرد الجوار معهم ، وبالتالي يقع على عاتقهم مسئولية هدايتهم إلى الطريق القويم ولا علاج لهم ألا بالسيف وبالتالي يتفجر العنف .

٥. الأسباب السياسية : الأسباب السياسية المفجرة للعنف يمكن أن نسير بها في اتجاهين اتجاه داخلي وآخر خارجي ، فيما يتعلق بالأسباب النابعة من الدخل متشابكة بالتلاحم المشار إلية مع العوامل الاجتماعية أساساً ، ويمكن الإشارة إلى أمور مثل الصراع الطبقي أو الفئوي غالباً بين الأشخاص والأشخاص ،والأشخاص والجماعات ، والجماعات والجماعات ، واستخدام المسئولية للسلطة بشكل غير رشيد وغياب الديمقراطية وبالتالي حضور الدكتاتورية والتسلطية ، أو حتى وجود الديمقراطية بشكل صوري وغير حقيقي ، أو فرض الأحكام العرفية وسن القوانين الاستثنائية في ضل وجود المؤسسات السيادية أو في غيابها ، وعدم السماح بقيام أحزاب بشكل عام أو تجمعات إيديولوجية بشكل خاص ، وعدم السماح بتكوين نقابات أو اتحادات أو ماشابهها من تنظيمات سياسية ومهنية أو حتى وجودها جميعاً ولكن بشكل هامش غير فعال لا يعبر عن نبض ومطالب الجماهير.

رابعاً: الاتجاهات النظرية المفسرة للعنف

كما تتعدد تعريفات العنف تتعدد المدخل أو الاتجاهات النظرية التي حاولت تفسير وتحليل ظاهرة العنف ، والعنف في منظور علم الاجتماع صورة من صور التفاعل الإنساني ، يشذ فيه الفعل عن مساره المنظومي بعد غياب القاعدة البنائية التي تحكمه ، مما يسبب ضرراً مادياً أو معنويا لأطراف التفاعل. والعنف من حيث هو سلوك إيذائي إنما يرتكز على مجموعة قوى وعناصر بيولوجية ونفسية واجتماعية ، وسوف نتناول بعض النظريات التي حاولت تفسير العنف وذلك من خلال الأتي :

١ـ **العنف يمثل ظاهرة غريزية فطرية** : هناك تعارض بين السيكولوجيين والفسيولوجيين والفلاسفة عما إذا كان العنف ظاهرة فطرية أم مكتسبة ، وهذا الجدال يرجع لقرون عديدة فعلى سبيل المثال جان جاك روسو يعتقد أن الإنسان في حالته الطبيعية يكون جيد لطيف ودود ولكن قيود المجتمع تفسده وتقوي النزعة العدوانية لديه بينما آخرون نظروا للإنسان في حالته الطبيعية بأنه وحشي ، ويشير فرويد إلى إن الإنسان يولد ومعه غريزتين وهما غريزة الحياة التي تجعل الشخص ينمو ويبقى ، وغريزة الموت التي تعمل تجاه التقدير الذاتي الفردي أو الانتحار أي أن الإنسان يولد مع فطرة الهلاك ، وعندما تعود للداخل تظهر نفسها في عقاب الذات وعندما تعود للخارج تظهر نفسها في العداء والقتل العمد ، لذا فالمجتمع من الضروري أن يعني بتعديل وضبط وتنظيم هذه الفطرة ومساعدة الناس على إخضاعها في سلوك مفيد ومرضي(١٠).ويقدم أصحاب النظرية البيولوجية تفسيراً مختلفاً عن غيرهم لسلوك العنف لدى الرجل ، فهم يرون أن الرجل بطبيعته البيولوجية ميال إلى العنف أكثر من المرأة ويرجعون هذا الميل إلى ارتفاع مستوى هرمون التستوسترونTestosterone الذي تفرزه الخصية ، ويرون أن هذا الارتفاع في مستوى الهرمون هو المسئول عن مستوى العنف . ألا أن الأبحاث الطبية الحديثة التي أجريت على الرجال المرتكبين للعنف وأضدادهم أثبتت عدم وجود علاقة واضحة بين ارتفاع مستوى التستوسترون والسلوك العنيف .

وأكد العلامة ابن خلدون (١٣٣٢ـ١٤٠٦) على آن العنف هو جزء من الطبيعة البشرية ومن أخلاق البشر فيهم الظلم والعدوان بعض على بعض ، فمن امتدت عينة إلى متاع أخيه فقد امتدت يده إلى آخذه الا آن يصده وازع (١١) .

٢ـ العنف يمثل ظاهرة مكتسبة : ترفض نظرية التعلم الاجتماعي مفهوم العنف بوصفه غريزة وتفترض أن العنف لا يختلف عن أية استجابات متعلمة أخرى فمن الممكن أن يتم العنف عن طريق الملاحظة أو التقليد لنماذج عدوانية ، ويرى باندور(١٢) في نظرية التعلم الاجتماعي النمذجة على أن السلوك العدواني هو سلوك اجتماعي متعلم عن طريق النمذجة أو محاكاة القدوة ، فالأطفال يتعلمون من المدرسين والأبوين والأصدقاء ومن متابعة ما متقدمة وسائل الأعلام ، الأساليب والمعلومات التي تمكنهم من ممارستها .وحين يحصل الفرد على تعزيز نتيجة قيامة بالعدوان فأن غيره يميل إلى تقليده في سلوكه ، مما يؤدي إلى تعميم ذلك السلوك على أشخاص آخرين .

والتعلم يتمحور في جانبين أساسيين هما التقليد والمحاكاة أو التقليد لنماذج اجتماعية معينة ، حيث آن اكتساب القيم لا يتم ألا من خلال ملاحظة نماذج اجتماعية معينة. آن مفهوم أنموذج التعلم بالملاحظة يعتمد على فرضية آن الإنسان كائن اجتماعي يتأثر بسلوك الآخرين وتصرفاتهم واتجاهاتهم على اعتبار أن التعلم عملية اجتماعية. ويتحدث أنصار نظرية التعلم على ضرورة وجود عدة مبادئ لكي تتم عملية التعلم ومنها :

- مشاهد عنف (ميدان ـ تلفزيون).
- القائم بالملاحظة (الفرد ـ الطفل).
- السلوك (تقليد ـ جديد).
- نتائج السلوك (الثواب ـ العقاب).

٣. **العنف كنتيجة لضغط الجماعة** : حيث تتأثر الناس باتجاهات وقيم وأنماط سلوك المحيطين بهم ، وقد أوضحت سلسلة من الدراسات أن العنف أعلى في بعض الجماعات من أخرى ، فالأنداد يزودون الفرد باتجاهات وبواعث وتبريرات لدعم السلوك الغير اجتماعي ، وقد أعطى روجر براون(١٣)اهتماماً كبيرا لمستوى السلوك الإنساني ضمن الحشود البشرية ، ويستند في أنموذجه المصنف لأنواع الحشود البشرية على مقولتين أساسيتين : الأولى الحجم السكاني لأعداد المشاركين في النشاط الجمعي ، وتتعلق الثانية بمفهوم الحركة ضمن الحشود الاجتماعية والتخصص الوظيفي ضمن فئاته . وإذا كانت المسألة الأولى تتخذ كمعيار اجتماعي مرتبط بالإحصاءات التي تصف حجم السكان فأن مسألة الحركة الاجتماعية تسمح بالتمييز على مستوى الفعل الاجتماعي .ويندرج هذا النموذج من المستوى التحليلي المجرد إلى المستوى الإجرائي الذي يسمح بامتحان معطياته في نطاق الواقع الاجتماعي، وإذا كان هذا التصنيف يوضح الحركية ضمن نشاط الجماعة آلا أن علاقة هذا النشاط بالإطار المجتمعي لا تتضح من خلال ذلك النموذج، فالنشاط العدائي لإحدى الجماعات(كالبروليتاريا) مثلاً لا يكون دائماً بالضرورة شعورا عدائياً بذاته ، فهي فئة يتحدد نوع نشاطها بجهة أخرى وهي السلطة. فالعنف هنا نشاط موجة نحو موضوع ،وتتخذ (البروليتاريا) هذا النشاط إذا ما جوبهت بعدوان من خارج جماعتها ، حسب قانون العنف يولد العنف . حتى أن أنصار المدرسة السلوكية التقليدية الذين يهتمون بدراسة سلوك الفرد الإنساني يرون بأنه استجابة لمؤثرات البيئة (الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية).

٤. **العنف كاستجابة للإحباط** : يعرف الإحباط بأنه إعاقة لدوافع الفرد ورغباته وأماله عن الوصول إلى هدفها ، وأن فرض الإحباط الذي وضعة دولارد بأن إعاقة جهود الشخص للوصول إلى هدف يترتب علية حافز العدوان والذي يدفع السلوك بدورة إلى إيذاء الشخص أو الشيء المسبب للإحباط ، والعنف هو الاستجابة السائدة للإحباط ، ولكن يمكن أن تحدث استجابات أخرى إذا كان قد عوقب في الماضي ، ويعتقد البعض أن العنف يكون

نتيجة لتجارب محبطة ومدى قوة وفعالية الباعث المحبط ودرجة التداخل وعدد البواعث المحبطة كل هذا يحدد شدة العنف وكثافته(١٤) .

خامساً: الفرد والتربية والعنف

يحافظ الفرد على سلامته بالمحافظة على جسمه ، فهو باق طالما كان جسمه محتفظاً بقوته وكيانه . وآلامه تتكون من الأفراد وتكون قوية بقوة أفرادها ـ وآلامه مجتمع متماسك ـ تجمع أفرادها الأفكار والأخلاق والمثل والأماني والآمال ، ومعنى هذا أن كيان المجتمع متوقف على الثقافة المشتركة بين أفرادها ،ونقصد بالثقافة مجموع الأفكار والمعلومات والمعتقدات والعادات والمهارات والاتجاهات العقلية والقوانين والتقاليد وطريقة الحياة التي يتفق فيها جميع الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع (١٥).

فالذي يكون المجتمع العراقي ويحفظ تماسكه ليس مجرد الأفراد بأجسامهم ، وإنما الأفراد بطريقة حياتهم ، أي الثقافة العراقية التي يشتركون فيها ، حتى آن لكل مجتمع ثقافته التي كونها على مر العصور ، والذي يفرق بين الجماعات الإنسانية هو اختلاف الثقافات لا اختلاف الناس فالناس جميعهم متشابهون في التركيب الجسمي .

وكما هو معروف فأن الفرد هو وليد للظروف الاجتماعية والاقتصادية وأحيانا حتى السياسية ، فخبرات مرحلة الطفولة تحدد في اغلب الأحيان الإطار العام لشخصية الإنسان في مرحلة الرشد ، لأن الإنسان في هذه المرحلة يكون قابلاً للتشكيل والصقل ، وعلية فأن وجود أي مشكلة أو معوقات في مرحلة الطفولة يؤثر بالتالي في عملية النمو السليم للإنسان.

لقد عرف آن أهم عامل في تكوين الشخصية هي الجماعة الأولية التي ينشأ فيها الطفل ، وأعني بالجماعة الأولية تلك الجماعة التي تتألف من أفراد العائلة والجيران ورفقاء الطفولة وإقران المدرسة ، فهذه الجماعة في الغالب تصب شخصية الطفل في قالب يصعب بعد ذلك تبديله أو تغيره(١٦).حتى آن علماء النفس يجمعون على آن لمرحلة الطفولة أهمية بالغة في

تشكيل شخصية الفرد فيما بعد ، وتجارب مرحلة الطفولة تترك بصماتها القوية في مرحلة الرشد ، ذلك لأن حياة الإنسان سلسلة متصلة الحلقات يؤثر فيها السابق في اللاحق والحاضر في المستقبل ، فمرحلة الطفولة هي المرحلة التي تتكون فيها جاور الشخصية وأصولها الأولى(١٧).

والفرد الذي ينشأ في بيئة تتسم بالعنف والقبح ولا يرى حوله مظهراً من مظاهر الأمان أو الجمال أو الذوق أو التناسق والانسجام يكون قد افتقد عنصرا هاما من عناصر إنسانيته(١٨).

وعلاوة على ذلك فأن الفرد الذي ينشأ في مجتمع بدائي تغلب علية الروح العربية كالشجاعة واحتمال الألم والمتاعب ، والمهارات في استعمال الآلات القتال وما إلى ذلك ، وتقابل بالتقدير الأعمال التي تتجلى فيها هذه الصفات وخاصة في ميادين القتال ، بل تتاح للصغار أيضا في الألعاب التي يزاولونها بحكم تقاليد المجتمع الذي يعيشون فيه . ونتيجة لكل هذا يتجه تفكير الفرد إلى العنف والحرب منذ الصغر ، وتكثر إثارة النزعات الحربية فيه ، وتقوى هذه النزعات على حساب نزعاته الأخرى بفعل النتيجة المرضية التي تترتب عليها(١٩).أي آن سلوك الفرد ومثله العليا تأخذ بالتدرج الاتجاهات السائدة في المجتمع ، بمعنى آن المجتمع هو الوسط الاجتماعي الذي يشكل شخصية الفرد.

سادساً : مشاهد العنف والحرب في التلفزيون

ليس الطفل الذي تحاصره المعارك وطلقات الرصاص هو فقط الذي يعاني ويلات الحروب، لكن الطفل الذي يرى مشاهد العنف الواقعي والقتل والدمار أمام شاشات التلفزيون يوميا يصبح ضحية نفسية لهذا الصراع. أن ما يعرض يوميا على شاشات التلفزيون العربية والأجنبية ونشاهده كبارا وصغارا يعزز ثقافة العنف والانتقام لدى الكبار ويثير الرعب والفزع في نفوس الصغار حتى وكأن السلام قد أصبح حلماً بعيد المنال(٢٠). فضلاً عن هذا فأن مشاهدة التلفزيون لأوقات طويلة يعد شكلاً من أشكال ثقافة

الاستهلاك "حيث لا بد من التسليم بأن الوقت كالمال من حيث انه قد يحسن استخدامه من اجل أهداف أو أغراض نافعة، وقد يساء استعماله بسبب ما ينجم من أضرار تترتب على هذا الاستعمال"(٢١).

أن أطفالنا هم بحاجة ماسة إلى تقديم العون المادي والمعنوي لهم ، بعدما أصبحوا يشاهدون القتل والتخريب والتهديد المتواصل لمصادر الأمن والأمان (الأهل البيت المدرسة الشارع). حتى أن مشاهد العنف الواقعي على شاشات التلفزيون يصيب أي طفل بالعالم بالفزع والرعب ذلك :

- أن الوعي بمعنى الحرب وما تحدثه من أخطار يحدث آثاراً نفسية بالغة على نفوس الأفراد وخاصة الأطفال.
- أن الفزع ينتشر بالعدوى، فلا يكفي أن يتعرض الطفل للفزع بل أنه يفزع لما يراه في عيون الآخرين .
- أن الطفل الصغير قد لا يفهم بنفسه أبعاد الكارثة لكنه يصاب بالرعب من خلال إدراكه لرعب الآخرين .
- أن الآثار النفسية المباشرة والآثار النفسية غير المباشرة لكارثة الحرب على الأطفال قد تمتد لسنوات طويلة وقد تشمل العمر كله ، كما يفقد الثقة في نفسه وفي الكبار وفي المستقبل .

في تقرير نشرته جمعية علم النفس الأمريكية (في ٢٩يوليو/ تموز ٢٠٠٢) ذكرت وحدة بحوث العنف في القسم الخاص بدعم الأسرة والطفل أن مشاهدة أفلام العنف يجعل الأطفال:

- أقل حساسية للألم والمعانات التي يشعر بها الآخرون .
- أكثر خوفا من العالم المحيط بهم .
- أكثر عِدوانا على الآخرين .

- أبطأ في طلب المساعدة عند الإحساس بالخطر .
- أنهم يخربون لعبهم في مواقف اللعب .
- يظنون أن العالم مكان غير أمن .

وقد أشار التقرير إلى أن بعض التجارب التي أجريت على أطفال ما قبل المدرسة قد وجدت أن الأطفال الذين يشاهدون أفلام الكارتون التي تحوي على العنف بكثرة يتصرفون بعنف في أثناء النشاط ، فهم لا يطيعون التعليمات يجادلون لا يكملون أعمالهم بشكل كامل بالقياس إلى من يشاهد هذه الأفلام والمشاهد العنيفة بنسبة اقل . وأن مرحلة العمر من 6 إلى 8 سنوات مرحلة حساسة جداً لأن الأطفال في هذا العمر يتعلمون السيناريوهات التي سيسيرون عليها في حياتهم القادمة. وتجدر الإشارة إلى انه ليس كل الأطفال الذين يشبون في اسر حزينة وغاضبة بسبب ما عانته من ويلات الحروب يعانون من مشاكل اجتماعية ونفسية ،فالأطفال الحساسون للبيئة والأحداث التي تدور حولهم هم الذين يتأثرون أكثر.فقد تؤثر الأحداث المأساوية التي تدور حول الطفل تأثيراً عكسيا فيستجيب الطفل لما يحدث بعكس ما يتوقع منة عادتاً. علاوة على ذلك ليس كل من يشاهد أفلام العنف ومشاهد القتل والدمار يصبح عنيفاً، فقد يصبح جبانا أو منزويا أو منطويا ضعيف الثقة بنفسه وقدراته.

أننا يجب أن نحول أدوات الأعلام في المجتمع إلى خدمة المستقبل وليس إلى تدميره. وأريد أن أتوقف عند التلفزيون لأنة اختراع خطير يمكن أن يكون وسيلة تربوية وتعليمية هادفة، أنه يمكن أن يقدم لنا عصارة الثقافة الإنسانية لكل ما يقلل من إمكانيات. أنه يملك السيطرة على العيون والسمع ويمكن أن يشرح للأبناء كافة العلوم بمنتهى الدقة والتسلية(٢٢). أخيراً أن التلفزيون يحرص على العنف للذين لديهم استعداد للعنف، ولكن من الواضح بالنسبة لي أن العنف في التلفزيون يعتبر عاملاً محدداً لهذا الاستعداد، والعنف خطير بشكل واضح وهو يستحق الاهتمام ويتطلب إجراء بناء، أو إجراءات بناءة.

ختاماً حتى اليوم لم يخل مجتمع من المجتمعات من مظاهر العنف سواء الظاهر منها أو الكامن. فهو واقعة تاريخية ارتبط ظهورها بوجود الإنسان وتطورت خلال مسيرته البشرية ونموه الحضاري . والعنف في المجتمعات كافة اليوم يتبدى بأشكال مختلفة تختلف اختلافاً شاسعاً من حيث الشكل والجسامة والمدلول والهدف . أن دوافع اللاشعور للعنف عند الفرد هي أحد نتاجات العنف المكبوت سواء كان هذا العنف من النوع العائلي أو المدرسي أو الحكومي والاجتماعي ، فكثير من استخدامات العنف ضد الأطفال والأولاد الذين هم أصغر سناً تبقى مكبوتة في النفس لحين ما تتاح الفرصة لظهورها .

أن الحاجة إلى الأمن النفسي والجسمي في ظروف عدم الاستقرار وتحت تجارب سلبية مضطربة وأمام ثقافة متدنية واستقراء مغلوط وغير سليم هو أحد أهم أسباب الجزع وعدم الاطمئنان المؤدي إلى العنف السلوكي . علاوة على ذلك أن السلوك العدواني والتناجي بالآثم والعدوان مهما كان نوع هذا الآثم والعدوان أصبح واضحا لدى الأفراد وخصوصاً في المجتمع العراقي في الاونه الأخيرة ، والمؤشرات على ذلك كثيرة منها زيادة معدل الجريمة بكافة أنواعها القتل والسرقة والاختطاف والتهجير. ولو رجعنا إلى تحليل هذه السلوكيات نجد علاوة على العنف المكبوت في اللاشعور أن التناجي بالعدوان والتفاخر بالعنف والمكابرة علية هو أحد الأسباب المهمة ،ومن هذا لا تحصد الأجيال الا ما تزرعه هذه السلوكيات لدى الفرد العراقي .وأخيراً ضرورة ابتعاد وسائل الأعلام عن برامج العنف والاتجاه بخطابها الاتصالي إلى دعم وإسناد المجتمع والتأكيد على برامج الإرشاد المجتمعي المتضمنة لنبذ العنف وإصلاح ذات البين ، وأن الله تعالى حرم الأعلام الفاحش وغير الإنساني وغير الأخلاقي واعتبره عدواناً وظلماً لأنفسنا وللأجيال القادمة ، وقد قال في محكم كتابة :(يا أيها الذين أمنوا إذا تناجيتم فلا تتناجوا بالآثم والعدوان ومعصية الرسول وتناجوا بالبر والتقوى واتقوا الله الذي أليه تحشرون).(سورة المجادلة ، آية ٩) .

المصادر والهوامش

حسب ورودها في الفصل الرابع

- القران الكريم

١. محمد عبده محجوب، يحيى مرسي عيد بدر، العنف السياسي والاجتماعي، ط١، دار الثقافة العلمية ،الإسكندرية، مصدر،٢٠٠٥، ص١٧٧.

٢. ابن منظور، لسان العرب المحيط، المجلد الرابع، دار الجيل، دار لسان العرب، بيروت، ١٩٨٨، ص٩٠٣.

٣. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٧، ص٤٤١ .

4. Wolin, Shlitics, Politics and Vision , Brown and Company,1980.

٥. فريق من الاختصاصيين، المجتمع والعنف، ترجمة الأب الياس زحلاوي، مراجعة أنطوان مقدسي، ط٣، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ص١٤١.

6. Graham, Hugh Davis and Ted T.Gurr, the History for violence in America, New York, Bavlam Books , 1979, p58.

٧. محمد عبده محجوب، يحيى مرسي عيد بدر، العنف السياسي والاجتماعي، مصدر سابق ، ص١٨٢.

8. انظر: Lombroso. Crime Its Causes and Remedies, Little, Brown, Boston, 1911.

وأيضا : فتحية عبد الغني الجميلي، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، دار وائل للنشر،عمان، ٢٠٠١ .

٩. أنتوني جدنز، علم الاجتماع، ط١، ترجمة فايز الصايغ، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥ ،ص٨٢.

١٠. محمد عباس إبراهيم، مدخل إلى الانثروبولوجيا، دار المعرفة الجامعية، مصر،٢٠٠٧ ، ص٢٦٥.

١١. ابن خلدون، المقدمة، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة ، بدون سنة طبع، ص١٢٧.

١٢. صالح محمد علي ،سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، ط٢،دار الميسرة،عمان،٢٠٠٠، ص٤٨ .

13.Reger w Brown , Mass Phenomena , in J. Henigman , Hand Book1 of Social and Caltural Anthropology , Rand McNally and Company , Chicago , 1973 , p 810 .

١٤. محمد عباس إبراهيم، مدخل إلى الانثروبولوجيا، مصر سابق، ص٢٦٦.

١٥. سعيد إسماعيل علي، زينب حسن، دراسات في اجتماعيات التربية، ط٣، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٨٢،ص٢٨ .

١٦. علي الوردي، شخصية الفرد العراقي، بدون مكان أو سنة طبع، ص٢٦ .

١٧. عبد الرحمن العيسوي ، اضطرابات الطفولة والمراهقة، ط١، دار الراتب الجامعية، بيروت ، ٢٠٠٠، ص٢٣٧ .

١٨. فؤاد زكريا، التفكير العلمي، ط٣، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٨٨، ص ٢٣,

١٩. سعيد إسماعيل علي، زينب حسن، دراسات في اجتماعيات التربية، مصدر سابق، ص, ٣٠

٢٠. عفاف احمد عويس، طفولة بين الأنقاض، مجلة الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد٢٤، ٢٠٠٣، ص٣٣ .

٢١. قيس النوري، الإنسان وثقافة الاستهلاك المظهري، مجلة مقابسات، العدد٢، ٢٠٠٦، ص, ٤٣

٢٢. دكتور سبوك، مشاكل الإباء في تربية الأبناء، ط٢ ، ترجمة منير عامر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،١٩٧٩، ص٩٩.

الفصل الخامس

الإصلاح الاجتماعي في فكر الإمام الحسين

تمهيد

في العاشر من محرم من كل عام يستذكر المسلمون في كل بقاع الأرض ثـورة الإمـام الحسين التي حدثت في العام ٦١ للهجرة، وهي ثورة إصلاحية شملت إصلاح شؤون المجتمع كافة – اجتماعية، واقتصادية، وسياسية – وهي ثورة كونية تجسدت فيها أروع صور البطولة والفداء والدفاع عن المبدأ، هي ثورة مستمرة وممتدة بدأها جده رسول الله محمد، واستمر بها حفيدة الحسين ابن فاطمة عليهم أفضل الصلاة والسلام. ولم تكن هـذه الثـورة تبحـث عـن منصب أو مال أو جاه كما هو حال ثـورات اليـوم والثـورات الـتي قادتهـا معظـم النخـب الحاكمة في العالم العربي في ستينات وسبعينات القرن الماضي، بل كانـت ثـورة لرفـع مكانـة الإنسان ومنحة الحرية والكرامة، وأن يعيش الإنسان حياة كريمة بعيدة عن الذل والاستعباد، كما أنها لم تكن ثورة دنيويه وإنما كانت كونية ضد الظلـم والاستبداد، فهـي قطعـاً لم تكـن خاصة بفئة معينة من المسلمين، وإنما كانت عالمية، فمبادئها وقيمها ودواعيها ونواهيها يمكن أن تصح في أي زمان ومكان وبغض النظر عن كون هذا المجتمع أسـلامي أم غـير أسـلامي، وكما أكدت ذلك الكثير من الدراسات، وورد أيضـاً في كتابـات الكـثير مـن علمـا الغـرب المهتمين بشؤون الشرق.

كما أن مقولة الإمام الحسين "لم أخرج أشراً ولا بطراً، وإنما خرجت لطلب الإصلاح في امة جدي، أريد أن أمر بالمعروف وانهي عن المنكر ... فمن قبلني بقبـول الحـق فـالله أولى بالحق، ومن رد علي هذا اصبر حتى يقضي الله بيني وبين القوم بالحق وهـو خـير الحـاكمين" تؤكد أن الإمام قد قطع الشك باليقين عندما حدد هدفه بالإصلاح، وهذه معنـاه أن الفسـاد قد انتشر في الأمة، وأوضاع المجتمع بحاجة إلى من يقود عملية الإصـلاح، ويعـبر بـالمجتمع إلى شاطئ الأمان، فكانت ثورة الإمام الحسين من اجل إصلاح المجتمع بجوانبه كافـة ونشـر قـيم العدل والمساواة، وقيام دولة العدل الاجتماعي، والتي فيها تصـان حريـة الإنسـان وحقوقـه المشروعة في ظل حكم خالي من التعسف والاضطهاد والظلم.

أن الإصلاح والتماسك الاجتماعي في فكر الإمام الحسين نستطيع اليوم أن نتلمسه في أكثر من جانب، كما أن انتشار المواكب الحسينية تعد من أهم عوامل الروابط الاجتماعية وزيادة التماسك الاجتماعي بين فئات وطبقات المجتمع المختلفة، وهي تقضي على كل الفوارق الاجتماعية المنتشرة في بعض المجتمعات، فالكل سواسية لا فرق بين ابيض أو اسود، أو بين غني وفقير، كما أن الطقوس والشعائر الحسينية نستذكر من خلالها هول يوم القيامة وبها نعود إلى ديننا الحنيف، وبها أيضا يزداد تماسك المجتمع وتذوب الفوارق وترتفع معاني الإيثار بالنفس والتضحية من أجل بناء المجتمع على أسس قوية، يكون فكر الإمام الحسين نقطة انطلاقها.

أولاً: مفهوم الإصلاح الاجتماعي

يقصد بكلمة الإصلاح في اللغة العربية: زال عنه الفساد، وصلح الشيء أي زال فساده، والصلاح الاستقامة والسلامة من العيب[1]. أما المعنى الاجتماعي للإصلاح فيعني التغيير إلى الأحسن، وتحقيق التقدم وتحديث المجتمع وتطويره بما يتناسب وإمكانية المجتمع المتاحة، وينبع هذا التغيير والإصلاح في المجتمع من حاجة المواطنين، ولا تملية عليهم النخب الحاكمة ولا حتى تفرضه عليهم، ويشير الإصلاح الاجتماعي إلى الحركة العامة التي تحاول القضاء على المساوئ التي تنشأ من خلل وظائف النسق الاجتماعي أو أي جانب منه، ويهدف الإصلاح الاجتماعي إلى تذويب الفوارق الطبقية، وتحقيق التكافؤ في الفرص والمساواة أمام القانون، والعدالة في توزيع أعباء الإنفاق العام، واشتراك جميع أفراد المجتمع في المسؤولية والتمتع بالحريات السياسية. ويرجع الفضل إلى تشارلز بوث في استخدام مفهوم الإصلاح الاجتماعي ففي دراسته عن مشكلة الفقر استطاع التوصل إلى عامل أو نتيجة أساسية هي أن الفقر يرجع إلى سوء إدارة وتنظيم المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ولا يرجع إلى تقصير الفرد وسوء أخلاقه، كالمحرافة السلوكي أو كسله أو إفراطه في تناول المشروبات الكحولية، ومن أسباب الفقر التي وجدها بوث في بحثه أيضاً عدم وجود توازن بين متطلبات العائلة ودخلها، إذ أن متطلباتها واحتياجاتها تزيد بكثير عن مقدار دخلها

وذلك لكبر حجمها وقلة دخلها، ومن العوامل الأخرى التي كشفها بوث في بحثه عدم وجود مؤسسات الضمان المالي والصحي التي تضمن للعمال تأيناً أو دخلاً عن البطالة والمرض وقد دفعت هذه النتائج بعض أعضاء الطبقة الوسطى في أوربا إلى المطالبة بالإصلاحات الاجتماعية(٢). بهذا نستطيع أن نقول أن حركة الإصلاح الاجتماعي تحاول تحسين الأحوال والأوضاع داخل النسق الاجتماعي دون إحداث تغيير في الطابع المميز للنظام بشكل عام، ويعرف حسن سعفان في معجم العلوم الاجتماعية الإصلاح الاجتماعي هو إحداث تغيير في نموذج من النماذج الاجتماعية، أملاً في الوصول إلى تحسين ذلك النموذج. وتُعنى حركات الإصلاح بتخفيف مساوئ النظام الاجتماعي وتصحيح الأوضاع الفاسدة، من خلال تعديل مسار بعض الأنساق الاجتماعية، من دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير البناء الأساسي للمجتمع، فالإصلاح حركة تحاول تخفيف الألام الاجتماعية الناجمة عن احباطات تعوق النسق الاجتماعي عن أداء وظائفه. اذاً نستطيع أن نعرف مفهوم الإصلاح الاجتماعي: هي كل ما جاء به الإمام الحسين من فكر وفعل من أجل تغيير واقع المجتمع من حال إلى حال أفضل مع القضاء على كل أنواع الفساد والتسلط والاستبداد التي كانت سائدة في المجتمع.

ثانياً: مدخل لدور الدين في المجتمع

إن الحقيقة المؤداة بأن الدين هو ثقافة عالمية – يوجد على أي صورة في كل ثقافة – جذبت انتباه الاجتماعيين، وأصبح السؤال: لماذا يكون الدين عالميا ومركز اهتمام العلماء والباحثين؟فقد تحول اهتمام العلماء من البحث عن أصل الدين، إلى التركيز على وظيفته، ومصطلح الوظيفية يرجع إلى الحاجات الإنسانية والاجتماعية التي تشبع بواسطة أنماط اجتماعية أو معتقدات معينة. فالنظرية الوظيفية ترى أن إسهام الدين في المجتمعات الإنسانية والثقافات يقوم على السمة المركزية له وهو: إن التجربة الدينية تمتاز بتفوقها وسموها، عن أي تجربة يومية في البيئة الطبيعية(٣). وعندما عالج دوركايم الظاهرة الدينية حدد الدين بناء على وظائفه، وكان تركيزه منصباً على الشعائر والأفعال أكثر من المعتقدات، ويرى

دوركايمأن وظيفة الدين هي ربط الأفراد بمجتمعهم بقوه عن طريق: الفهم Comprehendأي فهم الواقع والعلاقات الاجتماعية، والاتصال Communicate بمعنى اتصال الأفراد بعضهم ببعض على أساس من المفاهيم المشتركة، والتحديدSpecify أي تنظيم الأفكار والعلاقات الاجتماعية عن طريق هذه الأشياء يتقبل الأفراد الدين على أنه شيء ملزم ومطلق. وأشار دوركايم إلى أن مجموعة العبادات تربط الأفراد بعضهم ببعض وتخرجهم من أنفسهم، ومن هذه الرابطة يستمد الأفراد وقوتهم، وفي حالة الديانة التوتمية فإن العالم الطبيعي إلى فئات توتمية يمد البدائي بمفاهيم التدرج، الصراع، النظام، وعن طريق هذه الأشياء فالبدائي لا يدرك فقط العلاقات الاجتماعية بل يعبر عنها، فالمؤمن الذي يشعر بقوة عاطفية خارجية تتصل به، وتنظيم علاقاته الاجتماعية، فهذا يكون هو المجتمع. كما يرى دوركايم أن الدين يؤدي وظيفة أساسية في الضبط الاجتماعي داخل المجتمع، فكل ديانة إنما ترتكز على عدد من السلوكيات وعدد آخر من السلوكيات المحرمة، ورأى دوركايم أن نظام التحريمTabo الذي نشأ عن الديانة التوتمية يعتبر الأساس في الضبط الاجتماعي، فهو نوع من التحريم الاجتماعي الذي يستند إلى أساس ديني، فالوظيفة الأساسية للدين عند دوركايم هي خلق وتدعيم الاحتفاظ بالتضامن الاجتماعي[٤]. وهذا يعني أن الشعائر الحسينية بأنواعها كافة هي تزيد وتدعم التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع بكافة طوائفهم، كما أنها تعتبر نوع من أنواع التكافل الاجتماعي وذلك من خلال الولائم التي تتم في ذكرى أربعينية الإمام الحسين، فضلاً عن توزيع المياه والأطعمة وأنواع المشروبات الغازية بين مختلف أفراد المجتمع. مع الأخذ في الاعتبار استمرار إحياء هذه الطقوس بفترات متقطعة بين أفراد المجتمع وبمختلف أيام السنة، وخصوصاً في المناسبات الدينية، والأعياد وبعض الاحتفالات الخاصة التي تقيمها الأسر.

المصادر والهوامش

حسب ورودها في الفصل الخامس

١. **المعجم الوسيط**، الجزء الأول، ط٣، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٥٤٠.

٢. أنظر الموقع الالكتروني التالي: http://www.moqatel.com

٣. سامية مصطفى الخشاب، **دراسات في الاجتماع الديني**، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٩٣، ص٧٩.

٤. نفس المصدر، ص٥٥.

٥. نفس المصدر، ص٨٠.

٦. إيان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابر ماس**، ترجمة محمد حسين غلوم، مراجعة محمد عصفور، عالم المعرفة، ٢٤٤، الكويت، ١٩٩٩، ص١٤٧.

٧. أنظر: بشير ناظر حميد الجحيشي، **التحليل السوسيولوجي للأزمة دراسة تحليلية للأزمة الطائفية في مدينة بغداد**، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٢، ص٦٨.

٨. طلعت لطفي، كمال الزيات، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار غريب للطباعة، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٢٠.

٩. السيد الأسود، **الدين والتصور الشعبي للكون**، ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٨٠.

١٠. بشير ناظر حميد الجحيشي، **التحليل السوسيولوجي للأزمة دراسة تحليلية للأزمة الطائفية في مدينة بغداد**، مصدر سابق، ص٤٩.

المصــادر

- القرآن الكريم

١. إبراهيم أنيس، وآخرون، المعجم الوسيط، الجزء الأول والثاني، ط٦، بدون مكان نشر، ١٩٩٤.

٢. إبراهيم عصمت مطاوع،التربية البيئية في الوطن العربي،دار الفكر العربي،القاهرة،١٩٩٥.

٣. ابن منظور، لسان العرب المحيط، المجلد الرابع، دار الجيل، دار لسان العرب، بيروت، ١٩٨٨.

٤. ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٥٥.

٥. إحسان محمد حفضي،الوعي والمشاركة ودورهما في إنجاح التنمية الحضرية،رسالة ماجستير ، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ، ١٩٩٢.

٦. احمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع ، الجزء الثاني ، الأنساق ، دار الكاتب العربي لنطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ١٩٦٧.

٧. احمد أبو هلال وآخرون،المرجع في مبادئ التربية،دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان،١٩٩٣.

٨. احمد حسين، الاستبعاد الاجتماعي، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد٤٤، العدد٣، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٧.

٩. احمد عبد الوهاب عبد الجواد، التربية البيئية، ط١، الدار العربية للنشر والتوزيع، سلسلة دائرة المعارف البيئية، القاهرة، ١٩٩٦.

١٠. احمـد زايـد،البناء السياسـي في الريـف المصري،نهضـة مصـر للطباعـة والنشـر والتوزيع،القاهرة،٢٠٠٦.

١١. احمد زايد، دولة العـدل الاجتمـاعي مركزيـة القيمـة ولا مركزيـة الحكـم، أوراق للحوار، الإصدار الأول، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، أبريل٢٠١١.

١٢. احمد عبد العزيز عبـد العزيـز، الاخـتلالات البنيويـة في المجتمـع العراقـي في ظـل الاحتلال الأمريكي- الفسـاد الإداري أنموذجـاً، رسـالة دكتـوراه، معهـد البحـوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠١٢.

١٣. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبـة لبنـان، بـيروت، ١٩٧٧.

١٤. احمد مجدي حجازي ، صناعة الفساد في العالم الثالث ، مجلة كلية الآداب ، جامعـة القاهرة ، العدد الأول ، المجلد ٥٠ ، ١٩٩٠.

١٥. احمد نور، الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٦. أكرم بدر الدين، ظاهرة الفساد السياسي، مجلة الفكر العربي، بيروت، العـدد ٧١، السنة ١٤، آذار ١٩٩٣.

١٧. أنتوني جدنز، علم الاجتماع، ط١، ترجمة فايز الصايغ، المنظمـة العربيـة للترجمـة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.

١٨. أنتوني جيدنز، الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعيـة، ترجمـة احمـد زايـد، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٠.

١٩. إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابر ماس، ترجمة محمد حسين غلوم، مراجعة محمد عصفور، عالم المعرفة، ٢٤٤، الكويت، ١٩٩٩.

٢٠. إيمان شريف ، دراسات الوعي الاجتماعي في مصر المفاهيم والمناهج ، جامعة الأزهر ، مجلة كلية الدراسات الإنسانية ، العدد٢٢ ، مصر ، ٢٠٠٤.

٢١. بشير ناظر الجحيشي، الآثار الاجتماعية للتلوث البيئي دراسة ميدانية لآثار الحرب على البيئة في المجتمع العراقي، الطبعة الأولى، دار الأفاق العربية، القاهرة، ٢٠١١.

٢٢. بشير ناظر حميد الجحيشي، التحليل السوسيولوجي للأزمة دراسة تحليلية للأزمة الطائفية في مدينة بغداد، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٢.

٢٣. بليخانوف ، القضايا الرئيسية في الماركسية ، برلين ، ١٩٥٨ ، ص٨٤ ،عن :أ.ك. اوليدوف،الوعي الاجتماعي،ط٢، ترجمة ميشيل كيلو ، بيروت ، دار ابن خلدون ، ١٩٨٢.

٢٤. بكري خليل،الايديولوجيا والمعرفة،ط١،دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان،الأردن ،٢٠٠٢.

٢٥. بول برايمر، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦.

٢٦. بيير لاكوم، الفساد، ترجمة سوزان خليل، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٣.

٢٧. ترجمات مهمة، عودة اللاجئين العراقيين على ديارهم دلائل وأخطار كامنة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٧٢، شباط/ فبراير ٢٠١٠.

٢٨. جون هيلز وآخرون(محررين)، الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم، ترجمة محمد الجوهري، عالم المعرفة، العدد٣٤٤، الكويت، ٢٠٠٧.

٢٩. جيمس بول، سيلين ناهوري، الحرب والاحتلال في العراق، تقرير للمنظمات غير الحكومية، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.

٣٠. خضر عباس عطوان، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٣٠، أغسطس ٢٠٠٦.

٣١. حنان محمد حسن سالم، التوجهات الإيديولوجية ومعالجة الصحافة لظاهرة الفساد في المجتمع المصري، أطروحة دكتوراه ،قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر ، ٢٠٠٠.

٣٢. حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، ٢٠٠٨.

٣٣. خالد عبد العزيز الجوهري، الفساد: رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٣، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠١.

٣٤. خالد الجابري، البيئية للاسرة، ندوة العوامل والاثار الاجتماعية لتلوث البيئة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١.

٣٥. دكتور سبوك، مشاكل الإباء في تربية الأبناء، ط٢ ، ترجمة منير عامر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،١٩٧٩.

٣٦. رضا عطية إبراهيم ، المواطنة والانتماء وأثرهما على الدولة والمجتمع والأسرة ، مكتبة الأسرة ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٦.

٣٧. سامية مصطفى الخشاب ، دراسات في الاجتماع الديني ، الكتاب الأول ، علم الاجتماع الديني ، ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٣.

٣٨. سامح محمد السيد متولي، العمران السياسي لدى ابن خلدون دراسة في العلاقة بين الفسادِ والاستبداد، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.

٣٩. سعيد إسماعيل علي، زينب حسن، دراسات في اجتماعيات التربية، ط٣، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٨٢.

٤٠. سعد العبيدي، دوامات المحنة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،٢٠٠٧.

٤١. سعد ناجي جواد، الوضع العراقي عشية الحرب، ندوة احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

٤٢. س.سبوبوف، نقد علم الاجتماع البرجوازي المعاصر، ط٢، نزار عيون السود(مترجم)، دار دمشق، بيروت، بدونِ تاريخ.

٤٣. سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٩.

٤٤. سمير نعيم احمد، النظرية في علم الاجتماع، دار الوادي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨١.

٤٥. شارون بني، المليشيات تجبر العراقيين على الهرب من ديارهم، ترجمة ألاء فائق، جريدة الصباح، بغداد، ٢٤/ ٤/ ٢٠٠٦.

٤٦. طلعت لطفي، كمال الزيات، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للطباعة، القاهرة، ١٩٩٩.

٤٧. صالح محمد علي ،سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، ط٢،دار الميسرة،عمان،٢٠٠٠.

٤٨. عبد الباسط عبد المعطي، التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي، الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد٤، المجلد ١٢، ١٩٨٤.

٤٩. عبد الرحمن العيسوي، اضطرابات الطفولة والمراهقة، ط١، دار الراتب الجامعية، بيروت ، ٢٠٠٠.

٥٠. عبد الرحمن أبن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة، بدون سنة.

٥١. عبد الرحمن الضحيان، الإصلاح الإداري (المنظور الإسلامي والمعاصر والتجربة السعودية)، ط ٢، دار العلم للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، ١٩٩٤.

٥٢. علي محمد المكاوي، البيئة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع، القاهرة، بدون اسم دار نشر وسنة.

٥٣. علي الوردي، شخصية الفرد العراقي، بغداد، بدون سنة نشر.

٥٤. علي ليلة ، النظرية الاجتماعية المعاصرة دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع الأنساق الكلاسيكية ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩١.

٥٥. عفاف احمد عويس، طفولة بين الأنقاض، مجلة الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد٢٤، ٢٠٠٣.

٥٦. في . جيه . راجان، الشفافية والمساءلة في سنغافورة، تحرير مصطفى كامل السيد، الفساد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.

٥٧. فريق من الاختصاصيين، المجتمع والعنف، ترجمة الأب الياس زحلاوي، مراجعة أنطوان مقدسي، ط٣، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

٥٨. فتحية عبد الغني الجميلي، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، دار وائل للنشر،عمان ، ٢٠٠١ .

٥٩. فتحية محمد إبراهيم، مصطفى حمدي الشنواني، الثقافة والبيئة مدخل إلى دراسة الانثروبولوجيا الايكولوجية ، دار المريخ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٨.

٦٠. فرهاد إبراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي، نموذج الشيعة في العراق، مكتبة مدبولي، مصر، ١٩٩٦.

٦١. فؤاد زكريا، التفكير العلمي، ط٣، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٨ .

٦٢. قيس النوري، الإنسان وثقافة الاستهلاك المظهري، مجلة مقابسات، بغداد، العدد٢، ٢٠٠٦.

٦٣. كامل جاسم المراياتي ، مقدمة في علم التبيؤ البشري (الايكولوجيا البشرية)، بيت الحكمة ، سلسلة كتاب الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٨.

٦٤. كريم محمد حمزة ، الأبعاد البيئية للعدوان على العراق ، ندوة العوامل والآثار الاجتماعية لتلوث البيئة ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١ .

٦٥. كيمبرلي آن إليوت، المحرر، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة محمد جمال إمام، مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية، مصر، ٢٠٠٨.

٦٦. السيد عبد العاطي السيد،الايكولوجيةالاجتماعية،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية ،١٩٨٤.

٦٧.

٦٨. السيد الأسود، الدين والتصور الشعبي للكون، ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

٦٩. المعجم الوسيط، الجزء الأول، ط٣، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٧٠. اليونسكو، التربية البيئية على ضوء مؤتمر تبليسي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس، ١٩٨٣.

٧١. ماري سعد سليمان ، الأعلام والوعي البيئي ، رسالة ماجستير ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤.

٧٢. محمد عباس إبراهيم، مدخل إلى الانثروبولوجيا، دار المعرفة الجامعية، مصر،٢٠٠٧.

٧٣. محمد صفوح الأخرس، السلوك الجمعي اتجاهات نظرية ودروس تطبيقية، مجلة جامعة دمشق، المجلد١١، العددان ٤٣-٤٤، ١٩٩٥.

٧٤. محمد رضا علي العدل: الاقتصاد الكلي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، دون سنة ودار نشر.

٧٥. محمد عبده محجوب، يحيى مرسي عيد بدر، العنف السياسي والاجتماعي، ط١، دار الثقافة العلمية ،الإسكندرية، مصدر،٢٠٠٥.

٧٦. مصطفى حجازي، الإنسان المهدور، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٥.

٧٧. مصطفى السخاوي، الايكولوجيا الثقافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،١٩٩٦.

٧٨. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي، ٢٠٠٥-٢٠٠٦، الأهرام، مصر، ٢٠٠٦.

٧٩. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي، ٢٠٠٦-٢٠٠٧ الأهرام، مصر، ٢٠٠٧.

٨٠. منير الحمش، الاقتصاد السياسي للفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو ٢٠٠٦.

٨١. نجلاء عبد الحميد راتب، التحليل السوسيولوجي لظاهرة الفساد، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق فرع بنها، العدد١٢، مصر، ٢٠٠٥.

٨٢. هتلر طنطاوي، دور هيئة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد في مصر، تحرير مصطفى كامل السيد، الفساد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.

83. David Byrne: Social Exclusion, Open University press, London, UK, 2005, 2nd edition.

84. Edgar F. Borgatta and Rhonda Montgomary (Editors):Encyclopedia of Sociology, Swcond Edition,V.3,2000.

85. Iraq Family Health Survey Study Group, Violence-Related Mortality in Iraq from 2003 - 2006, New England Journal of Medicine, 31 January 2008.

86. Graham, Hugh Davis and Ted T.Gurr, the History for violence in America, New York, Bavlam Books , 1979.

87. Gabriel Ben-Dor, State and Conflict in the middle East, Emergence of the postcolonial state, New York, praeger, 1983.

88. Heleen E. Bakker and Nico G. Schulte Nordholt (Editors): Corruption and Legitimacy, Siswo publication 393, Amsterdam, Siswo, 1996.

89. James C .Scott, "An Essay on The Political Functions of Corruption", in: Claude E .Welch, Political Modernization, A reader in Comparative Political Change, Second Edition, (California: Duxbary Press, 1971).

90. Lombroso. Crime Its Causes and Remedies, Little, Brown, Boston, 1911.

91. Reger w Brown , Mass Phenomena , in J. Henigman , Hand Book1 of Social and Caltural Anthropology , Rand McNally and Company , Chicago , 1973.

92. Ronald Wraith & Edgar Simpkins , "Corruption In Developing Countries", (London: George Allen &Unwin , Ltd, 1963) .

93. Robert Barker: The Social work Dictionary, 3rd, slier spring, The(N.A.S.W) press 1995.

94. Sills , L, David : International Encyclopedia of the social sciences , the Macnillan company , the dree press vol.5 ,1988.

95. Understanding Social Exclusion, Edited by: John Hills, Julian Le Grand, David Piachaud, Oxford University Press, New York, 2002.

96. UNHCR, Press Briefing by UNHCR spokesperson Ron Redmond, 20 March 2007.

97. Voskanyan, Frunzik (2000), A study of the effects of corruption on economic and political development of Armenia, masters essay, faculty of the Graduate school of political science and international affairs, americn university of Armenia, Yerevan, Armenia.

98. Wolin, Shlitics, Politics and Vision , Brown and Company, 1980.

أن النظام الاجتماعي السائد في المجتمعات العربية يعاني الكثير من التدهور والانحلال وفي الكثير من المجالات، ومازالت المجتمعات العربية تتصدر قوائم منظمة الشفافية الدولية من حيث درجة الفساد المنتشر فيها، مع العلم أن جميع مجتمعاتنا العربية هي مجتمعات أسلامية ويعتبر الفساد من المحرمات في الدين الإسلامي الحنيف، فضلاً عن بيئة تعاني من كل أشكال وأنواع التلوث البيئي، وما زال الفرد في الكثير من مجتمعاتنا العربية يعاني من قصور واضح في الوعي البيئي والثقافة البيئية وعلى المستويين الرسمي وغير الرسمي، فمازلت الكثير من القوانين التي تحد من التجاوز على البيئة هي مجرد حبر على ورق. كما أن موجة العنف التي انتشرت في بعض المجتمعات العربية التي خاضت مخاض الربيع العربي تؤثر على وجود خلل كبير في النظام العام في المجتمع وبالتحديد في النظام الاجتماعي، حيث انتشر العنف بأشكال وألوان مختلفة، فضلاً عن استبعاد اجتماعي غير مسبوق لبعض الفئات التي كانت تمثل مرحلة معينة في تاريخ ذلك المجتمع، وبغض النظر عن مدى صلاحية هذه الفئة من عدمه.



دار نيبور
للطباعة والنشر والتوزيع
الرئيسي /العراق - ديوانية - شارع الرياضة
الفرع / بغداد - شارع المتنبي
هاتف: 009647702466027
موبايل العراق: 009647808994764
Dar_nippur@yahoo.com
Darnippur1@gmail.com